المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الكلام المعقود على النفي، خصائصه النحوية والدلالية دراسة تأصيلية وتطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف

The grammatical and semantic features of the negated speech act: A principled applied study through some texts from the Holy Qur'an and the Prophetic Tradition

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها (الدراسات اللُّغوية)

إعداد الطالبة

آمنة بنت عبدالله البليهي

الرقم الجامعي: (٣٤١٢١٥٧٧٩)

إشراف

الأستاذ الدكتور: عز الدين بن محمد المجدوب

أستاذ اللسانيات والنحو بجامعة القصيم

١٤٤١هـ/٢٠١٩م

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة القصيم
كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الكلام المعقود على النفي خصائصه النحوية والدلالية دراسة تأصيلية وتطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف

The grammatical and semantic features of the negated speech act: A principled applied study through some texts from the Holy Qur'an and the Prophetic Tradition

إعداد الطالبة: آمنة بنت عبدالله البليهي
الرقم الجامعي: (٣٤١٢١٥٧٧٩)

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات
درجة ماجستير الآداب في الدراسات اللغوية

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أعضاء اللجنة	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
المشرف والمقرر	أ.د. عز الدين محمد أحمد المجدوب	أستاذ	اللسانيات	
المناقش الخارجي	أ.د. عبد العزيز عبد الرحمن أحميد	أستاذ	اللغويات	
المناقش الداخلي	د. إبراهيم بن سليمان اللاحم	أستاذ مساعد	اللسانيات	

في يوم الأربعاء: ١٤٤١/٤/١٤هـ ، الموافق ٢٠١٩/١٢/١١م

ملخص الرسالة

الكلام المعقود على النفي، خصائصه النحوية والدلالية

دراسة تأصيلية وتطبيقية على نصوص من القرآن الكريم والحديث الشريف

اسم الباحثة: آمنة بنت عبد الله البليهي

يتناول البحث معنى من معاني الكلام في صنف من أصنافه وهو الكلام المعقود على النفي، ويوضح أن ليس كل كلام مفيد للنفي هو كلام معقود عليه.

ويحفل البحث بكثير من النماذج التطبيقية من القرآن والسنة وكلام العرب؛ إذ يكشف عن خصائص الكلام المعقود على النفي النحوية والدلالية، ويبين الفرق بينه وبين المعاني المقاربة له. وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة تضمنت أبرز النتائج.

ففي الفصل الأول يبرز البحث الفرق بين أصناف النفي ومستوياته في المبحث الأول، فليس كل كلام مفيد للنفي معقودا عليه، وقد تبين دور النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة.

وفي المبحث الثاني يتضح أن نظرية النفي الصريح والنفي الضمني ليست كافية لمعرفة الكلام المعقود على النفي من الكلام المفيد للنفي. كما أن الاستفهام الإنكاري وإن كان مضمنا للنفي فليس كلاما منفيا.

وفي الفصل الثاني يبحث في خصائص الكلام المعقود على النفي النحوية في الجملتين الفعلية والاسمية بسيطة ومركبة، ففي المبحث الأول يتضح أن غالب ما استعملت له (لن) في الجمل الفعلية البسيطة للتوكيد لا التأبيد. وثمة واسمات نفي لا تكون إلا في الجملة الفعلية المركبة كلام الجحود، فهي لا تكون إلافي جملة منفية معتمدة على كون منفي. كما أن لقصد المتكلم النفي دورا في النصب بـ(حتى) وفاء السببية اللتين لا تكونان إلا في جملة مركبة. فكل ما تضمن معنى النفي صراحة استحق الفعل في جوابه النصب. وأيضا فالشرط والنفي متدافعان، فهما من المعاني التي تتعاقب على الجمل، ويكون العقد للشرط وإن داخله النفي؛ لما له من حق الصدارة.

أما المبحث الثاني فكان البحث في الصدارة، وتأخر واسم النفي في الجملة الاسمية. وتبرز أفعال الاستمرار مثالا واضحا على تعارض الكلام المعقود على النفي في المستوى

النحوي مع النفي المستفاد دلاليا من المستوى المعجمي، فهي لا تقبل الاستثناء، وبذا أصبح الاستثناء رائزا مهما تصنف بمقتضاه أدوات النفي.

وفي الفصل الثالث يبحث في خصائص الكلام المعقود على النفي الدلالية، ففي المبحث الأول تبين أن محط النفي النسبة الموجودة بين المسند والمسند إليه إذا خلت الجملة الفعلية والاسمية من القيود الزائدة على المسند والمسند إليه، وإن وجدت فالأصل أن يتوجه النفي إليها، وأن يقع للأخير عند تزاحمها. وإذا وقع تقديم فلا بد أن ينصب النفي على المتقدم. والأصل في التقديم أن يتغير محط النفي دون المساس بالمعنى الأساسي للجملة وهو النفي، لكن في بعض التراكيب يتغير اتجاه المعنى من النفي إلى الإثبات، كما في أفعال الاعتقاد و(كان) وأخواتها. و(كل) التي إن تقدمت على النافي دلت على العموم، وإن وقعت في حيزه دلت على التخصيص.

والنفي مضمن الإثبات لا بد، لا في الجملة الواحدة بل في إطار المحاورة، ولعل سبب ذلك اشتراكهما في المقتضى، والنهي ليس نفيا وإن كان شبيها به، وكذلك الحصر، فإنه ليس نفيا ولا معنى من معاني الكلام الرئيسة، وهو مؤول بالنفي. والاستثناء ليس نفيا، بل هو رائز من روائز النفي، والنفي جزء معناه.

وفي المبحث الثاني كان البحث عن علاقة النفي بأقسام معاني الكلام، حيث اختلفوا في تصنيف النفي إلى واجب وغير واجب؛ فإن اعتدوا باعتقاد المتكلم بالوقوع فهو واجب، وإن لم يعتدوا به فهو غير واجب. والواجب ما وقع في الخارج أو وعد به، وغير الواجب ما لم يقع أو جهل المتكلم وقوعه. ومما يشهد لبقاء النفي في صنف غير الواجب ما بقي من هذا المصطلح في باب الاستثناء، حيث صنف النفي فيه تحت غير الواجب.

وانتهى البحث إلى أن الكلام المعقود على النفي له خصائصه وسماته التي امتاز بها عن الكلام المنفي، فهو جنس أخص، وصنف من أصنافه، وعليه مدار كثير من المسائل النحوية والدلالية، وهو معنى مهم من المعاني الرئيسة في أي لغة.

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف من نطق وأبان، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فالنفي من أهم معاني الكلام التي يستخدمها متكلم اللغة، والبحث فيه متشعب في نحونا لا يجمعه باب بعينه، والخلط بين أصنافه، وبينه وبين معاني الكلام الأخرى إذا اشتركت في كلام واحد قائم. ويبقى البحث فيه ملحا للتمييز بين أصنافه ولضبط خصائصه ولإبراز سماته.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

ثمة خلاف كبير بين الباحثين في تصنيف الأقوال المفيدة للنفي وذلك بسبب تعدد القرائن اللغوية التي تؤدي بالمتكلم إلى الجزم بأن قولا ما يفيد النفي. وقد تكون هذه القرائن نحوية أو معجمية أو مقامية بلاغية. وقد اقتُرحت عدة تصنيفات من أشهرها النفي الضمني والنفي الصريح.

وكذلك ثمة غموض في تحديد الكلام المعقود للنفي وخلط بينه وبين الكلام المفيد للنفي بقرينة معنوية أو معجمية أو مقامية وضبط معاييره وحصر الأقوال المنضوية تحته، وفي هذا الإطار تطرح الباحثة التساؤلات التالية:

- ما مدى دقة المحاولات السابقة في تصنيف النفي؟
- هل يمكن إيجاد تصنيف أكثر وضوحا يميز الكلام المثبت من الكلام المنفي؟
- ما معايير الكلام المعقود على النفي النحوية؟
- ما معايير الكلام المعقود على النفي الدلالية؟
- ما علاقة هذه المعايير بنظرية "الخبر والإنشاء"، و"الواجب وغير الواجب"؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

النفي معنى من معاني الكلام لا تخلو منه لغة، والبحث في النفي إنما هو بحث في النظام النحوي كله على اعتبار ما يقتضيه مفهوم النظام من تماسك العناصر التي تكونه. يتجلى النفي بصور مختلفة، إما بتعبيرات صريحة، أو ضمنية. يظهر النفي على كافة المستويات اللغوية، من صرف ونحو وبلاغة ومعجم؛ لذلك فإن البحث في النفي هو كشف

عن خصائص أساسية في العربية. وقد حظي النفي بكثير من الدراسات على الصعيد العالمي والعربي في العشرية الأخيرة؛ لذا فالبحث فيه مفيد للعربية ويمكن أن يسهم في تدقيق صياغة قواعد النحو العربي، وهو مواكب للبحوث العلمية الراهنة.

أهداف البحث:

من الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها:

١. تصنيف الأقوال المفيدة للنفي وتدقيق معاييرها.

٢. ضبط خصائص الكلام المبني على النفي نحويا.

٣. ضبط خصائص الكلام المعقود على النفي دلاليا.

الدراسات السابقة:

تُلاحظ كثرة الدراسات التي تبحث في النفي وهي أصناف:

-**دراسات تناولت النفي ومعانيه في كتب نحوية:** كما فعل فاضل السامرائي في معاني النحو، أو أمل سروجي في النواسخ في معاني القرآن للفراء.

-**دراسات تناولت النفي في دراسة أسلوب النفي في القرآن الكريم أو في الحديث النبوي،** مثل: أساليب النفي في القرآن لأحمد ماهر محمود البقري، أو النفي في القرآن الكريم دراسة بلاغية لأحمد السديس، أو تقييد النفي في القرآن الكريم لياسر بن محمد بابطين، أو بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة آل عمران (دِراسة نحوية دلالية) لحارث عادل محمد زيود، أو ظاهرة النفي في الحديث بين التوصيف والتنظير لثروت السيد عبد العاطي رحيم.

-**دراسات تناولت النفي ضمن مبحث أعم،** مثل: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة لخالد ميلاد، أو منزلة معاني الكلام من علم الإعراب: شرح الرضي على الكافية أنموذجا لمعاذ الدخيل، أو دراسة الواجب وغير الواجب في الكتاب لسيبويه لأفراح المرشد.

-**دراسات تناولت النفي لذاته** مثل: إنشاء النفي لشكري المبخوت، وهي دراسات إما غلّبت الجانب النحوي، أو غلّبت الجانب الدلالي، أو غلّبت وجهة نظرية منطقية (مثل المبخوت)، ولم تستقصِ التراكيب المفيدة للنفي.

-**دراسات حاولت استقصاء ما يدور حول بعض أدوات النفي من مباحث وآراء،** مثل:

قضايا (لن) في النحو العربي لإبراهيم البعيمي.

-**دراسات درست خصائص بعض الألفاظ الملازمة للنفي وأثرها في النفي وصيرورتها شبيهة بالأدوات النافية؛** كلزوم "أحد" و"عريب" لدلالة النفي. ومن تلك الدراسات: دراسة الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب العربية، (دراسة وصفية تحليلية)، لجزاء المصاورة.

أما هذه الدراسة فستحاول الجمع بين الدراسة النحوية والدلالية وستحاول **انطلاقا من التراث النحوي** استغلال مفهوم **ابن يعيش في عقد الكلام** للتمييز بين أصناف النفي، وستشفعه بمجموعة أمثلة من الآيات والأحاديث النبوية، وما لم تُسبق إليه هو الجمع بين كل هذه العناصر في بحث واحد. (أي: **البحث النظري** في تصنيف النفي ومعاييره والخصائص النحوية والدلالية من جهة و**البحث التطبيقي** في مدونة من القرآن والحديث النبوي من جهة ثانية).

ولا يُقصد حصر الدراسة في الشواهد القرآنية والحديثية، فلن تغيب الشواهد من كلام العرب، لكن الاعتماد سيكون على الشواهد القرآنية والحديثية؛ وذلك لاحتفال التفاسير القرآنية وبعض شروح الحديث بخلافات نحوية مهمة تثري البحث، كما أن أهم البحوث المجدِّدة في هذا السياق (كبحث شكري المبخوت) لم تعتمد القرآن أو الحديث، فهو ربما يكون موطن إضافة.

منهجية البحث:

سينتهج البحث المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستعانة بالمناهج الأخرى حسب الحاجة.

وقد عرضت فيه المادة بالانطلاق من بيان أصناف النفي ومستوياته بالتدرج من النحو حتى البلاغة في الفصل الأول.

وفي الفصلين الثاني والثالث اعتمد البحث في خصائص الكلام المعقود على النفي على تصنيف الجمل إلى اسمية وفعلية، وبسيطة ومركبة، بدءا بالخصائص النحوية فالدلالية إيمانا بأن النحو لا ينفك عن الدلالة. ويتخلل ذلك شواهد منوعة من القرآن والحديث والشعر إن تيسرت.

وتورد الآية مع تخريجها في المتن بين معكوفين، أما الحديث فيكتفى في تخريجه بما

ورد في صحيح البخاري ومسلم بالاعتماد على أول موضع ورد، بذكر رقم الصفحة والجزء ورقم الحديث. وما كان خارجا عن الصحيحين فيكتفى بتخريجه من أقدم مصادر السنة وفاة، مع ذكر رقم الصفحة والجزء ورقم الحديث.

وتخرج الشواهد الشعرية من ديوان الشعر إن وجد، ومن عدة مصادر أخرى أوردته واستشهدت به. وألحق بالبحث فهارس فنية متنوعة: فهرس للآيات القرآنية، وفهرس للحديث النبوي والآثار، وفهرس للأبيات والأشطار الشعرية، وثبت بالمصادر والمراجع.

مخطط البحث:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وتساؤلاته، وأهميته وأسباب اختياره، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.

الفصل الأول: معايير الكلام المعقود على النفي

المبحث الأول: تجليات النفي في العربية على المستوى النحوي والصرفي والمعجمي.

المبحث الثاني: تجليات النفي على المستوى البلاغي، وفيه: التمييز بين النفي الصريح والنفي المستفاد من أثناء الكلام ومضمونه، ودراسة علاقة النفي بالاستفهام الإنكاري.

الفصل الثاني: الخصائص النحوية للكلام المعقود على النفي

المبحث الأول: النفي في الجملة الفعلية.

المبحث الثاني: النفي في الجملة الاسمية.

الفصل الثالث: الخصائص الدلالية للكلام المعقود على النفي

المبحث الأول: دراسة محط النفي وعلاقته بغيره من المعاني (الإثبات، النهي، الحصر، الاستثناء).

المبحث الثاني: منزلة النفي ضمن محاولات تبويب أنواع الكلام، وذلك بالنظر في علاقة النفي بأقسام الكلام الواجب وغير الواجب والخبر والإنشاء.

الخاتمة: تضمنت أهم النتائج التي توصل إليها البحث، والتوصيات التي يقترحها.

وفي الختام أحمد الله حمدا يليق بفضله وسابغ إنعامه وعظيم كرمه وإحسانه. وأدين بالثناء وخالص الدعاء لكل من أسدى إلي معروفا؛ فجزاهم الله عني خيرا.

وأزجي شكري وامتناني لجامعة القصيم ممثلة في سعادة مديرها، وعميد الدراسات العليا الموقر، وكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ممثلة في سعادة عميدها، وقسم اللغة العربية وآدابها بكافة أعضائه على ما يبذلونه ويقدمونه لطلاب الدراسات العليا.

وأخص بالشكر والعرفان أستاذي الدكتور عز الدين المجدوب المشرف على هذه الرسالة، فقد شجعني على اختيار الموضوع، ورعاه منذ كان فكرة حتى بلغ هذه المرحلة، فشكر الله سعيه، وجزاه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر لعضوي لجنة المناقشة: الأستاذ الدكتور عبد العزيز عبد الرحمن محمد احيمد أستاذ اللسانيات والنحو، والدكتور إبراهيم بن سليمان اللاحم أستاذ اللسانيات والنحو المساعد على تفضلهما بالموافقة على مناقشة هذا البحث، وما سيقدمانه من آراء وملحوظات تفيد في تقويمه، فجزاهما الله خيرا وأحسن إليهما.

والشكر لوالدي العزيزين لا ينتهي، فقد نذراني للعلم وسهلا لي سبله، ولزوجي، ولإخوتي؛ لا حرمني الله بركة قربهم وحبهم. ولا ينتهي دعائي لكل من أسدى إلي معروفا.

الفصل الأول: معايير الكلام المعقود على النفي

تـمهيد

يتوزع الكلام المفيد للنفي على مستويات لغوية متعددة، وينشأ عن هذا التعدد تساؤل عن شكل العلاقة بين الكلام المفيد للنفي بقرينة معنوية أو معجمية أو مقامية، والكلام الذي عقد على النفي: هل كل كلام فيه نفي يعد معقودا على النفي؟ وهل كانت المحاولات السابقة لتصنيف الكلام المفيد للنفي دقيقة بما يكفي؟ وهل يمكن إيجاد تصنيف أكثر وضوحا يميز الكلام المثبت من الكلام المفيد للنفي؟

يهدف هذا الفصل إلى تصنيف الأقوال المفيدة للنفي وتدقيق معاييرها من خلال أمرين:

١. البحث في عدد أصناف الأقوال المفيدة للنفي، وهو ما سيعالج في المبحث الأول.
٢. تدقيق معايير التفريق بين أقسام النفي وأصنافه، وهو ما سيعالج في المبحث الثاني.

وفي البحث عن عدد أصناف الأقوال المفيدة للنفي وهو هدف المبحث الأول: سيتحتم ضرورة البحث في تجليات النفي في العربية على كافة المستويات، وسينجز ذلك عبر **المطالب** الآتية:

١. تجليات النفي على المستوى النحوي، وهو الأشهر.
٢. تجليات النفي على المستوى الصرفي.
٣. تجليات النفي على المستوى المعجمي.

وسترجأ تجليات النفي على المستوى البلاغي؛ للتدقيق أكثر في بعض تصنيفات النفي إلى المبحث الثاني.

المبحث الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى النحوي والصرفي والمعجمي

المطلب الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى النحوي

يتكون المستوى النحوي من وحدات نظامية قياسية مجردة، ترتبط معا لتكون معنى تركيبيا من مجموع الكلام، ويمتاز بأن عناصره محصورة[(١)].

وسيعرج هذا المطلب على النفي في الكلام التام وأهم واسماته وأبرز معانيها، كما سينظر إجمالا في أثر النفي في ضبط قواعد الجمل المستأنفة والمعطوفة.

١ .النفي في الكلام التام

لا يتحقق النفي إلا في كلام مفيد يحسن السكوت عليه، ويعد النفي على هيئة جملة اسمية أو فعلية مسبوقة بواسم نفي أشهر طرق النفي في العربية، إذ ليس على المتكلم إلا أن يضيف واسم النفي إلى كل ما يريد نفيه فحسب، وهي من أوائل ما يتعلمه الإنسان من اللغة أن ينطق بـ(لا) في رفض أو نفي شيء ما.

ثم يترقى في مراحل التعبير اللغوي عن النفي أو الرفض، من التعبير المجرد السهل (لا) إلى التعبيرات المركبة، كالتي يكون فيها النفي مستغرقا للجنس بـ(لا) النافية للجنس.

ومعنى النفي كسائر المعاني، لا يحدث إلا من خلال التركيب، ولا ينشأ إلا في كلام تام، وفي هذا يقول عبد القاهر الجرجاني: "وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم بعضها ببعض، لا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النحو ومعنى معانيه. ثم إنا نرى هذه كلها موجودة في كلام العرب ونرى العلم بها مشتركا بينهم"[(٢)].

فالمعاني الرئيسة كالنفي والإثبات هي معان نحوية لا لفظية، فالألفاظ لا تثبت شيئا ولا تنفي شيئا ولا تخبر، بل هي آلات ينجز المتكلم بواسطتها المعاني استنادا إلى ما يمتلكه

---

(١) ينظر: المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ٢٨١.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٨.

من كفاية نحوية، وهي معرفة يشترك فيها جميع العرب[١].

وفي كلام الجرجاني السابق يتبين أن مجال النفي الكلام التام، فليس كل لفظ مفيد للنفي كلاما، بل النفي مستفاد بالدرجة الأولى من التركيب النحوي ودلالاته، فمعاني الكلام ومن أهمها النفي لا تؤخذ من مواد معجمية خالية من سياق تركيبي أو صيغ صرفية مجردة من سياق الكلام، فالمواد التي تدل على النفي وإن وضعت للدلالة على معنى النفي، إلا أن دلالتها عامة مبهمة ومعطلة حتى تنسجم في كلام تام، فلا يمكن للمعاني أن تبرز إلا في حال الاستعمال والتداول، لا في حال الذكر كما في المعجم والقواعد واللغة الواصفة للغة.

فالنفي إذن معنى لا ينفك عن التراكيب النحوية، فلا يكون النفي إلا في الكلام التام.

والنفي ينجزه المتكلم عبر أدوات أو واسمات مندمجة في جمل، اعتمادا على معرفته بقواعد النحو، وهي معرفة جمعية بلسان ما، ويكون الواسم في العربية متصدرا، والأصل أن يكون الواسم حرفا.

وأم الباب في النفي من الواسمات (لا)، ولها معان عدة، يتفرع عنها آثار في الإعراب والأحكام، من إعراب وبناء وغيرهما. ويماثل (لا) في النفي واسمات أخر تتقارب فيما بينها في الدلالة العامة، وتفترق ببعض الخصائص والأحكام النحوية والدلالية.

ويبقى معنى النفي هو المشترك العام بينها جميعا، بإضافة دلالة زمنية أو حالية في بعض الواسمات، فليس كل واسمات النفي عاملة، ولكن الجامع بينها هو وسم المعنى العام للجمل بمعنى النفي.

وبالمجمل، فإن أكثر حرف يدور عليه النفي في العربية هو (لا)، وهو في الأصل غير عامل فيما بعده؛ لعدم اختصاصه، ووظيفته الأساسية معنوية هي النفي. وهو نفي عام لمطلق الزمان، فلا يتخصص بزمن معين. نحو قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ﴾ [سورة البقرة: ٦٨]، ﴿لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴿١١﴾﴾ [سورة الغاشية: ١١]، وكذلك (ما) وهي غير عاملة كـ(لا)، وتدخل على الاسم والفعل، وهي قريبة في دلالة النفي من (لا) حيث مطلق النفي إلا أنها ألصق بالدلالة على الماضي. وهي من أهم أركان أسلوب الاستثناء والحصر القائم على النفي والاستثناء،

(١) ينظر: ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ٢٩٨.

نحو قول الله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤].

من واسمات النفي: (إنْ)، وهو حرف غير مختص بالجملة الاسمية ولا الفعلية، ولذا لا يعمل شيئا. كقوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [سورة فاطر: ٤١]، ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [سورة الملك: ٢٠]. وتفصيل ذلك فيما يأتي.

واسمات النفي في الجملة الاسمية

واسمات النفي ليست سواء في درجة عقد الكلام بعدها على النفي، لا من حيث درجة المعنى، ولا أيضا من حيث العمل النحوي، كما أن بعضها مختص بالجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، وبعضها مشترك بينها. وتشترك هذه الواسمات -كما مر- في إزجاء عمل النفي بعدها.

وأهم واسمات النفي المختصة بالجملة الاسمية: (ليس)، وهي واسم نسخ من أخوات (كان)، تختص بالدخول على الجملة الاسمية فتغيرها. كقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [سورة الفتح: ١٧]. ويلحق بها أفعال من أخواتها: (ما زال، ما برح، ما فتئ، ما انفك).

ومنها: (لا) النافية للجنس، وهو حرف يتركب مع كلمة بعده تدل على جنس، يفيد نفيا عاما لمطلق الجنس، نحو قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [سورة هود: ٤٣]. والنفي بـ(لا) النافية للجنس أبلغ من النفي المجرد؛ لأنها تقتضي نفيا عاما يشمل جميع أجزاء ذلك الجنس.

وبعض واسمات النفي تشبه بعضها في العمل، فيشبه النحاة (ما) الحجازية، و(لا)، و(لات)، و(إنْ) بـ(ليس) في العمل، وهي أقل في المرتبة والعمل من المشبهة به.

وكل من هذه الواسمات تؤثر في عقد الكلام بعدها على النفي معنى وتركيبا، بحيث يجوز لبعضها أن يتموضع حيث شاء من التركيب، مثل (ليس)، بينما يكون بعض هذه الواسمات محصورا بموضع واحد لا يجاوزه لا يتقدم ولا يتأخر، مثل (لا) النافية للجنس.

كما أنها تتفاوت فيما بينها في التأثير على التركيب وفي تسلطها على الوحدات النحوية التي تتلوها، وفي تنظيمها للتركيب وتقليبها له. وتفصيل ذلك لاحقا.

واسمات النفي في الجملة الفعلية

أهم واسمات النفي في الجملة الفعلية: (لم) وهي مختصة بالفعل المضارع، تقلب زمنه إلى الماضي وتجزمه، مع دلالة النفي، فهي: واسم نفي وقلب وجزم. كما في قوله ﷺ: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي»[(١)]، فـ(لم) قلبت زمن الفعل من المضارع إلى الماضي، ونفت أن يكون أحد أعطي هذه الخمس التي اختص بها النبي ﷺ.

وقريب منها (لما) وهي كذلك مختصة بالمضارع، وتجزمه، إلا أن النفي فيها مستمر حتى زمن التكلم، ومتوقع أن يحدث المنفي بعدُ. وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾ [سورة الحجرات: ١٤]، فالآية نفت عن الأعراب الإيمان -والإيمان حين يجتمع مع لفظة الإسلام أعلى درجة من الإسلام- ولم تنفه إلى الأبد، بل كان نفيا مقيدا غير مطلق. فمن الأعراب الذين نزلت فيهم الآية من حسن إسلامه بعد نزولها.

فالنفي بـ(لما) يغني المتكلم عن استخدام لاحقة تحصر زمن النفي وتقيده حتى وقت التكلم، وذلك مثل:

(لم ... **بعدُ**.

لم ... **حتى الآن**

لم .... **إلى الآن**).

وعلامة الحذف بعد (لم) هنا، تكون لأي فعل مضارع يريد المتكلم أن يقيد نفيه حتى زمن التكلم، وأن يتوقع حصوله فيما بعد.

ومن واسمات النفي في الجملة الفعلية: (لن)، وهي مختصة بالمضارع كذلك، إلا أنها تنصب الفعل المضارع بعدها. كما أنها تفيد نفي المستقبل. وفي (لن) نشب خلاف نحوي عقدي قديم تكلم فيه جمع من النحاة حول دلالة النفي المستقبلية في (لن)؛ هل هي للتأبيد

(١) أخرجه البخاري في (٧٤/١) برقم: (٣٣٥)، ومسلم في (٦٣/٢) برقم: (٥٢١).

نفيا أبديا لا يتغير ولا يتحول، أم أنها لمجرد التوكيد[١]؟

والملحوظ أن النفي المتجلي على المستوى النحوي في الكلام التام غالبا ما يكون الواسم فيه حرفا، ولا يكون فعلا إلا ما ندر، ويسبق الواسم فيه العنصر المراد نفيه؛ إذ له حق الصدارة، معجما الجملة من ورائه بالنفي، في نحو هذا الأسلوب:

(الواسم النافي ثم المنفي)، وفي الفصل الثاني مزيد تفصيل –إن شاء الله–.

(١) سيأتي تفصيل ذلك في الفصل الثاني –إن شاء الله–.

٢.دور النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة

أ.الجواب المنفي

يعمد المتكلم أحيانا إلى رفع لغة الخطاب مستخدما أسلوب **الردع** تبكيتا وزجرا وتهديدا للمعاندين، وأداته (كلا). حتى صارت (كلا) علما على الآيات المكية. "كلا: عند الخليل وسيبويه والمبرد وأكثر البصريين حرف يفيد الردع والزجر ولا معنى لها عندهم إلا ذلك، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقوف عليها والابتداء بما بعدها، وحتى قال بعضهم: متى سمعت (كلا) في سورة فاحكم بأنها مكية؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد"[(١)].

والمعنى في (كلا) مليء بالدلالات التوكيدية على النفي، مع دلالات التوبيخ والتقريع والتهديد والزجر والوعيد[(٢)]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَلَّا ۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [سورة مريم: ٨٢]. وقوله ﷺ: «رأى عيسى ابنُ مريمَ رجلًا يسرقُ، فقال له: أسرقتَ؟ قال: كلا! والله الذي لا إله إلا هو»[(٣)].

أما (بلى) فهي مختصة بإبطال الكلام المنفي، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ۚ﴾ [سورة الأعراف: ١٧٢].

وفي قصة شفاء أيوب عليه السلام ذكر النبي ﷺ حوارا دار بينه وبين ربه: «فناداه ربه: يا أيوب! ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال: بلى، وعزتك. ولكن لا غنى بي عن بركتك»[(٤)].

وقد مر النبي ﷺ بقبرين يعذبان فقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير»، ثم استدرك

---

(١) ابن هشام، المغني ٢١٣/١.

(٢) وذلك خلافا لمن يرى أن الزجر قد يستفاد مما بعدها ضمنا، [النحال، أساليب النفي والتوكيد في شعر شهداء انتفاضة الأقصى:٢٥-٢٦]، قال: "والأصل أنها لنفي ما قبلها، ولم تأت للزجر عما بعدها إلا ضمنا؛ وذلك أن ما بعدها عادة إنما هو سبب الرفض أو الزجر: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]؛ ولا يظهر أي علاقة سببية بعد (كلا)، بل مزيد تقريع ووعيد وتهديد.

(٣) أخرجه البخاري في (١٦٧/٤) برقم: (٣٤٤٤)، ومسلم في (٩٧/٧) برقم: (٢٣٦٨).

(٤) أخرجه البخاري في (٦٤/١) برقم: (٢٧٩).

فقال: «بلى. كان أحدهما لا يستتر من بوله، وكان الآخر يمشي بالنميمة»[١].

فـ(بلى) تختص بالنفي وتفيد إبطاله، وذلك سواء كان النفي مجردا من الاستفهام أو مقرونا به وسواء كان الاستفهام حقيقيا أو للتوبيخ أو للتقرير[٢].

ب.العطف بين الجمل

يستخدم المتكلم أسلوب **الإضراب** بـ(بل)، وهي لنفي الكلام السابق المثبت والإعراض عنه لبناء معنى آخر. كقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ ۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ٨٨]، قال الطبري في تفسيره لها: "(بل) لا تدخل في الكلام إلا نقضا لمجحود"[٣].

والعلاقة بين (بل) و(بلى) أن كليهما لنقض كلام سابق ونفيه والإضراب عنه، ويختلفان أن (بلى) مختصة بالإضراب عن كلام منفي، بينما (بل) أعم في الإضراب منها فتستخدم في النفي والإثبات.

ومن طرق النفي: **الاستدراك بـ(لكن) الناسخة**، فـ"هي للاستدراك، توسطها بين كلامين متغايرين نفيا وإيجابا، فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي"[٤].

والاستدراك: رفع وهم تولد عن كلام سابق، والنحاة يجعلونه في هذا كالاستثناء وخصوصا المنقطع. ومع أنها لا تكون إلا بين كلامين متغايرين فلا يصح أن تقع إلا بين كلامين متناسبين، فلا يقال: جاءني زيد لكنّ عمرا لم يضرب[٥]، فلا بد أن يتحد ما قبل (لكن) وما بعدها في المحتوى القضوي، وأن يتناولا مسألة معينة يخرج منها جزء بالتخصيص.

و(لكنّ) المشددة الناسخة يجوز أن تقع في كلام مثبت أو كلام معقود على نفي، ولا تكون إلا بين الجمل، فهي تستدرك بكلام على كلام، يشاركه عين المحتوى القضوي،

---

(١) أخرجه البخاري في (٥٣/١) برقم: (٢١٦)، ومسلم في (١/ ١٦٦) برقم: (٢٩٢).

(٢) ينظر: ابن هشام، المغني ١٣١/١.

(٣) الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٢٣٢/٢.

(٤) ابن يعيش، شرح المفصل ٥٦٠/٤.

(٥) ينظر: الخوارزمي، التخمير ٢٨٨/٢.

ويتخالفان إيجابا وسلبا. يقول ابن يعيش في بيان ضرورة كون ما بعدها كلاما مستغنيا: "فمعناه ينبئ عن المغايرة، ولا حاجة للأداة النافية، بل إن كان فحسن؛ وإن لا؛ فلا ضرورة إليه"(١).

وذلك خلافا للخفيفة العاطفة فلا يصح إلا أن تكون بعد نفي، ولا يعطف بها إلا في المفردات، ويبقى معنى الاستدراك، وفي ذلك يقول المبرد: "فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسما على اسم، لم يجز أن يُستدرك بها إلا بعد النفي. لا يجوز أن تقول: "جاءني عمرو ولكنْ زيد"، ولكن "ما جاءني عمرو لكن زيد"(٢).

وهنا يتبين أثر النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة، فـ(لكن) الخفيفة: في الأصل هي لمعنى العطف. ولا يستدرك بها في المفردات إلا بعد نفي، أما (لكنّ) المشددة أو الثقيلة: فهي حرف استئناف للاستدراك بين الجمل، بعد النفي والإيجاب(٣).

والفرق بين الاستدراك والإضراب "أن الإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه، فإذا قلت: "ضربت زيدا" كنت قاصدا للإخبار بضرب زيد ثم ظهر لك أنك غلطت فيه فتضرب عنه إلى عمرو وتقول: "بل عمرا" ففي الإضراب تبطل الحكم السابق وفي الاستدراك لا تبطله"(٤).

والإضراب نوعان: إبطالي، مثل قوله: ﴿أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌ﴾ [سورة القمر: ٢٥]، وانتقالي، لا يراد منه إبطال الكلام السابق، بل يراد الإعراض عنه إلى ما هو أولى منه، كقوله تعالى: ﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۚ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِىٓ ۚ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا۟ عَذَابِ﴾ [سورة ص: ٨].

ويمكن تلخيص دور النفي في صياغة العلاقة بين الجمل فيما يلي:

---

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٤/٥٦١-٥٦٢.

(٢) المبرد، المقتضب ٤/١٠٨.

(٣) ينظر: السابق.

(٤) التهانوي، الكشاف ٢/١١٤.

إثبات و(بل) يعطيان معنى الإضراب عن المقتضى كله: إضراب كلي. وغالبا ما يلجأ إليه المتكلم حين يتبين له أنه غلِط بكلامه أو نقل كلاما لا يعجبه وينوي إبطاله، فيعدل عنه نهائيا بـ(بل)، وهو الإضراب الإبطالي، وقد يعمد المتكلم إلى الإضراب للانتقال إلى معنى آخر، وهو الإضراب الانتقالي. وبحسب نية المتكلم تتباين النظرة إلى الإبطال والسكوت عما قبل (بل).

نفي و(بل) يعطيان معنى الإضراب عن جزء من المقتضى: إضراب جزئي، ولا يكون إلا في المفردات لا الجمل.

نفي أو إثبات و(لكنّ) الناسخة مشددة يستدرك بها بين كلامين مستغنيين تامين، متناسبين، متغايرين سلبا وإيجابا.

نفي و(لكنْ) الخفيفة العاطفة يستدرك بها عطفا على الأسماء، ويشترط أن تقع في كلام معقود على النفي، ولا تكون بين الجمل.

وفي الجملة الفعلية لا يصح العطف استدراكا بفعل نقيض على الفعل المنفي إذا قدم المفعول، وفي هذا يقول الجرجاني: "ومما ينبغي أن تعلمه أنه يصح لك أن تقول: ما ضربت زيدا ولكني أكرمته، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده، ولا يصح أن تقول: ما زيدا ضربت ولكني أكرمته، **وذاك أنك لم ترد أن تقول لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ولكنك أردت أنه لم يكن المفعول هذا ولكن ذاك**، فالواجب إذا أن تقول: ما زيدا ضربت ولكن عمرا"[(١)]. فالقضية لم تكن في الفعل ولكن فيمن وقع عليه الفعل؛ فلما قدم المفعول وجب أن يكون الفعل واقعا، ولما نفي المفعول وجب أن يكون شخص آخر وقع عليه الفعل، فالسؤال حول من وقع عليه الفعل حقيقة لا ما فعله المتكلم بالمفعول المنفي.

واشتراط الجرجاني كون الفعل نقيضا؛ لجواز أن يتكلم المتكلم في الكلام العربي بأسلوب ظاهره النفي قاصدا الإثبات، كما في القسم بقوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [سورة البلد: ١]، وهو أقوى وأبلغ من الإثبات المجرد، فيكون الفعل المستدرك به من جنس الفعل المنفي أو قريبا منه، سواء كان

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٢٧.

ذلك الفعل أقل من الفعل المذكور، وذلك نحو: "ما ضربت زيدا ولكني أشبعته سبا"، أو أشد منه، مثل: "ولكني قتلته".

ج.أثر معنى النفي في نصب الفعل المضارع بعد (إذن) و(أن):

ففي (إذن) يظهر أثر النفي في تجويز الفصل بين الحرف (إذن) وبين معموله. ومعلوم أن الحروف ضعيفة لا تعمل في متقدم ولا يفصل بينها وبين معمولها في سعة الكلام، فجاز الفصل كما في: «آلله أمرك بهذا؟...إذن لا يضيعَنا»[(١)]، فالمضارع منصوب بـ(إذن) المتصدرة، مع وجود الفاصل، ولكنه فاصل يتوسع فيه وهو (لا).

يظهر أثر ذلك بالموازنة بينها وبين (أن)؛ فـ(أن) المصدرية، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾ [سورة البقرة: ١٨٤] لا تقبل دخول النافي ولا يفصل بينها وبين فعلها بشيء؛ لكونها منسبكة مع الفعل بتأويل مصدر؛ فقبول (أن) دخول النفي فاصلا بينها وبين معمولها قد يغيرها كليا وينقلها إلى باب آخر غير المنصوبات، فتصبح غير ناصبة، بل خفيفة مفسرة، ويكون النفي الداخل عليها داخلا على جملة مركبة.

فالنفي في (إذن) و(أن) المفسرة داخل في جملة مركبة، بينما ترفضه وتأباه (أن) المصدرية فاصلا بينها وبين معمولها. قال الرضي: "وإن كان ذلك الفعل متصرفا وجب أن تفصل المخففة من الفعل إما بالسين... أو بحرف نفي، نحو: "علمت أن لم يقم"، و"لن يقوم"، و"لا يقوم"، و"ما قام"، و"ما يقوم"؛ وذلك لأن (أن) المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها مع الفعل بتأويل المصدر معنى، وعاملة في المضارع لفظا فلا يفصل بينها وبين الفعل"[(٢)].

وبالمجمل، فالغالب في واسمات النفي النحوية كونها حرفية، لا تكون اسما أو فعلا إلا ما ندر. وتختلف دلالة هذه الواسمات بعضها عن بعض، فبعضها يزداد دلالات مقامية أو حالية؛ إلا أنها تجتمع على الدلالة العامة وهي معنى النفي، وليست كلها عاملة، فلا تعمل

(١) أخرجه البخاري في (١١٢/٣) برقم: (٢٣٦٨).
(٢) الرضي، شرح الكافية ٣٣/٤.

حتى تختص.

أما نظام الجملة فيها: فيتصدر الواسم النافي ويسبق العنصر المراد نفيه، ثم يسم معنى الجملة كاملة من ورائها بالنفي، في نحو هذا الأسلوب: الواسم + المنفي.

وقد تبين دور النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة، فـ(بلى) لا تكون إلا في سياق نفي، أما (بل) فإنها في سياق الإثبات تعطف جملة تامة على جملة تامة أخرى، وفي سياق النفي تعطف بين المفردات. أما (لكنْ) العاطفة فإنها لا تكون إلا في المفردات مسبوقة بالنفي.

المطلب الثاني: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى الصرفي

في العربية طرق أخرى تفيد النفي وهي تختلف عن النفي النحوي، وفي سبيل تحقيق هدف هذا المبحث في محاولة جمع الأصناف المفيدة للنفي من المهم النظر إلى النفي المتحقق على مستوى الصرف؛ لما للصيغ الصرفية من أثر بالغ في إحداث المعاني وتباينها وإن كان الأصل أو الجذر واحدا. ومن تلك المعاني: معنى السلب، وهو معنى يدور بين قسمين:

١. سلب الأسماء، وهو يتحقق بوحدة معجمية لا تنضبط بصيغة صرفية محددة، لذا سيرجأ الحديث عنه إلى المستوى المعجمي.
٢. سلب الأفعال.

معنى السلب:

ثمة صيغ وأوزان في العربية تنتقل فيها الكلمة من معنى الإثبات إلى معنى **السلب**، وهو اصطلاح منطقي[(١)] يراد به النفي والإزالة.

والأصل في اللغة في وضع الأفعال والأسماء أن تكون على معنى الإثبات؛ فمعنى السلب حادث فيها. كما أن الأصل في كلام المتحدث الإثبات، والنفي فرع ينتج عن ظروف المحاورة والخطاب.

وفي الخصائص ينقل ابن جني حول هذا عن شيخه أبي علي الفارسي ما نصه: "اعلم أن كل فعل أو اسم مأخوذٍ من الفعل أو فيه معنى الفعل، فإن وضع ذلك في كلامهم على إثبات معناه لا سلبهم إياه. وذلك قولك: قام فهذا لإثبات القيام، وجلس لإثبات الجلوس، وينطلق لإثبات الانطلاق، وكذلك الانطلاق ومنطلق: جميع ذلك وما كان مثله إنما هو لإثبات هذه المعاني لا لنفيها. ألا ترى أنك إذا أردت نفي شيء منها ألحقته حرف النفي فقلما فعل، ولم يفعل، ولن يفعل "ولا تفعل" ونحو ذلك"[(٢)].

---

(١) "النفي ضدُّ الإيجاب، نفيتُه نفيا، وأهل المنطق يسمونه سلبا". ابن سيدة، المخصص ١٦٦/٤.

(٢) ابن جني، الخصائص ٣١٠/٢.

ولأن السلب معنى حادث على الأصل -الذي هو الإثبات- وزائد عليه، فلا بد من زيادة في الكلمة بأحد حروف الزيادة المجموعة في قولهم: "سألتمونيها" تفيد معنى السلب. وفي هذا يقول ابن جني: "وأكثر ما وجدت هذا المعنى من الأفعال فيما كان ذا زيادة؛ ألا ترى أن أَعْجَمَ ومَرَّضَ وتَحَوَّبَ وتَأَثَّمَ كل واحد منها ذو زيادة. فكأنه إنما كثر فيما كان ذا زيادة من قبل أن السلب معنى حادث على إثبات الأصل الذي هو الإيجاب؛ فلما كان السلب معنى زائدًا حادثًا لاق به من الفعل ما كان ذا زيادة"[(١)].

ويقول في موضع آخر: "ومن ذي الزيادة قولهم: أخفيت الشيء؛ أي: أظهرته"[(٢)]. ومن ذلك القراءة المروية عن سعيد بن جبير أنه قرأ ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه: ١٥]: "أكاد أَخفيها"؛ "بفتح الهمزة، قال: أظهرها... قال الفراء: معناه: أظهرها، من خَفيت الشيء أخفيه إذا أظهرته... وقد قال بعض اللغويين: يجوز أن يكون "أخفيها" بضم الهمزة معناه أظهرها؛ لأنه يقال: خفيت الشيء وأخفيته إذا أظهرته، فأخفيته من حروف الأضداد يقع على الستر والإظهار. وقال أبو عبيدة: خفيت وأخفيت بمعنى واحد"[(٣)]. فجاءت بمعنى أزيل خفاءها؛ أي: أظهرها، واستفيد هذا المعنى أيضا من معنى (أكاد) الذي يفيد المقاربة، فالذي يخفي شيئا لا يحتاج إلى مقاربة ذلك، ولكن المقصود ضد ذلك المعنى، وعليه يستقيم معنى المقاربة من كون ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه: ١٥]: أكاد أظهرها.

ويرى ابن جني أن السلب في الأفعال فرع عن السلب في الأسماء؛ إذ إن الأسماء أشد تصرفا في المعاني، وفي ذلك يقول: "وأنا أرى أن في هذا الموضع من العربية ما أذكره لك، وهو أن هذا المعنى الذي وجد في الأفعال من الزيادة على معنى الإثبات بسلبه كأنه مسوق على ما جاء من الأسماء ضامنًا لمعنى الحرف، كالأسماء المستفهم بها... وكذلك الأسماء المشروط بها... فأرادوا ألا تخلو الأفعال من شيء من هذا الحكم -أعني تضمنها معنى

(١) ابن جني، الخصائص ٣١٣/٢.
(٢) السابق ٣١٤/٢.
(٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٨٢/١١.

حرف النفي- كما تضمن الأسماء معنى حرف الاستفهام، ومعنى حرف الشرط ومعنى حرف التعريف في أمس والآن، ومعنى حرف الأمر في تراك وحذار وصه ومه ونحو ذلك. وكأن الحرف الزائد الذي لا يكاد ينفك منه أفعال السلب يصير كأنه عوض من حرف السلب... وإنما جعلنا هذه الأفعال في كونها ضامنة لمعنى حرف النفي ملحقة بالأسماء في ذلك، وجعلنا الأسماء أصلا فيه، من حيث كانت الأسماء أشد تصرفًا في هذا ونحوه من الأفعال، إذ كانت هي الأول، والأفعال توابع وثوانٍ لها، وللأصول من الاتساع والتصرف ما ليس للفروع"[(١)].

السلب في الأفعال:

يظهر أن السلب في الأفعال أكثر اطرادا وأقرب إلى طبعية القياس من الأسماء -وإن كان السلب في الأفعال عند ابن جني فرعا لا أصلا؛ وذلك لسعة الصيغ التي يجيء عليها الاسم. ومعلوم أن الأكثر في الصيغ الصرفية الآتية أن تكون موضوعة للإثبات، ولكن الذي يعنينا منها تلك التي تدل على معنى السلب، فالسلب حاصل من اجتماع الصيغة الصرفية مع الدلالة المعجمية.

فمن أشهر تلك الصيغ:

١. **فَعَل أَفْعَل**: والهمزة الداخلة على الفعل تدعى "همزة السلب"، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه: ١٥]؛ أي: أزيل خفاءها: "وقال أبو علي في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه: ١٥]: هو من هذا الباب، ومعناه: أُظهرها، وتلخيصه: أكاد أزيل عنها خفاءها، **فلا محالة في ظهورها**"[(٢)].
وقوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ [سورة يونس: ٥٤]: "وأسررْتُ الشيءَ: أخفيتُه وأعلنته. وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ [سورة

(١) ابن جني، الخصائص ٢/٣١٤-٣١٥.
(٢) القيسي، إيضاح شواهد الإيضاح ٢/٧٥٤. وينظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب ٥١.

يونس: ٥٤]؛ أي: أظهروها"[١].

ومنه: **أعجم**، وأشكى: "ألا ترى أن تصريف "ع ج م" أين وقعت في كلامهم إنما هو للإبهام وضد البيان. ومن ذلك العجم لأنهم **لا يفصحون**.

ومثله تصريف "ش ك و" فأين وقع ذلك فمعناه إثبات الشكو والشكوى والشكاة وشكوت واشتكيت. فالباب فيه كما تراه لإثبات هذا المعنى، ثم إنهم قالوا: أشكيت الرجل إذا "زلت له عما يشكوه"[٢] فهو إذًا لسلب معنى الشكوى لا لإثباته.

وفي الحديث: «شَكَوْنا إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلِمْ يُشْكِنا»[٣]؛ "أي: فلم يفسح لنا في إزالة ما شكوناه من ذلك إليه"[٤].

ومنه كذلك: أعرب، وفيه يقول أبو البركات الأنباري: "فإن قيل: "العَرَبُ" في قولهم: عربت معدة الفصيل؛ معناه: الفساد؛ وكيف يكون الإعراب مأخوذًا منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام؛ أي: أزلت عَرَبه، وهو فساده، وصار هذا؛ كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت عجمته، وأشكيت الرجل، إذا أزلت شكايته، وعلى هذا حمل بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [سورة طه: ١٥]؛ أي: أزيل خفاءها؛ **وهذه الهمزة تسمّى: همزة السَّلب**"[٥].

ومنه أيضا: أقذى، وأقسط. وقد ورد معنيان في القرآن من مادة (ق س ط)، أحدهما لإثبات القسط، والآخر لسلبه؛ أي: الوصف بالظلم، بزيادة همزة السلب: "ففي اللغة أشكيت فلانًا: أزلت شكايته، وفيها: أقذيت عين الصبي: أزلت ما بها من قذى. ومثلهما "قَسطَ" و"أقْسَطَ"؛ حيث تفيد الأولى "ظلم" والثانية "عدل" "أو أزال الظلم". ولهذا ذم الله القاسطين:

---

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ٣٠٨/١.

(٢) من دون همزة، وفي العباب الزاخر [في مادة "سرط"]: "أشكيت الرجل: إذا أزلته عما يشكوه".

(٣) أخرجه مسلم (١٠٩/٢) برقم: (٦١٩).

(٤) ابن جني، الخصائص ٣١١/٢.

(٥) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ٤٤.

﴿وَأَمَّا ٱلْقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [سورة الجن: ١٥]، ومدح المقسطين: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [سورة الممتحنة: ٨]"[(١)].

٢. **فَعِل يُفعِّل**: وهو في الفعل المتعدي إلى غيره بتشديد عين الفعل، وهو كثير، فمنه: يُمَرِّض، يُقَذِّي: "ومنه تصريف "م ر ض" (إنها لإثبات معنى المرض)؛ نحو: مَرِضَ يَمْرَضُ وهو مريضٌ ومارضٌ ومرضى ومَراضى. ثم إنهم قالوا: مرَّضتُ الرجلَ أي داويته من مرضه حتى أزلته عنه أو لتزيله عنه"[(٢)].

ومنه: "قرَّدتُ البعير"[(٣)] إذا أزيل عنه القُراد، "وكذلك تصريف "ق ذ ى" إنها لإثبات معنى القذى منه قذت عينه وقذيت وأقذيتها، ثم إنهم مع هذا يقولون: "قذَّيتُ عينَه" إذا أزلت عنها القذى وهذا لسلب القذى لا لإثباته"[(٤)]، و"قَذَّيت عينَه نزَعْت عنها القذى، ومثله كثير"[(٥)].

٣. **فَعِل تفعّل**: وهو في الفعل اللازم غالبا[(٦)] بتشديد عينه، نحو: تَأَثَّم، تَحَوَّب: "ومن ذلك تصريف "أ ث م" أين هي وقعت لإثبات معنى الإثم؛ نحو أثم يأثم وآثم وأثيم وأثوم والمأثم، وهذا كله لإثباته. ثم إنهم قالوا: تَأَثَّم أي ترك الإثم. ومثله تَحَوَّب أي ترك الحوب"[(٧)].

ومنه: تَحَنَّث: وأشهر ما وردت هذه الكلمة في الحديث الشهير في بدء نزول الوحي على النبي ﷺ، حيث وصفت عائشة -رضي الله عنها- «أَن رَسُول الله ﷺ كَانَ يَخْلُو بِغَار حِراءٍ فيتحنَّثُ فِيهِ، وَهُوَ التَّعَبُّد، اللَّيَالِي ذَوَات العَدَد»[(٨)]. "وهذا عندي على السَّلب كأنَّه ينفي بذلك الحِنْث الذي هو الإثم، عن نفسه"[(٩)].

---

(١) عمر، أحمد مختار عبد الحميد، البحث اللغوي عند العرب ١٦٤/١.

(٢) ابن جني، الخصائص ٣١١/٢-٣١٢.

(٣) الخليل، العين ٥٥/١.

(٤) ابن جني، الخصائص ٣١١/٢.

(٥) ابن سيدة، المخصص ٤٧٧/١.

(٦) ورد في السابق في مادة (ر ن ق) [٤٥٠/٢] متعديا: "ورنَّقته أنا". ولم يمر شبيه له فيما بين يدي.

(٧) ابن جني، الخصائص ٣١٢/٢.

(٨) أخرجه البخاري في (٧/١) برقم: (٣)، ومسلم في (٩٧/١) برقم: (١٦٠).

(٩) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم ٢٩٨/٣-٢٩٩.

ومنه: **تَهَجَّد،** كقوله عز وجل: ﴿وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَتَهَجَّدۡ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾ [سورة الإسراء: ٧٩] "أي: **انف الهجود** عن عينيك. ونظيره **تأثَّم وتحوَّب، أَي نفي الإثم والحوب** عن نفسه"(١).

وخلاصة الأمر، فالأصل في السلب أن يكون في الأسماء، ولكنه في الأفعال أكثر اطرادا وأقرب إلى طبعية القياس، وهو ينقل الاسم والفعل من معنى الإثبات إلى معنى النفي. ومعنى السلب معنى زائد على معنى الإثبات، ولذلك فلا بد أن تحوي الصيغة القياسية زيادة في المبنى تدل على زيادة على المعنى الأصلي بدلالة النفي والإزالة، وذا يُذَكِّر بثراء معنى النفي حين تضمن الإثبات وزاد عليه معنى النفي، كما سيأتي في الفصل الثالث.

كما أن السلب يأتي في الأفعال على عدة طرق مضمنة معنى حرف النفي، مع زيادة في المبنى غالبا، ولا قاعدة في السلب في الأسماء، فهي سماعية سمعت عن العرب ونقلت عنهم، ومجالها الأرحب المعجم، كما سيأتي بعد قليل.

(١) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم ٢٩٨/٣٣-٢٩٩.

المطلب الثالث: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى المعجمي

يعد المعجم معين اللغة الذي لا ينضب، ففيه تكون الألفاظ مجردة مهيأة لأن تندمج في سياق لغوي تركيبي، حيث لا يمكن للفظة أن تعطي معناها إلا من خلال هذا السياق. وهذا ما يكشف السر حول كون علم المعاجم علما مستندا إلى غيره، غير مستقل بنفسه.

وفي موازنة المعجم بغيره من علوم اللغة يخلُص مالتشوك إلى أن "المعجمية ليست مع ذلك مادة مثل المواد اللسانية الأخرى، وليس من قبيل الصدفة أن تظل "مغبونة" داخل العائلة اللسانية، فليس للمعجمية مثلما سبق أن ذكرنا إلا مكان محدود في مراحل الدراسات الجامعية، ويعود ذلك إلى طبيعتها بالذات، فإنها خلافا للمواد الأخرى ليست مادة لسانية مستقلة"[(١)].

وبحكم ترابط العلوم اللسانية، فلا يمكن لعمل لغوي أن يتم من دون أن تنسجم عدة مستويات لغوية لتحقيقه، ولا يمكن الاكتفاء في دراسة أعمال لغوية كالنفي على مستوى واحد فقط؛ لذا سينظر في النفي معجميا عبر ما يلي:

١. السلب في الأسماء.
٢. الألفاظ المحملة معنى النفي، والمؤولة بالنفي.
٣. المعاني المتقابلة والموازنة بينها وبين مصطلح الأضداد، وموطن النفي في الأضداد.
٤. الألفاظ الملازمة للنفي.

١.السلب في الأسماء

مر قبل قليل السلب في الأفعال، حيث كان فيها فرعا عن السلب في الأسماء، وإن كان في الأفعال أكثر اطرادا وانضباطا في صيغ صرفية، فهو في الأسماء موزع لا يجمعه صيغة، ويُسلب الاسم معناه الذي هو ثابت فيما سواه من اشتقاقات الكلمة، ويؤول بالنفي.

فمن ذلك: **النُّخالة**، لما يُنخل، فيبقى في المِنخل لا ينتخل، "والنُّخالة، أيضا: ما بقي في المُنخل مما يُنْخل، حكاه أبو حنيفة، قال: وكل ما نُخل **فما** يبقى، **فلم** يُنتخل، نُخالة،

(١) مالتشوك، إيغور مالتشوك؛ كلاس، أندري كلاس؛ بوغار، آلان بوغار، مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية ٥٩.

وهذا على السَّلب"[١].

ومنه أيضا: **النَّالة** لكل ما هو حول الحرم. "والتقاؤهما أن من كان فيه **لم تنله اليد**؛ قال الله -عز اسمه-: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [سورة آل عمران: ٩٧]. فهذا لسلب هذا المعنى لا لإثباته"[٢]. فالذي حول الحرم محرم حتى اللقطة لا يأخذها إلا من ينشد صاحبها، فلبعد ما حوله عن أن يمس أو ينال سمي بالضد وهي "النالة"، فالاسم مسلوب المعنى.

ومنه كذلك: **المئلاة** للخرقة التي تكون في يد النائحة تشير بها. وفي هذا نقل ابن جني حوارا طريفا دار بينه وبين أبي علي الفارسي، حيث اجتمع علمان من أعلام العربية يتذوقان كلام العرب ويلتمسان أصله، قال: "قال لي أبو علي: هي من ألوت، فقلت له: فهذا إذًا من **(ما ألوت)**؛ لأنها لا تألو أن تشير بها. فتبسم رحمه الله إليّ إيماء إلى ما نحن إليه وإثباتًا له واعترافًا به"[٣].

ومنه: حين أرادوا وصف ضُمْر البطن وخَمْصه جاؤوا بلفظ "**مُبَطَّن**" للدلالة على خمص البطن، مع أن "تصريف "ب ط ن" إنما هو لإثبات معنى البطن نحو بطن، وهو بطين ومبطان، ثم قالوا: رجل مبطّن للخميص البطن فكأنه لسلب هذا المعنى"[٤].

ومن الأسماء الدالة على السلب: **الرَّنِق**، للمتكدر **غير الصفو**، "الرَّنِقُ عندي من باب السلب كأنه أعدم رونقه بدمه صفاءه"[٥].

ويلحظ كيف فسرت هذه الكلمات بجملة مسبوقة بواسم نفي؛ وفي ذلك دلالة على تركب معنى السلب من معنى النفي وتفرعه عنه.

---

(١) ابن سيدة، المحكم والمحيط الأعظم ١٩٤/٥.

(٢) السابق ٣١٢/٢-٣١٣.

(٣) السابق ٣١٣/٢.

(٤) الموضع السابق.

(٥) ابن سيدة، المخصص ٤٥٠/٢.

٢.الألفاظ المفيدة معنى النفي

يبرز النفي معجميا في **ألفاظ تفيد معنى النفي**، نحو: أبى، ورفض، وكره، ودفع، وتبرأ...الخ. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [سورة التوبة: ٣٢]، وقول النبي ﷺ في الإشارة إلى خلافة أبي بكر: «لقد هممتُ (أو) أردتُ أن أُرسلَ إلى أبي بَكْرٍ وابنِهِ، وأَعْهَدَ؛ أن يقولَ القائلونَ، أو يتمنّى المتمنّون، ثم قلتُ: يأبى اللهُ ويدفعُ المؤمنونَ، (أو) يدفعُ اللهُ ويأبى المؤمنونَ» [(١)]، وقوله ﷺ: «إنَّ اللهَ كَرِهَ لكم قيلَ وقالَ، وكثرةَ السؤالِ، وإضاعةَ المالِ»[(٢)]، فلفظة "كره" هنا تفيد النفي: أي: أن لا ينبغي أن يفعل ذلك. وكذلك: ﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [سورة الأنفال: ٤٨]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [سورة النور: ٢٦]؛ فلا بد أن تؤول "بريء"، "مبرؤون" بكلام منفي.

فاللفظ هنا لم يسبق بواسم نفي ولكن معناه النفي، وفي قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٠]؛ فـ(أبى) عوملت معاملة واسم النفي، وهنا يظهر أثر النفي المعجمي في إجراء الأحكام الإعرابية على الكلام وإن خلا الكلام من واسم النفي. وفي مثل ذلك يقول الرضي في كون الاستثناء المفرغ لا يكون إلا في النفي، ومجيئه في المثبت على سبيل القلة: "ويجوز التفريغ في موجب مؤول بالنفي، كما في قوله تعالى: ﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٠]"[(٣)].

وقال ابن الشجري: "إذا قلت: أبى زيد أن يقوم، فقد نفيت قيامه، فإذا قلت: أبى إلا أن يقوم؛ فقد أوجبت بـ(إلا) قيامه؛ لأن المعنى: لم يرد إلا أن يقوم، وفي التنزيل: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [سورة التوبة: ٣٢]؛ أي: لا يريد الله إلا إتمام نوره"[(٤)].

وبين هذه الألفاظ درجات في الدلالة على النفي، فالإباء أعلى درجة في الدلالة على

---

(١) أخرجه البخاري في (١١٩/٧) برقم: (٥٦٦٦)، (٨٠/٩) برقم: (٧٢١٧).

(٢) أخرجه البخاري في (١٦٨/١) برقم: (٨٤٤)، ومسلم في (٩٥/٢) برقم: (٥٩٣).

(٣) الرضي، شرح الكافية ١٠١/٢.

(٤) ابن الشجري، الأمالي الشجرية ٢٠٨/١.

النفي من معنى الكره[١].

٣.المعاني المتقابلة

كما يبرز النفي أيضا على مستوى المعاني المتقابلة، وهي التي إذا وجد أحدها ارتفع معنى الآخر، فهي معان متعاقبة على الكلمة، وهي كثيرة شائعة في اللغة، وتكون في الأفعال كبنى وهدّم، وزرع وحصد، ورفع وخفض، وقبض وبسط...

وفي الأسماء نحو: الليل والنهار، والذكر والأنثى...الخ. نحو قوله تعالى: ﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [سورة الواقعة: ٣]، ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [سورة فاطر: ١٩ – ٢٢].

فإذا نُفي أحد هذه المعاني وجب ثبوت المعنى لمقابلها لزوما، فحين يقال: "فلان ليس بصيرا"، فهو إذن أعمى، وهلم جرا. وإذا أُثبت معنى منها وجب ارتفاع المقابل، فإذا قيل: "فلان بصير"، فهو ليس بأعمى، ويصح أن يعبر عنها بطريقتي الإثبات والنفي، مثل: "فلان لم يقبل"؛ أي: رفض. "فلان قبل"؛ أي: لم يرفض.

وعليه، فلا يصح ارتفاع المعنيين المتقابلين معا، ولا يصح اجتماعهما معا، بل لا بد في الحال من وجود معنى واحد، فلا يقال: "فلان ليس بأعمى ولا بصيرٍ"، ولا: "فلان أعمى بصيرٌ"؛ بل يلزم من ثبوت أحد المعنيين: إما العمى، وإما البصر.

ومثله؛ لا يقال: "فلان حيٌّ ميتٌ"، بل لا بد أن يقال: "فلان حي"، أو: "فلان ميت"، فلا يجتمع الموت والحياة في حال واحدة. ففي طي الإثبات نفي، وفي طي النفي إثبات.

---

(١)"في الأولى [الإباء] معنى التصميم على الرفض، أما في الثانية [الكره] فلا نكاد نحس تصميما، فقد تحدث الله عن قوم ﴿كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] فهم وإن كانوا كارهين الإنفاق إلا أنهم ينفقون، ولو (أبوا) الإنفاق كما قال الله: ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]؛ فهو أبى ورفض ولم يسجد لله؛ فكل إباء كراهية ولا عكس". النحال، أساليب النفي والتوكيد في شعر شهداء انتفاضة الأقصى، ٣٠.

وبين المعاني المتقابلة والسلب علاقة رفع؛ فالسلب يرفع الإثبات، والمعاني المتقابلة تترافع ولا تجتمع[١].

والمقابلة فكرة قريبة من معنى التضاد، إلا أن مصطلح "الأضداد" في العربية يراد به جنس كلمة أطلق عليها معنيان متضادان، فالمعنيان يتنازعان لفظا واحدا، بخلاف الألفاظ المتقابلة التي لا تتنازع فيها المعاني المتضادة لفظة واحدة، بل هي معان متضادة بألفاظ متنوعة غير مشتركة.

وقد تبقى الكلمة مختلفا في هويتها المعنوية، لا تزال متذبذبة بين دلالتين متضادتين، ويحاول المتلقي ترشيح دلالة واحدة بعدة دلائل سياقية أو وضعية لغوية، أو بكليهما معا، وذلك كخلافهم في "عسعس" في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾ [سورة التكوير: ١٧]؛ هل هي لإقبال الليل أم لإدباره[٢]؟

وتبقى علاقة الأضداد محدودة بحدود رقعتها في اللغة، فهي ليست وضعا أصيلا في اللغة، ولها إطار سياقي يحدد وجهة معناها في الغالب، وعلاقتها بالنفي لا تبعد عن ذلك، والمعاني المتقابلة أوسع رقعة في اللغة منها.

---

(١) للقيسي في إيضاح شواهد الإيضاح [٢/٧٥٣-٧٥٤] تعليق طريف في شرحه بيت أبي ذؤيب الهذلي:

أمن المنونِ وريبِها أتجزَّعُ والدهرُ ليس بمعتبٍ من يجزعُ

قال: "وفي قوله: "ليس بمعتب"، سر من أسرار هذه اللغة طريف، يكاد يلحق بالأضداد، عند من يضعف قياسه. وأما عند من قوي نظره فليس ضداً، وذلك أن معنى "معتب"، هو لسلب المعنى لا إثباته. ومعنى هذا القول: أن أكثر اللغة، إنما تأتي لإثبات معنى أصل اللفظة، لا لنفيه وسلبه... فإذا ثبت ذلك، وما وقع الإيماء إليه، كان قوله: "ليس بمعتب من يجزع" أي: ليس بزائل عما يدعو إلى العتب عليه، والمعاتبة له".

(٢) ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ٢٤/١٧ وما بعدها.

٤.ألفاظ لازمت النفي

ثمة ألفاظ لازمت النفي، من أشهرها: أحد، طُوري، قطّ، عَوضُ، ربّ، وغيرها، وهم "لا يقصدون أن اللفظ المفرد لا يستخدم إلا في النفي، بل يقصدون أن التركيب الذي ورد فيه هذا اللفظ لا يستخدم إلا منفيا"[١]، فكلمة "أحد" في سياق النفي تختلف عنها في سياق الإثبات[٢]، فهي في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [سورة الإخلاص: ١] بمعنى: واحد، فلا عموم فيها. وهي في "فلان لا يقوم له أحد": لا يمكن تأويلها بعيدا عن سياق النفي، ولا يمكن أن تؤول في سياق النفي إلا بالنفي العام.

وهذه الألفاظ لازمت سياق النفي لتدل على قلة مطلقة أو عموم أو إحاطة أو استمرار زمن النفي أو اختصار[٣]. وغالبا ما تدل على استغراق المبالغة في النفي.

فمنها: "طوري"، و"طوري من الكلمات الملازمة للنفي"[٤]، ومنها: "أحد" و"واحد": فلفظة "أحد" لفظة ملازمة لصورة واحدة لا تتغير مثل نظيرتها: "واحد"، فمع المؤنث تصير: "واحدة". ولا يراد بها العموم إلا في سياق جملة منفية أو متضمنة النفي، كـ: "ما جاءني أحد" و"إنّ أحدا لا يقول كذا"[٥]. "ويستعمل استعمال (أحد) في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ، وهي: عَريبٌ، وديَّارٌ، وداريٌّ، ودوريٌّ، وطُوريٌّ، وطُؤَويّ، وطاويّ، وأرم وأريم، وكتيع، وكرّاب، ودُعويّ، وشَقْر، وقد تضم شينه، وقد لا يصحب نفيا؛ ودُبّيّ، ودِبّيج، ووابِر، وآبِز بالزاي، وتامور، وتُومور، وتَومريّ، ونُميّ"[٦].

والألفاظ الملازمة للنفي على أربعة أضرب:

١.ما يدل على **القلة المطلقة**، "فنفي قليل الشيء يعني نفي كثيره ضرورة؛ للمبالغة في

---

(١) المصاورة، جزاء، الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب اللغة العربية (دراسة وصفية) ٩٣-٩٥.

(٢) ينظر: السابق ٩٤-٩٥.

(٣) ينظر: السابق ٩٧/١٠٦.

(٤) الرضي، شرح الكافية ٨٤/١.

(٥) ينظر: السابق ٢٨٤/٣.

(٦) السابق ٢٨٥/٣.

نفي وجود الشيء. لذلك فسر القدماء هذه الألفاظ بـ(شيء) في الغالب"[١].

والعربي أكثر من التعبير عما يدل على القلة بالنفي؛ إما قلة مال أو حال، أو قلة ما أصاب من غيره، أو قلة شيء يراه، والصحراء العربية بمواردها المحدودة أثرت المعجم العربي في التعبير عن القلة من حيث كان العوز في البيئة. من ذلك: "ما أصبت منه حَبَرْبَرًا، وما أغنى فلان عني حَبَرْبَرًا، وما له حَبَرْبَرٌ ولا حَوَرْوَرٌ، وما أصبت منه حَبَرْبَرًا ولا حَبَنْبَرًا: [أي: شيئا] وما على رأسه حَبَرْبَرَةٌ [أي: شعرة].

"ما على فلان طَحَرَةٌ أو طُحْرُبَةٌ [أي: شيء]"، "ما تَلَمَّك عندنا بلَمَاكٍ، وما ذاق لماكًا [أي: شيئا]."ما لفلان صِرٌ [أي: درهم ولا دينار]". "ما أثابه نُقْرَةً [أي: شيئا]". "ليس بها هَلْبَسِيس [أي: أحد يستأنس به]". "ما ذقت صُماتًا [أي: شيئا]". "ما بالدار شَفْرٌ [أي: أحد]". "ما نَبَسَ بكلمة [أي: ما حرك شفته بكلام]"[٢].

٢.ما يدل على **عموم الجنس البشري**: وهي تستخدم في الغالب لنفي وجود البشر في مكان ما؛ وتؤول بـ"أحد". منها: "ما بالدار تامور [أي: أحد]". "ما بها طُورِي [أي: أحد]": ﴿لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [سورة نوح: ٢٦]. و"ما جاءني من أحد"[٣].

٣. ما دل على **الإحاطة بالمنفي**: بأسلوب العطف؛ فكأن المنفي ينحصر بين المعطوف والمعطوف عليه، وقد يدل أحد المتعاطفين على القلة والآخر على الكثرة، وقد يكون كل منهما يمثل أحد طرفي المنفي.

"ما له إمَّر ولا إمَّرة [معدم]". "ما له حَبَض ولا نَبَض [قوة]". "ما له ثُمّ ولا رُمّ [ما يملك قليلا ولا كثيرا]". "ما له صامت ولا ناطق [الذهب والفضة والخيل والإبل]". "ما له أَقَدٌّ ولا مريش [سهم مريش وغير مريش]". "ما له هُبَع ولا رُبَع [نتاج صيف ولا ربيع]"[٤].

٤.ما دل على **الاستمرار**: تدل على عموم الزمن، فالفعل يقع من الفاعل على الدوام ولا ينقطع، فإذا سُبق التركيب بـ(ما) المصدرية الظرفية صار دالا على زمن مستمر، وهو نوع من

---

(١) المصاورة، جزاء، الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب اللغة العربية (دراسة وصفية) ٩٧.

(٢) ينظر: السابق ٩٨-١٠٠.

(٣) ينظر: السابق ١٠١-١٠٢.

(٤) ينظر: السابق ١٠٤-١٠٥.

التعبير عن توكيد استحالة وقوع الفعل، فإذا نفى المتحدث فعل كذا "ما دام هذا الزمن مستمرا"؛ كان هذا الفعل مستحيل الوقوع.

ومن الدلالات التوكيدية الدالة على توكيد النفي وامتداد النفي زمنيا: "قط"، "عوض": وتختص الأولى بنفي الماضي غالبا، والأخرى بنفي المستقبل.

وحين يؤكد المتكلم نفيه بنضوب شيء لا ينضب كان علامة على المبالغة في النفي واستقصائه؛ فإذا قال: "لا أفعله ما وَسَقَتْ/ ذَرَفَت عيني الماء"، "لا أفعله ما أَرْزَمَتْ أمُّ حائل"[(١)]، أفاد استحالة وقوع الفعل لدوام حنين الناقة وذرف العين الماء، وكذا أساليب أخرى لأشياء في الواقع لا تنضب، مثل:

"لا أفعله ما أنّ في السماءِ نجما، وما عنّ في السماء نجمٌ، وما أنّ في الفراتِ قطرةٌ، وما دعا الله داعٍ، وما حجَّ للهِ راكبٌ، وما أنّ السماءَ سماءٌ، ما اختلفَ الملوانِ، والفتيانِ والعصرانِ والجديدانِ، وما حنّت النّيبُ، وما بلَّ بحرٌ صُوفَةً"[(٢)]: فهذه كلها أساليب تدل على استمرار زمن النفي، مما يقتضي استحالة وقوع الفعل الذي يتسلط عليه واسم النفي.

وقد يحدث ضد هذا، فيعمد المتكلم إلى تعليق فعله بشيء مستحيل الوقوع؛ مبالغة في استمرار النفي والترك، كقولهم: "لا أفعله حتى يؤوبَ المنَخِّل"، و"لا أفعله حتى يحن الضب في أثر الإبل الصادرة"[(٣)]، ولم يعهد عن الضب عطش، بل لا يشرب الماء، فكيف بالحنين؟

ومما يدخل في المتلازمات اللفظية الدالة على النفي ما أورده ابن سيدة في المخصص، حيث حاول جمعها في موضع واحد، فبدأ **بنفي عام للجنس البشري** نحو: ما بالدار عَرِيب ولا مُعْرِب ولا هَلْبَسِيس ولا طُوراني ولا دُوري ولا دَيَّار ولا دَيُّور ولا دَاريّ، ولا دبّيج، ولا وَابِر، ولا نافِخ ضَرْمَة، ولا صافِر ولا أَريم، ولا أَرِم، ولا آرِم، ولا إِرَمِيّ، ولا شَفْر، ولا تأمُور ولا تُؤمُريّ، وما بها عائن ولا عائنة، ولا دُعْوِيّ، ولا دُبّي، ولا طُوئِي، ولا كَرَّاب، ولا كَتِيع، ولا طارِف، ولا أَنيس، ولا صَوَّات، ولا داعٍ، ولا مُجيب، ولا معرَّب، ولا ناخِر، ولا نابِح، ولا ثاغٍ، ولا

(١) ينظر: ابن سيدة، المخصص ٤/١٧١.

(٢) ينظر: السابق ٤/١٧١.

(٣) ينظر: المصاورة، جزاء، الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب اللغة العربية (دراسة وصفية) ١٠٥-١٠٦.

راغٍ.

ثم **ثنى بالنفي في الطعام**، وسعة التعبير عن ذلك تعكس حال العرب من القحط غالب حالهم، نحو: ما ذقت أَكالًا ولا لَماجًا، ولا ذَوَاقًا ولا لُماقًا، ولا عَلُوسًا، ولا عَدُوفًا، ولا عَدُوفَة، ولا عُذافًا، ولا لُواكًا، ولا عَلاكًا، ولا عَلاقًا، ولا لُحسةً، ولا لُعقةً، ولا خَرْبَصِيصةً، وما تلمَّك بلَمَاكٍ، وما عندنا عَضَاضٌ ولا مَضاغٌ ولا لُماظٌ ولا قَضامٌ.

ثم عرج على النفي في **اللباس والحلي**، وفيه ألفاظ عامة، نحو: ما عليه هَلْبَسِيسةٌ، ولا خَرْبَصِيصةٌ، ولا طَحْرَبةٌ، ولا قِرْطَعْبَةٌ.

ثم **عرج بالنفي في المال**، نحو: ما له سَعْنٌ ولا مَعْنٌ، ولا سَبَدٌ ولا لَبَدٌ، ولا هِلَّعٌ ولا هِلَّعَةٌ، ولا شَامَةٌ ولا زَهْراءَ، ولا سوداءَ ولا بيضاءَ، ولا صامِتٌ ولا ناطِقٌ، ولا صِرِّيٌّ، ولا دارٌ ولا عقارٌ، ولا حانَّةٌ ولا آنَّةٌ، ولا ثاغيةٌ ولا راغيةٌ، ولا دقيقةٌ ولا جليلةٌ، ولا ضَرْعٌ ولا زرعٌ، ولا سارِحَةٌ ولا رائحةٌ، ولا إمَّرٌ ولا إمَّرَةٌ، ولا هَلْبَسيسةٌ، ولا ناطِحٌ ولا خابِطٌ.

ثم ذكر **نفي القوة والحركة**، نحو: ليس به طِرْقٌ، وما بالبعير هُنانَةٌ ولا هانَّةٌ، وما به صُهارةٌ، وما به شَقَذٌ ولا نَقَذٌ، ولا حَبَضٌ ولا نَبَضٌ ولا نَطيشٌ، ولا نَويصٌ، ولا عَوْكٌ ولا بَوكٌ.

ثم أورد النفي في **الناس**، نحو: ما أدري؛ أي الطِّمْشِ هو، وأي الدَّهْدَأ، وأي البَرْنَساء، وأي الطَّبْنِ، وأي الطَّبْلِ، وأي الطَّهْمِ، وأي البَرْشَاءِ، وأي النَّخْطِ، وأي الوَرى، وأي عاد، وأي خالفةٍ أو الخوالفِ هو، وأيُّ ولدِ الرجلِ هو؛ كل هذا بمعنى: ما أدري أيُّ الناسِ هو؟

ثم ذكر النفي الدال على **لزوم الشيء أو ثبوته**، نحو: ما له به بدٌّ، ولا عُنْدَدٌ، ولا مُعْلَنْدَدٌ، ولا عَلَنْدَدٌ، ولا وَعْيٌ، ولا حَدَدٌ، ولا حُمٌّ ولا رُمٌّ، ولا مَندوحةٌ، ولا حَدَدٌ، ولا غنًى ولا مغنًى ولا غُنيانُ، ولا جرمَ.

وفي **النفي بالقليل مبالغة في الدلالة على نفي الكثير**، نحو: ما اكتحلت عيني غَماضًا، وما نَبَسَ بكلمةٍ، وما عليه مُزْعَةُ لحمٍ، وما جادلنا بقِرْطِيطٍ، وما راجعتُ فلانا كَتْمَةً (كلمة)، وما أَشَكْتُهُ بشوكةٍ، ولا شُكْتُهُ به، وما أصابنا العام قَطْرَةٌ ولا هانَّةٌ، وما سمعنا لها رغْدًا، الخ[1].

(١) ينظر: ابن سيدة، المخصص ٤/١٦٦-١٧١.

وخلاصة الأمر، فإن الألفاظ المفيدة معنى النفي وإن كانت دلالتها النفي، فهي متفاوتة فيه، فـ(أبى) أشد دلالة على النفي بدرجات من (كره)، ويجمع بينها أنها مؤولة بالنفي.

وتظهر علاقة الإثبات بالنفي واضحة جلية في المعاني المتقابلة، إذ يمكن أن يعبر عنها بطريقتي الإثبات والنفي، ففي تفسير جملة المعاني المتقابلة المثبتة لا بد من وجود معنى النفي، وفي المنفية لا بد من وجود معنى الإثبات.

أما الألفاظ الملازمة للنفي ففيها مبالغة في النفي، وهي تدل على معنى زائد على النفي بحسب دلالتها؛ فهي تفيد إحدى دلالات أربع: إما القلة المطلقة، أو العموم للجنس البشري، أو الإحاطة بالمنفي، أو الاستمرار، وتتنوع القلة بحسب المقامات التعبيرية، فمنها الدالة على قلة الناس والطعام واللباس والحلي والمال وقلة القوة والحركة، وسعة التعبير عن ذلك تعكس حال العرب من القحط والجدب والقلة.

ومما يلفت الانتباه أنه يرد على الألفاظ الملازمة للنفي أسلوبان شهيران:

أ) نفي القليل مبالغة في نفي الكثير.

ب) النفي بألفاظ مبالغةٍ في النفي؛ للدلالة على لزوم الشيء وثبوته.

خلاصة المبحث الأول

في المستوى النحوي يغلب أن تكون واسمات النفي حرفية، ولها حق الصدارة. وقد تبين دور النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة، فـ(بلى) لا تكون إلا في سياق نفي، أما (بل) فإنها في سياق الإثبات تعطف جملة تامة على جملة تامة أخرى، وفي سياق النفي تعطف بين المفردات. أما (لكنْ) العاطفة فإنها لا تكون إلا في المفردات مسبوقة بالنفي.

وفي النفي في المستوى الصرفي تبين أن السلب في الأفعال أكثر اطرادا وأقرب إلى طبعية القياس، وهو زائد على معنى الإثبات مبنى ومعنى.

أما على المستوى المعجمي فقد تبين أن الألفاظ المفيدة معنى النفي وإن كانت دلالتها النفي فهي متفاوتة فيه، كما تظهر علاقة الإثبات بالنفي واضحة جلية في المعاني المتقابلة، أما الألفاظ الملازمة للنفي ففيها معنى المبالغة في النفي، وهي تفيد: إما القلة المطلقة، أو العموم للجنس البشري، أو الإحاطة بالمنفي، أو الاستمرار، وتتنوع القلة بحسب المقامات التعبيرية.

ومما يلفت الانتباه أنه يرد على الألفاظ الملازمة للنفي أسلوبان شهيران: نفي القليل مبالغة في نفي الكثير، والنفي بألفاظ مبالغةٍ في النفي للدلالة على لزوم الشيء وثبوته.

المبحث الثاني: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى البلاغي

يعد النفي بلاغيا من أهم مستويات النفي بعد المستوى النحوي، ولا يمكن أن يبحث في النفي دون التفكير بذلك النفي البلاغي، أو الضمني. كما لا ينفك النفي من تمازج مع نوع من المعاني وهو الاستفهام الإنكاري، هل هو نوع من النفي الضمني؟

سيتناول ذلك في ثلاثة مطالب، وذلك بهدف تصنيف الأقوال المفيدة للنفي:

١. تجليات النفي على المستوى البلاغي.

٢. التمييز بين النفي الصريح والنفي المستفاد من أثناء الكلام ومضمونه.

٣. علاقة النفي بالاستفهام الإنكاري.

المطلب الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى البلاغي

لأسباب مقامية يعمد المتكلم إلى استخدام النفي في كلامه تبيانا لموقفه وتدعيما لرأيه، وتعبيرا عما في نفسه بأساليب متنوعة، وسيعرج هذا المطلب على أهم هذه الأساليب، وذلك بهدف تصنيف الأقوال المفيدة للنفي وتدقيق معاييرها، في محاولة للإجابة عن تساؤلات حول كنه علاقة بعض الأساليب بالنفي، وهل تشتق المعاني من بعض أم هي مستقلة؟

يقف المطلب هنا حول جدوى إدخال بعض الأساليب كالنهي أو الحصر تحت النفي البلاغي، فمن الصعوبة بمكان القطع بأن بعض أساليب الحصر نفي -كما سيأتي في الفصل الثالث- وإن ضمنت النفي أحيانا. وكذلك النهي، هل يمكن أن يحل النفي محل النهي؟ وهل يمكن أن يحل النهي محل النفي؟ هل يجوز القول بأن النهي الذي هو شبيه النفي محمل معنى النفي ضمنيا؟

إن كل نفي لم يتحقق بصريح القول هو نفي بلاغي، وبهذا فإنه يندرج تحته كل ما يصنف تحت النفي الضمني، ومن ذلك:

الاستفهام الإنكاري فهو بجملته مبني على معنى من معاني النفي، وهو الإنكار. وهو معنى يرتفع فيه الخطاب إلى ذروة حامية تفرض موقفا حادا من المخاطب. وذلك نحو قوله

تعالى، حاكيا عن جدال إبراهيم -عليه السلام- لقومه: ﴿أَئِفْكًا آلِهَةً دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ۝٨٦ فَمَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٦ - ٨٧]، فهو -عليه السلام- ينكر عليهم اتخاذهم آلهة غير الله أشد الإنكار نافيا أن يكون إله مستحق للعبادة غير الله ؛ إذ استفتح استفهامه الإنكاري بوصف آلهتهم بالإفك وهو أشد الكذب، فالمتكلم هنا لا يريد جوابا بقدر ما يسعى لرد فهم خاطئ بأقصى ما يستطيع من أسلوب، وذلك يتضمن حتما نفي ذلك الفهم. وسيأتي الحديث عنه في المطلب الثالث.

وأما **التشبيه الذي لا يراد به الحقيقة**، فهو الذي يخرج فيه التشبيه عن معناه الحقيقي لسبب بلاغي، كالتحقير أو التسفيه أو الاستهزاء، وهي دلالة محملة بالرفض الذي هو من أهم معاني النفي.

نحو: "كأنك أميرُ المؤمنين فأطيعَك!"، أو نحو قولهم: "كأنك والٍ علينا فتشتمَنا!": "فتنصب إن أردت: ما أنت وال، فإن قصد التشبيه الحقيقي فلا نصب"[(١)]، "وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي؛ أي: منصوب الجواب، نحو: "كأنك وال علينا فتشتمنا"؛ أي: لست بوال، أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك"[(٢)]، وسيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني -إن شاء الله-.

وأما **النهي**، فهو عمل لغوي، يتواصل من خلاله الأعلى مع الأدنى، طالبا الترك. وهو وإن كان له طابعه الطلبي وشكله النحوي المؤثر في الإعراب بالجزم، إلا أنه يشترك مع النفي في معنى الرفض والرد. ويمكن أن يقال: إن لاء النفي ترقت بدلالة الطلب عن مجرد النفي الخبري فعملت الجزم. وقد جاءت عدة شواهد كانت فيها لاء النهي غير جازمة، بما يُعبر عنه: بالنفي المراد به النهي. من ذلك ما قاله النبي ﷺ: «لا يصلِّي أحدُكُم في الثَّوبِ الواحدِ

(١) العدوي، حاشية على شذور الذهب ١١٨/٢وما بعدها.
(٢) الرضي، شرح الكافية ٦٤/٤-٦٥.

ليس على عاتقَيْهِ شيءٌ»[١]. وكذلك قوله ﷺ: «لا يمشي أحدُكُم في نعلٍ واحدةٍ، ليُحْفِهما، أو لِيُنْعِلْهُما جميعًا»[٢]. وورد عنه ﷺ: «لا يُشيرُ أحدُكُم على أخيهِ بالسِّلاحِ؛ فإنَّه لا يدري لعلَّ الشَّيطانَ ينزِعُ في يدِه؛ فيقعَ في حُفرةٍ من النَّارِ»[٣]. وقوله ﷺ أيضا: «لا يتمنَّى أحدُكُمُ الموتَ؛ إما محسِنًا فلعلَّه يَزدادُ، وإما مُسيئًا فلعلَّه يَستَعتِبُ»[٤] .

فقد جاء الفعل المضارع "يصلي"، "يمشي"، "يشير"، "يتمنى" بعد (لا) تدل على النهي. لكن خلت الأفعال من علامة الجزم بعد دخول (لا) الناهية عليها.

ونقل ابن حجر في شرحه للحديث الأول قول "ابن الأثير: كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء، ووجهه أن (لا) نافية، وهو خبر بمعنى النهي"[٥].

فلشدة اقتراب معنى النهي من النفي عامل المتكلم النهي معاملة النفي في الظاهر إعرابيا، وإن كان المعنى مضمخا بمعنى النهي[٦].

وأما النهي **من المساوي إلى المساوي فهو التماس**، كالتماس المرء من صديقه أن: "لا تصنعْ كذا". وأما **النهي الذي هو من الأدنى إلى الأعلى** فهو مع الله دعاء، نحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ﴾ [سورة البقرة: ٢٨٦]. فالدعاء بصيغة الفعل المسبوق بالواسم هو أحد جناحي الطلب الدعائي، وهما: الأمر والنهي، وحين ينتقل إلى الدعاء يتطور الاسم تبعا لتطور الخطاب، ولكن يبقى فرعا عن الطلب وإن تطور المصطلح بإضافة مزيد تأدب

---

(١) أخرجه البخاري في (١٢١/٧) برقم: (٥٦٧٣)، ومسلم في (٦٥/٨) برقم: (٢٦٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في (١٥٤/٧) برقم: (٥٨٥٥)، ومسلم في (١٥٣/٦) برقم: (٢٠٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في (٤٩/٩) برقم: (٧٠٧٢) ومسلم في (٣٣/٨) برقم: (٢٦١٦).

(٤) أخرجه البخاري في (٧ / ١٢١) برقم: (٥٦٧٣)، ومسلم في (٨ / ٦٥) برقم: (٢٦٨٢).

(٥) ابن حجر، فتح الباري ٤٧١/١.

(٦) وقد عبر ابن الشجري عن النهي بالنفي في أماليه ٤٢٤/١؛ فقال: "**والنفي بلفظة (لا تفعل)** هو عند قوم بمعنى الأمر، قالوا: لأنك إذا قلت: **نهيته** عن كذا، فقد أمرته بغيره، فإذا قلت: لا ترحل؛ فكأنك قلت: أقم، وإذا قلت: لا تصم؛ فكأنك قلت: أفطر، وكذلك إذا أمرته بشيء فكأنك نهيته عن نقيضه، فإذا قلت: ارحل؛ فكأنك قلت: أقم [هكذا وردت، والسياق: لا تقم!]، وإذا قلت: صم؛ فكأنك قلت: لا تفطر".

مع الباري ﷻ. وسيبحث الفصل الثالث في طبيعة علاقة معنى النهي بالنفي على وجه أكثر تفصيلا.

وفي بعض سياقات الحياة يجد المتكلم مندوحة عن التصريح بالنفي؛ إما حرجا أو تعمية أو أيَّ سبب كان، فيعمد إلى أساليب يفهم منها **النفي ضمنيا**، كما لو قال:

"-فلان سيتخلى عنك.

-فلان وفي!"

فالصفة هنا تحمل معنى الرفض والنفي: لن يتخلى عني.

"ماذا تعمل؟

-شرطيا.

-كيف؟ وأنت لست في بلدك؟"

فجواب المخاطب هنا يحوي نفيا ضمنيا: "لن أخبرك".

وهو باب واسع يدخل فيه ما يدعى بـ"الأجوبة المسكتة"، وهو فن أفرد بالتأليف فيه.

فمن ذلك ما أورده صاحب البصائر والذخائر[1] قال: "وقف أعرابي على باب، فسأل فأجابه رجل: ليس هناك أحد! فقال: إنك لأحد لو جعل الله فيك بركة!".

فجواب الرجل يدل على حمقه؛ فهو يثبت بجوابه ضد كلامه، وفي رد السائل عليه نفي أن يكون (أحدا) فيه بركة، ووجه الظرافة من حسن توظيف السائل لفظ (أحد) الملازم للنفي؛ حيث استخدمه المجيب للنفي المطلق؛ فانقلب عليه إثباتا، فاستخدمه السائل في الإثبات متبعا إياه بـ(لو)، فصار نفيا؛ فالمجيب ليس بشيء (أو أحد)؛ لأن البركة نزعت منه! وفيما يلي مزيد تفصيل حول النفي الضمني-بحول الله-.

يخلص هذا المطلب إلى أن من أساليب النفي على المستوى البلاغي: الاستفهام الإنكاري، وهو مبني على معنى من أعلى معاني النفي، وهو الإنكار. وهو معنى يرتفع فيه

(١) التوحيدي، البصائر والذخائر ٣٢/٤.

الخطاب إلى ذروة حامية تفرض موقفا حادا من المخاطب، فالمتكلم هنا لا يريد جوابا بقدر ما يسعى لرد فهم خاطئ بأقصى ما يستطيع من أسلوب، وذلك يتضمن حتما نفي ذلك الفهم. كما يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي الذي لا يراد به الحقيقة ملحقا بالنفي البلاغي، وهو منصوب الجواب، فيؤثر العقد في المعنى على العمل، ويعمل فيه النصب. أما النهي فينزل من النفي منزلة الشبيه بشبيهه، فلشدة اقتراب معنى النهي من النفي عومل في بعض النصوص معاملة النفي في الظاهر إعرابيا. فالنهي معنى يكاد يكون مشتقا من النفي، ولكن له وجهه الإعرابي والمعنوي الذي يمايز به النفي، فهو عامل والنفي بـ(لا) في الجملة الفعلية ليس بعامل؛ فرائز العمل مهم في التفرقة بين المعاني المتشابهة.

وباب النفي الضمني واسع، الجامع فيه أن يعمد فيه المتكلم إلى استخدام جمل لا تدل على النفي صراحة، وإنما من خلال السياق، كما في الأجوبة المسكتة.

المطلب الثاني: التمييز بين النفي الصريح والنفي المستفاد من أثناء الكلام ومضمونه

بحسب ظروف الخطاب والمتكلم والمخاطَب يعمد المتكلم إلى استخدام إحدى طريقتين في النفي، إما أن يقصد مباشرة إلى النفي بأسلوب تبرز فيه واسمات النفي –وفي الفصل التالي مزيد تفصيل له–، أو يعمد إلى أسلوب آخر يطوي النفي ضمنه ولا يصرح به. يهدف هذا المطلب إلى تدقيق معايير وضعت للتفرقة بين أقسام النفي وأصنافه. وسيركز المطلب هنا على النفي الضمني، تاركا الخوض في النفي الصريح للفصل التالي. معرجا على أهم أساليب النفي الضمني، كالاستبعاد، والتمني، واستعمال (كاد) في الإثبات، و(لو).

وقد مر في المبحث الأول –أثناء الحديث عن دور النفي في ضبط تأليف الجمل– الحديث عن بعض الأساليب في النفي الضمني كالردع، والاستدراك.

فالنفي الضمني هو ذاك النفي الذي خلا من واسم يعبر عن النفي بصراحة، بل هو نفي يفهم ضمنا من مجموع الكلام.

ومن طرق النفي الضمني: أسلوب **الاستبعاد**؛ وأشهر وسائله: (هيهات)، كقوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٣٦]. "قال ابن عباس: هي كلمة للبعد؛ كأنهم قالوا: بعيد ما توعدون؛ أي أن هذا **لا يكون** ما يذكر من البعث."[(١)].

وكذلك **التمني** بـ(ليت)؛ ففيها من معنى النفي الضمني أنها لا تستعمل إلا في المتعسر أو المتعذر الذي غالبا لا يقع.

كقول الكافر يوم القيامة: ﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾ [سورة الفجر: ٢٤]، فهو لم يقدم لحياته في الآخرة شيئا. وكقول الكفار حين يعاينون العذاب يوم القيامة: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾ [سورة الأنعام: ٢٧]، فجاءهم الجواب: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ

(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ١٢/١٢٢.

لَكَٰذِبُونَ﴾ [سورة الأنعام: ٢٨]. وكقول مريم -عليها السلام- حين ألجأها المخاض إلى جذع النخلة: ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ قَبۡلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسۡيٗا مَّنسِيّٗا﴾ [سورة مريم: ٢٣].

ومن طرائق النفي الضمني: **استعمال (لو)** التي تقتضي النفي، فـ"(لو): حرف يدل على النفي الضمني أو شبه النفي"[(١)]. فهو حرف امتناع لامتناع، فيمتنع الجواب لامتناع السبب.

كقوله تعالى: ﴿وَلَوۡ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلۡمِهِمۡ مَّا تَرَكَ عَلَيۡهَا مِن دَآبَّةٖ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗىۖ﴾ [سورة النحل: ٦١]، "فقد امتنع الجواب لفقد السبب، ولو وجد السبب كان الجواب، فالامتناع إذن ليس مطلقا في كل حال"[(٢)].

و كقوله ﷺ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي»[(٣)]،

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ﴾ [سورة الأنفال: ٢٣]: "فظاهر اللفظ يقتضي أنهم ما تولوا ولا أعرضوا والواقع منهم خلافه، وإنما قلنا إن الظاهر يدل على أنهم ما تولوا ولا أعرضوا لأن **قاعدة (لو) في العربية أن يمتنع بها الشيء لامتناع غيره في الموجب دون المنفي**، وعلى هذا يكون إسماع هؤلاء الكفار ممتنعا لامتناع علم الخير فيهم والتولي والإعراض عنهم ممتنعين لامتناع الإسماع، وباطن الكلام الذي يصح به المعنى يقتضي وقوع التولي والإعراض منهم، وكذلك كان، وإنما كان ذلك كذلك لأن التقدير —والله أعلم-، لأن هؤلاء لو أسمعهم الله لتولوا وأعرضوا، فكيف وهو سبحانه لم يسمعهم؟"[(٤)].

وهي تجيء في الكلام المنفي أيضا، كما في قوله ﷺ للرجل الذي ضرب عبده فأعتقه:

---

(١) الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع ٨٦،٨٩.

(٢) الخضري، حاشية الخضري ١٣٧/٢.

(٣) أخرجه البخاري في (١٠٠/١) برقم: (٤٦٧).

(٤) ابن أبي الأصبع، بديع القرآن ١٥٣.

«أَمَا لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَلَفَحَتْكَ النَّارُ»[١]، وهي في الكلام المنفي يسقط جزء امتناع السبب، بل يصبح وجود السبب سببا في امتناع وقوع الجواب.

ومن طرق النفي الضمني: **استعمال (كاد) في الإثبات**، فهي تدل على مقاربة الفعل ولكنه لم يحدث. فقول: "كاد الكتاب يقع"، ينفي وقوع الكتاب، مع معنى مقاربته للوقوع، فهو لم يقع. وقد تُحمل المقاربة على النفي، فينصب بعدها الفعل المضارع الداخلة عليه فاء السببية، كما في: "كدت أقتنعُ فأصفحَ عنه".

وبحسب ما بعد (كاد) تتعدد قراءة الجملة. فـ"كاد يخرج" تختلف عن "كاد يصل" وعن "كاد يكتب كتابا". فالأولى: تبين أنه سواء كانت لديه نية الخروج أم لا، فهو لم يخرج. والثانية: تبين أنه لم يَصِل، ولعله بدأ في الأحداث الممهدة إلا أن الهدف (الوصول) لم يحدث. والثالثة كان لها قراءتان: إما أنه نوى وبدأ السير نحو الهدف (كتابة الكتاب) إلا أنه لم يبلغ الذروة، أو أنه لم يبدأ الكتابة البتة، ولم يفعل أي خطوة في سبيل ذلك[٢]. وفي الفصل التالي مزيد تفصيل.

ويلحق بها ما تحمله **بعض أفعال القلوب** من معنى النفي، كما في: "حسبتُ زيدا جاء"، فالمعنى أنه لم يجئ. ولأفعال الظن أثرها النحوي في جواز النصب في "حسبته زيدا فأسلمَ عليه"، وتفصيله لاحقا.

وجملةً، تظل نظرية النفي الصريح والنفي الضمني من أدق الأقوال المفيدة في تصنيف أقوال النفي، وهي نظرية سهلة؛ إذ إن انعدام واسم النفي في الجملة دلالة على انتقال النفي من النفي الصريح إلى القسم الآخر وهو النفي الضمني. وفي ذلك اعتراف مبطن أن النفي الضمني فرع عن النفي الصريح. ومعيار النفي الصريح والضمني معيار جيد، ولكنه ليس كافيا

---

(١) أخرجه مسلم (٥/٩١) برقم: (١٦٥٩).

(٢) ينظر: البارقي، طبيعة معنى الحدث في العربية ٦٥-٦٧.

لمعرفة الكلام المعقود على النفي، من الكلام المفيد للنفي.

المطلب الثالث: علاقة النفي بالاستفهام الإنكاري

يدخل هذا المطلب تحت هدف تدقيق معايير التفريق بين أقسام النفي وأصنافه، في سعي لفهم علاقة النفي بغيره من المعاني، أهي علاقة اشتقاق أم علاقة استقلال؟ ومن أهم تلك العلاقات: علاقة النفي بالاستفهام الإنكاري. ويمكن النظر في اختلاف تصنيفه أهو نفي أم استفهام من خلال فهم علاقة الاستفهام بالنفي.

وبناء على ذلك، فيمكن الجواب عن تساؤل قادم في الفصل الثالث حول تفاوت معاني الكلام في الأهمية، أكلُّ معاني الكلام بدرجة واحدة، أم أن هناك معاني كلام أهم من غيرها؟ ما الأصل منها وما الفرع؟

يعد النفي والإثبات والاستفهام ثالوث الأعمال اللغوية الأساسية الكبرى[١]، والعلاقة بين النفي وبين الاستفهام الإنكاري علاقة وثيقة جدا؛ فالنفي قائم على الإنكار الذي هو جزء الاستفهام الإنكاري، ومعنى الإنكار قائم في جزء كبير منه على النفي والرفض، وهو عمل لغوي خطير كما يقول المبخوت، إذ يقول عنه بأنه "طريق للمواجهة التي قد تضعف وقد تقوى بين المتخاطبين... عمل لغوي خطير؛ لأنه قائم على إنكار كلام المخاطب والتشكيك فيه وإكذابه، بما يوجد إطارا مناسبا للاختلاف الذي قد يحتد إلى درجة تعطل إمكانات التخاطب... [و] المتكلم النافي يقتضي منه عمل النفي ... أن يكون قادرا على تبريره وتعليله وتدعيمه بالحجة والدليل إذا لزم الأمر"[٢].

---

(١) "النفي حالة من حالات تعجيم السلب، مثلما كان الإثبات حالة من تعجيم الإيجاب، وكان الاستفهام حالة من تعجيم الإمكان. وهذه الأعمال الثلاثة هي الأعمال اللغوية الأساسية الكبرى عندنا". المبخوت، إنشاء النفي ٤٨٤.

(٢) المبخوت، إنشاء النفي ٤٧٠، ويقول في ٢٠٢: "سلوك النفي يتجاوز ببساطة العامل المنطقي للنفي وانفتاحه على احتمالات أوسع من العكس أو النقض...

وهذه الحركة التي تتراوح بين مطلق النفي والتكذيب والإنكار وبين التصديق بالنسبة الإسنادية وما يتبعها من نسب مع فروق ووجوه لا يؤديها الحساب المنطقي... هي التي تمثل في ظننا خصوصية النفي ووفرة احتمالاته وما له من طاقات على التلعب بالكلام والاعتقادات".

أوجه اشتراك النفي مع الاستفهام

من أوجه اشتراك النفي مع الاستفهام أن الأصل فيهما -كشأن سائر المعاني- أن تؤدى بالحرف، وأنها معان أليق بالجملة الفعلية منها بالجملة الاسمية. وفي ذلك يقول الرضي -في معرض حديثه عن حروف التحضيض-: "ولا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلا أن بعضها بقي... وبعضها اختصت بالاسمية...وبعضها استعملت في القبيلين مع أن أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام و(ما) و(لا) للنفي"[(١)]، وهنا يلحظ أن الرضي مثل من بين هذه المعاني بهمزة الاستفهام وبـ(ما) و(لا) النافيتين، وكأنه يلمس قوتهما والعلاقة التي تربط بينهما.

وهما يشتركان في العمل النحوي أيضا، حيث يتعاقبان في سلم التعويضات عن الغائب في الجملة. كعمل المبتدأ الثاني (الوصف على هيئة فاعل) الذي اشترط فيه البصريون أن يكون معتمدا على أشياء، من ضمنها الاستفهام أو النفي.

وكذلك فإن النفي يقع جوابا لاستفهام مقدر أو مصرح. قال سيبويه: "(لا) لا تعمل إلا في نكرة، من قبل أنها جواب فيما زعم الخليل –رحمه الله– في قولك: "هل من عبد أو جارية"، فصار الجواب نكرة كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة"[(٢)].

وقال المبرد: "**إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام**، إذا قلت: "لا رجل في الدار" لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: "هل من رجل في الدار؟"؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"[(٣)]، وليس على المقدر

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٤٧٠/١.

(٢) علق السيرافي على ذلك بقوله: "لا رجل في الدار" جواب: "هل من رجل في الدار؟"، وذلك أنه إخبار، **وكل إخبار يصح أن يكون جواب مسألة**. ولما كان "لا رجل في الدار" نفيا عاما كانت المسألة عنه مسألة عامة، ولا يتحقق هذا العموم إلا بإدخال (من)، وذلك أنه لو قال: "هل رجل في الدار؟" جاز أن يكون سائلا عن رجل واحد كما تقول: " هل عبد الله في الدار؟"، فالذي يوجب عموم المسألة دخول (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على واحد منكور في معنى الجنس". السيرافي، شرح كتاب سيبويه ١٤/٣.

(٣) المبرد، المقتضب ٣٥٧/٤.

في التقدير إلا أن يحذف النافي ويقيم مقامه واسم استفهام. فـ"لا رجلَ في الدار جواب عن هل من رجل؟ و لا زيد في الدار ولا عمرو جواب عن أزيد في الدار أم عمرو؟ ولا رجلٌ في الدار جواب عن أرجل في الدار أو هل رجل في الدار؟"[١].

وقال سيبويه: "واعلم أنه قبيح أن تقول: مررت برجل لا فارس" حتى تقول: "لا فارس ولا شجاع"... **وذلك أنه جواب** لمن قال أو لمن تجعله ممن قال: "أبرجل شجاع مررت أم بفارس؟" وكقوله: "أفارس زيد أم شجاع؟"[٢].

وهما يشتركان كذلك في أن حيز الاستفهام هو حيز النفي، "فشأن التقديم في الاستفهام هو شأنه في النفي: "فإذا عرفت هذه المسائل في الاستفهام، فهذه مسائل في النفي"[٣].

والاستفهام الإنكاري ينسج على منوال النفي، فتضمن الهمزة التي جيء بها للإنكار معان تقارب معاني واسمات النفي. فالاستفهام "إن أردت به الإنكار فانسجه على منوال النفي، فقل في إنكار نفس الضرب: "أضربت زيدا؟"... وفي إنكار أنه الضارب: "أأنت ضربت زيدا؟"... ولا تغفل عن التفاوت بين الإنكار للتوبيخ والإنكار للتكذيب"[٤].

إلا أن معنى الإنكار والتوبيخ في الاستفهام يفهم من المعنى والسياق المقامي، بخلاف النفي الذي يبنى معناه غالبا على اللفظ.

فإذا قال: ما حضرت، فالنفي واضح لا يحتاج جهدا في إيصاله للمخاطب، ولكن إذا قال منكرا: "أحضرت؟!" فإن الاستفهام الإنكاري لا ينفك عن الاستفهام المجرد إلا بنبرة الصوت وطريقة الأداء، ويوضحه السياق التركيبي والمقامي، فهو يعتمد اعتمادا أساسيا على نبرة الصوت. ويعرف هذا الذين جربوا أخذ القرآن بالسند إذ يطلب منهم أثناء القراءة تنغيم الصوت بالاستفهامات بحسب معنى الاستفهام؛ أهو تقرير أم توبيخ... الخ، فإذا قرأ مثل قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾ [سورة البقرة: ١٤٠]، وقرأ قوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ

(١) الشاوش، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية ٨٠٧/٢.
(٢) سيبويه، الكتاب ٣٠٥/٢.
(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٩٦.
(٤) السكاكي، مفتاح العلوم ٣١٥-٣١٦.

حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس: ٩٩]؛ فإن نبرة الصوت تقل في المستوى في الآية الأخيرة عنها في الآية التي سبقتها، وذلك لتفاوت معنى الهمزتين الإنكاريتين فيهما، ففي الأولى جاءت توبيخا ولوما وتقريعا، وفي الثانية جاءت استفهاما إنكاريا مضمنا معنى النفي، أي: "لا تقدر على ذلك، وليس في إمكانك، ولا قدرة لغير الله على شيء من ذلك"[(١)]. ومثل الاستفهام الإنكاري الذي جاء لغرض التكذيب قول الله –تعالى– حكاية عن المشركين المنكرين البعث: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ٨٢].

وبهذا، فالاستفهام الإنكاري لا يكاد يختلف عن الجملة المنفية الخالية من الاستفهام إلا بزيادة معنى الإنكار والرد، فالمستفهم ليس غرضه الجواب، وإنما الإنكار. قال سيبويه في تعليقه على "أتميميا مرة وقيسيا أخرى": "فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في هذه الحال في تلون وتنقل، وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك"[(٢)]. وقال الجرجاني: "وإذا كان ذلك كذلك كان محالا أن تكون الجملة إذا دخلها الاستفهام استخبارا عن المعنى على وجه لا تكون هي إذا نزعت منها الهمزة إخبارا به على ذلك الوجه"[(٣)].

وقد عد المبرد جواز الإضمار في الفعل (حذف الفعل) في جملة الاستفهام الإنكاري دليلا على أن المتحدث بجملة استفهام الإنكار لم يرد الجواب، بل التوبيخ. فقال: "وذلك قولك: "أقياما وقد قعد الناس؟!"، لم تقل هذا سائلا، ولكن قلته موبخا منكرا لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأن الفعل إنما يضمر إذا دل عليه دال، كما أن القسم لا يضمر حتى يذكر، وإنما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره فقلت له منكرا"[(٤)].

---

(١) ابن سعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ٣٧٤.

(٢) سيبويه، الكتاب ٣٤٣/١.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٠٨.

(٤) المبرد، المقتضب ٢٢٨/٣.

وجملة الأمر فإن النفي متضمن لمعنى الإنكار الذي هو جزء الاستفهام الإنكاري، فالإنكار خروج عن المعنى الأصلي الذي وضع له الاستفهام من الاستخبار وقصد السؤال إلى قصد التوبيخ والإنكار والتكذيب والرد[١].

وخلاصة ما مر أن معنى النفي قائم بجزء منه على معنى الإنكار، ومعنى الإنكار قائم بجزء منه على معنى النفي، والاستفهام الإنكاري مزاوجة بين معنى النفي ومعنى الاستفهام ومعنى الإنكار ومعنى الإثبات أنتجت هذا النوع من المعاني. وهو يشترك مع النفي في أمور كثيرة من أبرزها: أن الأصل أن يؤدى كل منهما بالفعل، وأنهما يشتركان في الحيز، وفي وحدة المقتضى، وفي التعاقب في العمل النحوي، وأنه ينسج على منوال النفي، وأن كلا منهما محمل دلالة الآخر (فالإنكار جزء النفي، والنفي هو إنكار). ويختلف الاستفهام الإنكاري عن الاستفهام الحقيقي في أنه لا يكاد يختلف عن الجملة المنفية الخالية من الاستفهام إلا بزيادة معنى التوبيخ، فالمستفهم فيه ليس غرضه الجواب، وإنما الخبر منكرا.

(١) ومما يفسر عمل الإنكار خطابيا ما ذكره الشاوش في أصول تحليل الخطاب ٩٠٠/٢ أنه "من باب جعل المخاطب يظن شيئا لا أساس له في نفسه... المخاطب يدرك الخطة التي أقام عليها المتكلم كلامه، فإذا وافقت تلك الخطة ما في نفس المخاطب حملها على معناها الأول، وإذا لم توافقه أدرك أنه قصد بذلك مقصدا آخر كالتهكم أو السخرية أو الإنكار، فتلتقي هذه الحالة بسائر الحالات التي يعمد فيها المتكلم إلى استعمال الصيغة اللغوية في غير ما وضعت له مخرجا إياها عن معناها الأصلي إلى معنى آخر يكون بحسب ما قدر وأراد".

خلاصة المبحث الثاني

خلص هذا المبحث إلى أن من أهم أساليب النفي في المستوى البلاغي: الاستفهام الإنكاري، والتشبيه الذي لا يراد به الحقيقة في (كأن)، و(لو) و(كاد)، والاستبعاد في (هيهات)، وبعض الأجوبة المسكتة.

وأما نظرية النفي الصريح والنفي الضمني فهي معيار جيد، ولكنها ليست كافية لمعرفة الكلام المعقود على النفي، من الكلام المفيد للنفي.

ولم يكن الاستفهام الإنكاري نفيا خالصا ولا استفهاما خالصا، بل هو مزاوجة بين معنى النفي ومعنى الاستفهام ومعنى الإنكار والإثبات أنتجت هذا النوع من المعاني. وهو يشترك مع النفي في أمور كثيرة من أبرزها: الاشتراك في الحيز، ووحدة المقتضى، وفي التعاقب في العمل النحوي، وأنه ينسج على منوال النفي، وأن كلا منهما محمل دلالة الآخر. ويختلف الاستفهام الإنكاري عن الاستفهام الحقيقي في أنه لا يكاد يختلف عن الجملة المنفية الخالية من الاستفهام إلا بزيادة معنى التوبيخ، فالمستفهم فيه ليس غرضه الجواب، وإنما الخبر منكرا.

خلاصة الفصل الأول

تجلى النفي على عدة مستويات، ففي المستوى النحوي كانت الواسمات حرفية غالبا متصدرة الكلام متلوة بجملة اسمية أو فعلية. وقد تبين دور النفي في ضبط قواعد تأليف الجمل المستقلة والمعطوفة، فـ(بلى) لا تكون إلا في سياق نفي، أما (بل) فإنها في سياق الإثبات تعطف جملة تامة على جملة تامة أخرى، وفي سياق النفي تعطف بين المفردات. أما (لكنْ) العاطفة فإنها لا تكون إلا في المفردات مسبوقة بالنفي.

وفي النفي في المستوى الصرفي تبين أن السلب في الأفعال أكثر اطرادا وأقرب إلى طبعية القياس، وهو زائد على معنى الإثبات مبنى ومعنى.

أما على المستوى المعجمي فقد تبين أن الألفاظ المفيدة معنى النفي وإن كانت دلالتها النفي فهي متفاوتة فيه، كما تظهر علاقة الإثبات بالنفي واضحة جلية في المعاني المتقابلة، أما الألفاظ الملازمة للنفي ففيها معنى المبالغة في النفي، وهي تفيد: إما القلة المطلقة، أو العموم للجنس البشري، أو الإحاطة بالمنفي، أو الاستمرار، وتتنوع القلة بحسب المقامات التعبيرية.

ومما يلفت الانتباه أنه يرد على الألفاظ الملازمة للنفي أسلوبان شهيران: نفي القليل مبالغة في نفي الكثير، والنفي بألفاظ مبالغةٍ في النفي للدلالة على لزوم الشيء وثبوته.

وخلص المبحث الثاني إلى أن من أهم أساليب النفي في المستوى البلاغي: الاستفهام الإنكاري، والتشبيه الذي لا يراد به الحقيقة في (كأن)، و(لو) و(كاد)، والاستبعاد في (هيهات)، وبعض الأجوبة المسكتة.

وأما نظرية النفي الصريح والنفي الضمني فهي معيار جيد، ولكنها ليست كافية لمعرفة الكلام المعقود على النفي، من الكلام المفيد للنفي.

ولم يكن الاستفهام الإنكاري نفيا خالصا ولا استفهاما خالصا، بل هو مزاوجة بين معنى النفي ومعنى الاستفهام ومعنى الإنكار والإثبات أنتجت هذا النوع من المعاني. وهو يشترك مع النفي في أمور كثيرة، ويختلف الاستفهام الإنكاري عن الاستفهام الحقيقي في أنه لا يكاد يختلف عن الجملة المنفية الخالية من الاستفهام إلا بزيادة معنى التوبيخ، فالمستفهم فيه ليس غرضه الجواب، وإنما الخبر منكرا.

الفصل الثاني: الخصائص النحوية للكلام المعقود على النفي

تمـــهيد

بعد أن ميز البحث بين نوعين من النفي: الكلام المنفي، والكلام المعقود على النفي، يشرع في خصائص الكلام المعقود على النفي النحوية، من خلال عدة تساؤلات: بم يمتاز على الإثبات نحويا؟ ما الحروف والأفعال التي تدخل على جملته؟ ما الحروف التي يمتنع دخول بعضها على بعض؟ وما الحروف التي يجوز دخول بعضها على بعض؟ بم يمتاز الكلام المعقود على النفي في الجملة الاسمية عنه في الجملة الفعلية؟ وهل يتأثر العقد على النفي بنوع الجملة من حيث كون الجملة بسيطة أو مركبة؟ وكيف يمكن تصنيف الجمل التي يوجد فيها أكثر من عمل لغوي كالجزاء؛ هل تكون جملا منفية شرطية، أو شرطية منفية؟

ولمحاولة الإجابة عن ذلك، سينظر في خصائص الكلام المعقود على النفي تحت **مبحثين:**

المبحث الأول: النفي في الجملة الفعلية

أ- النفي في الجملة الفعلية البسيطة، وواسمات النفي المختصة بها.

ب- النفي في الجملة الفعلية المركبة، وبالأخص حالما تكون جملة شرطية.

المبحث الثاني: النفي في الجملة الاسمية

أ- النفي في الجملة الاسمية البسيطة، وواسمات النفي المختصة بها.

ب- النفي في الجملة الاسمية المركبة، وبالأخص حالما يكون الخبر جملة مبدوءة بالنفي.

المبحث الأول: النفي في الجملة الفعلية

الذي نقصده **بالكلام** ما ذكره المجدوب بقوله: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه، نحو: زيد قائم، وقام أخوك بخلاف نحو: زيد، ونحو: غلام زيد، ونحو: الذي قام أبوه، فلا يُسمّى شيء من هذا مفيدًا؛ لأنه لا يحسنُ السكوت عليه، فلا يسمّى كلاما. والكلامُ الذي يحسن السكوتُ عليه هو الكلام المعقود على معنى من معاني الكلام يسودُه، ويتسلطُ على مُكوّناته"(١).

وأهم ملامح الكلام المعقود على النفي-كما مرّ-: **حق الصدارة**؛ فلكل معنى أساسي حق أن يتصدر الكلام وأن يعقد عليه، **والأصل أن يؤدى بالحروف**؛ شأنه في ذلك شأن سائر معاني الكلام، والنفي من أهم معاني الكلام التي لا يزال فيها هذا الأصل حاضرا بقوة.

ومع أن الأصل في عقد المعاني في العربية أن يكون بالحروف، إلا أن الأفعال في العمل أقوى، لذلك تشبه بها الحروف كما في المشبهات بـ(ليس)، وكما في (لا) النافية للجنس بـ(إنّ) المشبهة بالفعل، كما جعلت هذه الحروف مضمنة الفعل (أنفي): "وتفسير قوله [أبو بكر]: "إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار هو أنك إذا قلت: "ما قام زيد"، فقد أغنت (ما) عن (أنفي)؛ وهي جملة من فعل وفاعل... قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار"(٢)، فالأصل أن تكون المعاني بالجملة الفعلية، وبناء على هذا الأصل كان البدء بها.

وستُبحث خصائص الكلام المعقود على النفي في الجملة الفعلية تحت **مطلبين**:

١. النفي في الجملة الفعلية البسيطة.

٢. النفي في الجملة الفعلية المركبة.

---

(١) المجدوب، إعادة تبويب النحو على ضوء أصناف معاني الكلام ١٢.

(٢) ابن جني، الخصائص ٦٣/٢.

المطلب الأول: النفي في الجملة الفعلية البسيطة

الجملة الفعلية البسيطة هي: الجملة الحاوية لإسناد أصلي واحد: مسند ومسند إليه، ولا تتضمن جملة أخرى داخلها، بحيث لا يكون فيها إلا علاقة إسناد واحدة. فـ"الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس"[(١)]. فهي مكونة من فعل وفاعل. وفيما يلي صور لأهم أصناف الجملة الفعلية البسيطة:

﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣].

«لَمْ يَبْقَ منَ النُّبُوَّةِ إلا المبَشِّراتِ»[(٢)].

﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [سورة الحجرات: ١٤].

وللنفي في الجملة الفعلية عدة واسمات تختص بها فتعمل، ويرتكز ثقل معنى النفي في الجملة الفعلية على معنى الزمن ووقت النفي، كما يلي[(٣)]:

الجملة الفعلية	واسم النفي	زمن الفعل	تأويلها
١.لمْ يَفْعَلْ	لم	مضارع	نفي لفَعَلَ
٢.لمَّا يَفْعَلْ	لمّا		نفي لـ: قد فَعَلَ
٣.ما فَعَلَ	ما	ماض	نفي لـ: لقد فَعَلَ
٤.ما يَفْعَلُ		مضارع	نفي لـ: هو الآن يَفْعَلُ (المضارعة)
٥.لا يَفْعَلُ	لا		نفي لـ: هو سَيَفْعَلُ (الاستقبال)
٦.لن يَفْعَلَ	لن		نفي لـ: سَيَفْعَلُ، سوفَ يَفْعَلُ

وحالما يدخل النافي على الفعل قلما يبقيه على زمنه، بل لا بد أن ينقله من زمنه إن كان مضارعا مجزوما كما في (٢/١)؛ فإنه نقله من النفي في زمن المضارعة إلى نفي الماضي،

(١) الرضي، شرح الكافية ٣٣/١.

(٢) أخرجه البخاري (٣٠/٩) برقم: (٦٩٨٨)، ومسلم (٥٢/٧) برقم: (٢٢٦٣).

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ١١٤/٣-١١٧.

أما (٦/٥) فإن زمن المضارعة انتقل إلى الحديث عن المستقبل لا الحال، وازدادت (لن) عن (لا) بقوة توكيد النفي. وبقيت صورتان يحافظ الفعل فيهما على زمنه فحسب، وهما:

ما وفعل ماض: نفي الماضي.

ما وفعل مضارع: نفي المضارع.

ويلحظ أن (ما) غير عاملة لعدم اختصاصها، ومثلها (لا)، إلا أن (لا) أكثر ما تكون في المضارع، وقلما تكون في الماضي، كما في قوله: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [سورة القيامة: ٣١]. قال سيبويه: "و"لن أضرب" نفي لقوله: "سأضرب"، كما أن "لا تضرب" نفي لقوله: "اضرب"، و"لم أضرب" نفي لـ"ضربتُ"[(١)]، وقال: "و(لم)، وهي نفي لقوله: "فعل"، و(لن)، وهي نفي لقوله: "سيفعل"[(٢)].

والذي يعني الجملة الفعلية البسيطة من الجوازم (لم، لما)، ومن النواصب ما ينصب بنفسه، ولا يقبل الفصل بينه وبين فعله. يقول الرضي: "ولا يجوز الفصل اتفاقا بين (أن) و(لن) و(كي) وبين منصوباتها؛ لأنها الناصبة بنفسها، ولا يفصل بين العامل الحرفي ومعموله"[(٣)]. وفي الآتي مزيد تفصيل. وسينصب البحث في هذا المطلب حول قضيتين:

١. نصب الفعل في الجملة الفعلية البسيطة.

٢. جزم الفعل في الجملة الفعلية البسيطة.

أولا: نصب الفعل في الجملة الفعلية البسيطة

في النصب يبرز سُلَّمٌ في نفي المضارع في الاستقبال (لا، لن) وتظهر (لن) أشد، وإن كانت لا تختلف في النطق عنها بزيادة حروف إلا أنه يستأنس برأي الخليل بكونها مركبة من أداتين: (لا + أن)، فصارت محولة من أربعة أحرف، وهو مجرد رأي يستأنس به ولا يجزم به، ويغني عنه كون الواسم المختص أقوى في الدلالة والعمل من الواسم غير المختص، فـ(لن) أقوى في دلالة نفي المستقبل وقوة التأكيد على نفيه من (لا).

---

(١) سيبويه، الكتاب ١/١٣٥-١٣٦.

(٢) السابق ٤/٢٢٠.

(٣) الرضي، شرح الكافية ٤/٦١.

(لن) بين دلالتي التأبيد والتوكيد

يرى الكوفيون أن (لن) مركب، بينما يرى البصريون أنه مفرد. "قال الفراء: أصل (لن) و(لم): (لا)، فأبدل الألف نونا في أحدهما وميما في الآخر. وقال الخليل: أصل (لن): لا أن... وقال سيبويه: إنه مفرد"(١).

لا خلاف بين النحاة في وظيفة (لن) النحوية وهي النصب، ولا في أصل دلالتها المعنوية وهي النفي، ولا فيما ازدادته من دلالة نفي المستقبل، ولكن نشأ خلاف في ذلك بين أهل السنة والجماعة من جهة، وبين المعتزلة من جهة أخرى. وكان منشأ الخلاف فهم دلالة (لن) في كلام الله لموسى -عليه السلام- في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣]: هل هي نفي الرؤية المستقبلية الممتدة من زمن التكلم ممتدة إلى الأبد؟ أم هو للتأكيد لا التأبيد؟ تبعا لذلك انقسم النحاة إلى فريقين:

١. القائلون بإفادتها معنى التأكيد

وهو رأي يفيد أن (لن) لا تحمل دلالة التأبيد، وكثيرا ما يؤكد أصحابها على خلو (لن) من التأبيد، وأنها لتشديد النفي المستقبلي وتوكيده.

وينسب هذا الرأي إلى الزمخشري، فمن ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [سورة البقرة: ٢٤]: "فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟ قلت:(لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل إلا أنَّ **في (لن) توكيدا وتشديدا**. تقول لصاحبك: "لا أقيم غدا"، فإن أنكر عليك قلت: "لن أقيم غدا" كما تفعل في "أنا مقيم وإني مقيم"(٢). وقال الزمخشري أيضا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [سورة الأعراف: ١٤٣]، قال: "فإن قلت: ما معنى (لن)؟ قلت: **تأكيد النفي** الذي تعطيه (لا)، وذلك أن (لا) تنفي المستقبل. تقول: "لا أفعل غدا"، فإذا أكدت نفيها قلت: "لن أفعل غدا"(٣). وأيده في هذا الرأي مجموعة من

(١) الرضي، شرح الكافية ٤/٣٨-٣٩.
(٢) الزمخشري، الكشاف ١/٢٤٨.
(٣) السابق ٢/١١٣.

النحاة، كالرضي[١] وغيره، "ولو تتبع المرء مسألة القول بتوكيد النفي بـ(لن) من أصلها لوجد الخليل بن أحمد هو ابنُ بجدتها وهو أول من قال بها، قال في العين: "وأما (لن) فهي (لا أن) وصلت في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا)، ولكنها أوكد؛ تقول: "لن يكرمَك زيد"، معناه: كأنه يطمع في إكرامه فنفيت عنه ووكدت النفي بـ(لن) فكانت أوكد من (لا)"[٢].

٢. القائلون بإفادتها معنى التأبيد

وهي التي شاعت بعبارة "(لن) الزمخشرية"، التي تعني دوام النفي واستمراره، وهي مسألة نشأت عند رؤوس المعتزلة في القرن الرابع الهجري، قبل ميلاد الزمخشري بما يزيد على نصف قرن. ومن أبرز أولئك: الجبان، والخطيب الإسكافي، والقاضي عبد الجبار، والشريف المرتضى... فليس الزمخشري مستحدثا القول بها، ولا هو منشئها.

فمن نصوصهم قول الجبَّان في تفسير قول الشاعر:

وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهُمْ أَبَدًا زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الَّذِي زَكِنُوا[٣]

"أي: نحن متباغضون، يبغضوننا ونبغضهم، ويعادوننا ونعاديهم. وأكد أمر العداوة بأن وصفها بأنها لا تزول أبدا؛ لأن (لن) تفيد نفي الشيء في المستقبل أبدا"[٤].

وتبعا لذلك، فإن النحاة انقسموا في مسألة التأبيد إلى فريقين:

الأول: أنها لا تقتضي التأبيد إطلاقا، قيد المنفي فيها بالأبد أم لا. ومنهم: ابن مالك وأبو حيان.

الثاني: أن (لن) تفيد تأبيد النفي بنفسها، وخصوه بالدنيا لا الآخرة، فالتأبيد يسري مدى الحياة الدنيا وينقطع يوم القيامة. ومنهم: ابن عطية، وابن يعيش، والزركشي، وغيره[٥]، ولعل الراجح إفادتها التوكيد فقط دون دلالة التأبيد، فإن قيدت بالتأبيد كان ذلك بحسب السياق.

---

(١) يقول في شرحه الكافية ٤/٣٨-٣٩: "تنفي المستقبل **نفيا مؤكدا وليس للدوام والتأبيد** كما قال بعضهم".

(٢) الموضع السابق.

(٣) بيت من البسيط لقعنب ابن أم صاحب. ينظر: شرح إصلاح المنطق ٤٤٤، إسفار الفصيح ١/٣٥٣، أدب الكاتب ٢٤، ٣٧٣، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٢/١٣، شرح المفصل، ٨/١١٢. ومعنى زكن: علم.

(٤) ابن الجبان، شرح فصيح ثعلب ١٠٩-١١٠. وينظر: البعيمي، قضايا (لن) في النحو العربي.

(٥) ينظر: البعيمي، قضايا (لن) في النحو العربي.

ثانيا: جزم الفعل في الجملة الفعلية المنفية البسيطة

واسمات الجزم النافية في الجملة الفعلية البسيطة ثنتان: لم، لما، وإحداهما أكثر عموما في السياقات التداولية:

(لم) تدل على نفي الفعل المضارع وقلبه إلى زمن الماضي، فهي أداة نفي وقلب وجزم، كقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [سورة الإخلاص: ٣]، وكقوله ﷺ: «لمْ يَبْقَ منَ النُّبُوَّةِ إلا المبَشِّراتِ»[(١)]، وكقوله ﷺ: «لمْ أَنْسَ ولمْ تُقْصَرْ»[(٢)]، وكقوله ﷺ: «لمْ يَضُرَّهُ شَيْطانٌ أبدًا»[(٣)]، فالفعل بعد (لم) وإن كان بصيغة المضارع، إلا أن معناه انقلب إلى الزمن الماضي. أما **(لمّا)** فهي محملة بدلالة (لم) مع مزيد معنى؛ إذ زيادة المبنى زيادة في المعنى، فهي تزيد بتوقع حصول الفعل المنفي في المستقبل، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٢]، فهي تدل على توقع حصول ذلك الفعل لا الآن في زمن المضارع، بل في المستقبل القريب.

ومما يلحظ أنه كلما ازداد واسم النفي مبنى ازداد معنى أقوى في النفي فـ(لمّا) أكثر دلالة من (لم) وإن اشتركتا في دلالة النفي العام والخاص في قلب زمن المضارع ونفيه وجزمه إلا أن في (لما) معان أخرى من امتداد النفي إلى زمن التكلم وتوقع حدوث غير المنفي، فهي أقوى في النفي وأكثر توكيدا من (لم)، ولا يمكن أن يكون المخاطب بالواسمين واحدا، بل لا بد أن يكون المخاطب بـ(لمّا) أوسع ادعاء فيرد عليه بها، كما في قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْۖ﴾ [سورة الحجرات: ١٤]، بينما المخاطب بـ(لم) همه منصب على زمن وقوع النفي، وليس همه جحود ولا ادعاء.

وتبقى (لم) أكثر واسمات النفي الجازمة استعمالا وتحركا وقوة في الجملة الفعلية.

---

(١) أخرجه البخاري (٩/٣٠) برقم: (٦٩٨٨)، ومسلم (٧/٥٢) برقم: (٢٢٦٣).

(٢) أخرجه البخاري (١/١٠٣) برقم: (٤٨٢)، ومسلم (٢/٨٦) برقم: (٥٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (١/٤٠) برقم: (١٤١)، ومسلم (٤/١٥٥) برقم: (١٤٣٤).

المطلب الثاني: النفي في الجملة الفعلية المركبة

نقصد بالجملة المركبة: الجملة الحاوية لأكثر من علاقة إسناد أصلي، بحيث تتضمن جملا بداخلها بلا تنافر، فيكون لدينا أكثر من فعل وفاعل، كالشرط. وفيما يلي صور لأهم أصناف النفي في الجملة الفعلية المركبة:

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ [سورة البقرة: ١٤٣].

«لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»[(١)].

ما تَأْتِينا فتُحَدِّثَنا.

﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ﴾ [سورة يونس: ٩٨].

﴿لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي لَكُنتُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [سورة الزمر:٥٧].

﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾ [سورة التوبة: ٤٠].

«إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[(٢)].

وسيرتكز البحث في الجملة الفعلية المركبة على ما يلي:

١. أثر معنى النفي في نصب المضارع.

٢. الجملة الشرطية.

أولا: أثر معنى النفي في نصب الفعل المضارع بعد:

١. لام الجحود.

٢. (حتى).

٣. فاء السببية.

مشهور خلاف المدرستين في عامل النصب في الفعل المضارع فيما سوى (أن، لن، إذن، كي)؛ أهو الناصب نفسه كما هو رأي الكوفيين، أم يقدرون الناصب (أن) مضمرة وجوبا أو جوازا بعد الناصب كما هو رأي البصريين. فهي تضمر عندهم وجوبا بعد خمسة: لام

---

(١) أخرجه البخاري (١٢/١) برقم: (١٣) ومسلم (٤٩/١) برقم: (٤٥).

(٢) أخرجه البخاري (٩٣/٢) برقم: (١٣٥٤)، ومسلم (١٩٢/٨) برقم: (٢٩٣١).

الجحود، و(حتى)، و(أو)، وبعد فاء السببية، وواو المعية. وتضمر جوازا بعد لام التعليل، وبعد واو العطف المعطوف على المصدر في مثل قولها:

ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي[(١)]

قال الزمخشري: "وينتصب بـ "أن" المضمرة بعد خمسة أحرف وهي: (حتى)، واللام، و(أو) بمعنى (إلى)، وواو الجمع، والفاء، في جواب الأشياء الستة الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض. وذلك قولك: "سرت حتى أدخلَها"، و"جئتك لتكرمَني"، و"لألزمنك أو تعطيَني حقي"، و"لا تأكل السمك وتشربَ اللبن"، و"ايتني فأكرمَك"، و﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾ [سورة طه: ٨١]، و"ما تأتينا فتحدثنا"، و﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [سورة الأعراف: ٥٣]، و﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [سورة النساء: ٧٣]، و"ألا تنزل فتصيبَ خيرا"[(٢)].

ويبدو أثر النفي جليا في تجويز بعض الأحكام الإعرابية، أو تغيير نوع الأداة ونقلها من باب إلى باب، وفي حروف النصب ما يستدعي النظر في علاقتها بحكم النفي، وأهمها: لام الجحود، و(إذن)، و(أن) و(حتى)، وفاء السببية.

١. أثر معنى النفي في النصب بعد لام الجحود وتأكيد النفي

لام الجحود لا تدخل إلا في كلام معقود على النفي، فنفي الكون لا يكون إلا في كلام مركب، وكذلك لام الجحود التي لا تغادر هذا التركيب لتوكيد نفي فعل ما.

قال الرضي: "ولام الجحود: لام تأكيد بعد النفي لـ(كان)، مثل: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣]: "والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر (كان) المنفية إذا كانت ماضية لفظا، نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [سورة الأنفال: ٣٣]، أو معنى،

---

(١) وعجزه: أحبُّ إلي من لبسِ الشفوفِ. وهو بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية. ينظر: خزانة الأدب ٥٠٣/٨، المقتضب ٢٦/٢، المحتسب ٣٢٦/١، شرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٧، همع الهوامع ٣٢٢/٢.

(٢) الزمخشري، المفصل ٣٢٥/١-٣٢٦.

نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [سورة النساء: ١٦٨]... فمعنى "ما كنت لأفعل كذا": ما كنت مناسبا لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد"[(١)].

وكلام الرضي السابق يبين شرطين اشترطهما النحاة:

١. أن يكون بلفظ كون منفي.

٢. أن يكون الكون ماضيا لفظا أو معنى.

وفي هذا قال السمين: "واعلم أن قولك: "ما كان زيد ليقوم" بلام الجحود أبلغ من: "ما كان زيد يقوم"، أما على مذهب البصريين فواضح، وذلك أن مع لام الجحود نفي الإرادة للقيام والتهيئة، ودونها نفي للقيام فقط، ونفي التهيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل، إذ لا يلزم من نفي الفعل نفي إرادته، وأما على مذهب الكوفيين فلأن اللام عندهم للتوكيد والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد"[(2)].

وقولهما محصلته واحدة، فنفي الفعل والتهيؤ له وقصده نوع من توكيد النفي.

٢. أثر معنى النفي في نصب الفعل المضارع بعد (حتى):

يمكن للنفي أن يؤثر في النصب بعد (حتى) كما فعل من قبل في لام الجحود، وإذا جاء الفعل منصوبا بعد (حتى) كما في "سرتُ حتى أدخلَها"، فله وجهان:

١. جعل الدخول غاية المسير، فتصبح (حتى) هنا بمعنى: إلى أن. فهي هنا تفيد الغاية.

٢. جعل السير حاصلا والدخول لم يحصل، ويتضح ذلك في مثال سيبويه: "كلمتُه حتى يأمرَ لي بشيء"، فـ(حتى) هنا بمعنى (لكي)، فهي هنا تفيد التعليل.

وفي ذلك يقول سيبويه: "فأحدهما: أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: "سرت حتى أدخلَها"، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها... وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمرَ لي بشيء"[(٣)].

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٦٢/٤.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ١٥٨/٢.

(٣) الكتاب، سيبويه ١٧/٣.

قال الزجاج تعقيبا على قوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ﴾ [سورة البقرة: ٢١٤]: "فزعم سيبويه والخليل وجميع أهل النحو الموثوق بعلمهم أن هذا ينتصب على وجهين، فأحد الوجهين: أن يكون الدخول غاية السير، والسير والدخول قد نصبا جميعا، فالمعنى: سرت إلى دخولها، وقد مضى الدخول، فعلى هذا نصبت الآية، المعنى: وزلزلوا إلى أن يقول الرسول. وكأنه حتى قول الرسول. ووجهها الآخر في النصب – أعني "سرت حتى أدخلها"–: أن يكون السير قد وقع والدخول لم يقع، ويكون المعنى سرت كي أدخلها وليس هذا وجه نصب الآية"(١).

ومن الكلام المعقود على النفي قوله ﷺ: «لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»(٢)، وهو نفي لكمال الإيمان إذا لم تقع المحبة للمؤمنين كما يحب المرء نفسه، ويلاحظ أن الفعل الأول مرفوع، ولكن الفعل الثاني منصوب على الجواب له، وكان النصب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) على قول البصرية. وكأن عمل (حتى) هنا نوع استثناء، ينقض معنى النفي السابق، فكان التعبير بالغاية بليغا لتشجيع المؤمنين على نبذ الأثرة وحب النفس؛ كأن ليس لكمال الإيمان صفة غير هذه، فإن قدم نفسه على إخوته انتفى عنه وصف كمال الإيمان. ومثله قوله ﷺ: «ولا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»(٣)، فالفعل وقع جوابا للفعل غير الموجب، وذلك كان سبب نصبه.

أما حال **الرفع**، كما هو وجه الآية الآخر، فإن قصد المتكلم الإخبار بحصول الفعل الذي بعد (حتى)، إما في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع، وهنا يتضح أثر قصد المتكلم في التأثير على الحكم الإعرابي، فالجملة الآن بفعليها إثبات خلت من النفي؛ لذلك وجب أن تخلو من النصب.

ولكي يرفع الفعل بعد (حتى) يجب:

١.أن يكون الفعل الأول موجبا.

---

(١) الزجاج، معاني القرآن ٢٨٦/١.

(٢) أخرجه البخاري (١٢/١) برقم: (١٣) ومسلم (٤٩/١) برقم: (٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣/١) برقم: (٥٤).

٢. أن يكون الفعل الأول متسببا في حصول ما بعده؛ لأن (حتى) هنا للغاية، وهي تقضي أن يكون ما قبل (حتى) سببا لما بعدها.

فلا يجوز أن يبنى الكلام على النفي ويعقد عليه؛ لانتفاء السببية، ولا يجوز: "سرتُ حتى تغربُ الشمس" بالرفع؛ لأن السير لا يكون سببا لغروب الشمس.

وأما ما يجري مجرى النفي من ألفاظ القلة نحو: "قلَّما سرتُ حتى أدخلَها"، و"قلَّ رجلٌ سارَ حتى دخلَها"، فحكمها حكم النفي في النصب، إلا إن أراد المتكلم الحكم بوقوع سير قليل فيجوز الرفع ولكن على ضعف. ويلحق بالنفي معنى الحصر في قبح الرفع في نحو: "إنّما سرتُ حتى أدخلُها".

وأما حين ينتقض النفي بـ(إلا) نحو: "ما سرت إلا قليلا"؛ فإنه يجوز الرفع[1]؛ لانتقاض النفي. فلكي يرفع الفعل بعد (حتى) وجب خلو صدر الكلام من النفي، إلا أن يزال وينقض بـ(إلا)، فإذا وجد النفي أو وجدت رائحة معنى النفي في الكلام انتصب الفعل الثاني إيذانا بخروجه عن عقد معنى الفعل الأول وهو الإثبات، وهنا يبدو أثر النفي واضحا في الحكم الإعرابي، سواء كان النفي صريحا أو مؤولا.

٣.أثر معنى النفي في نصب الفعل المضارع بعد فاء السببية

كل ما تضمن معنى النفي صراحة استحق الفعل في جوابه النصب جوازا، ويلحق به ألفاظ القلة التي سمعت عن العرب مستعملة بمعنى النفي وعمله، وقد جوز بعضهم القياس عليها بكل ما تضمن النفي أو القلة. ويدخل في المسموع عنهم التشبيه المفيد لمعنى النفي الذي لا يراد به الحقيقة.

قال الرضي: "...والنفي [فنحو]: "ما تأتينا فتكرمَنا"، وهو إما صريح كما ذكرنا، أو مؤول، نحو: "قلَّما تلقاني فتكرمَني"، وكذا: "قلَّ رجلٌ"، أو "أقلُّ رجلٍ"؛ لأن هذه الكلمات تستعمل بمعنى النفي الصرف وتستعمل في اللفظ استعماله أيضا.

وأما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه، كقولك: "أنت غيرُ أميرٍ فتضرُبني"، وكذا التقليل بـ(قد) في المضارع، لا يقال: "قد تجيؤني فتكرمَني".

---

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/٥٧-٥٨.

وقد جوز قوم نصب كل ما تضمن النفي أو القلة قياسا لا سماعا. وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي؛ أي: منصوب الجواب، نحو: "كأنك والٍ علينا فتشتمَنا"؛ أي: لست بوالٍ، أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك"[١].

فالجملة حال النصب مركبة من:

أداة نفي (صريحة أو مؤولة) + فعل مرفوع >[٢] فاء السببية + فعل منصوب جوابا للمرفوع

أ) مـا + تأتينـا > ف + تحدثَنا

ب) قلَّما + تلقاني > ف + تكرمَني

والمعنى حال النصب على دلالتين:

١. تسلط النفي على الفعلين جميعا، واشتراك الفعلين في معنى النفي: لا إتيان ولا حديث، وذلك على سبيل الإنكار: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟!

٢. تسلطه على الفعل الثاني، وإثبات الأول: تأتي إلينا ولكنك لا تحدثنا.

قال سيبويه: "وتقول: "ما تأتيني فتحدثَني"، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر: فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك"[٣]. قال أبو البقاء: "والنصب جائز على معنيين أيضا: أحدهما: أن تريد نفيَهما على سبيل الإنكار على مدعي الإنكار؛ أي: أنت ما تأتينا فكيف تحدثنا؟! والثاني: أن تنفي الحديث وتثبت الإتيان؛ أي: ما تأتينا إلا لم تحدّثنا"[٤].

وفي كلا المعنيين فالكلام معقود على النفي، ولكن يُلحظ أن التأويل الأول أسهل وأبعد عن التكلف من التأويل الثاني؛ إذ إن إخراج الفعل الملاصق لأداة النفي عن معنى النفي إلى الإثبات احتاج في تأويله إلى معنى الاستثناء، ومع ذلك ففيه من التكلف ما هو بين. والأولى أن تسلط أداة النفي على الفعل المجاور لها، فالفصل بينها وبين فعلها لا يجيزه النحاة، كما أن إخراج الفعل الثاني أيسر من إخراج الفعل الأول، ولكن هذا لا يستقيم مع نصب الفعل

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٤/٦٤-٦٥.

(٢) ترمز لـ(وبعده).

(٣) الكتاب، سيبويه ٣/٣٠.

(٤) أبو البقاء العكبري، اللباب ٢/ ٤٣-٤٤.

الثاني، بل لا بد من الرفع؛ فالنصب دلالة الاشتراك في معنى النفي.

وحالما يرتفع الفعل فإن الفاء ستكون عاطفة أو استئنافية، وسيتحمل المعنى إحدى دلالتين:

١. الفاء عاطفة: فيتسلط النفي على الفعلين جميعا، واشتراك الفعلين في معنى النفي: لا إتيان ولا حديث، على سبيل الإخبار.

٢. الفاء استئنافية: فيتسلط النفي على الفعل الأول ويكون الثاني مثبتا: تحدثنا ولكنك لا تأتي! على سبيل الإنكار.

قال سيبويه: "وإن شئت أشركت بين الأول والآخر، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني"[(١)]. وقال أبو البقاء: "تقول: "ما تأتينا فتحدثنا" فيجوز الرفع على معنيين: أحدهما: نفي الأمرين جميعا؛ أي: ما تأتينا وما تحدثنا. والثاني: أن تكون نفيت الإتيان وأثبت الحديث؛ أي: أنت تحدثنا وما تأتينا"[(٢)].

فالكلام معقود على النفي بتصدر واسم النفي، والفعل بعده منفي، ولكن بحسب مراد المتكلم يمكن أن يدخل الفعل الثاني تحت معنى النفي، أو يخرجه عنه إلى معنى الإثبات محملا معنى الاستنكار: كيف تحدثنا وأنت ما تأتينا؟!

فأما على المعنى الأول: فإنك ما أتيتنا وما حدثتنا؛ فإنه خلو منهما، فنفاهما معا.

وأما معنى الاستنكار فقد انصب حال الرفع (في المعنى الثاني) على الفعل الثاني؛ فالإنكار وقع على الحديث الذي ربما يكون لوما على قطع الصلة، مع أن اللائم قد قطعها، فهو لا يأتي، وذلك بخلافه حال النصب (في المعنى الأول) فإنه انصب على الفعلين معا.

وهنا يبرز دور قصد المتكلم واضحا بحسب ما يريد نفيه وإثباته في تجويز النصب بـ(أنْ) مضمرة قبل فاء السببية. وتبقى دلالة النفي في الجملة المركبة هنا قوية لا تتزحزح، ولكن

---

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٣٠.

(٢) أبو البقاء العكبري، اللباب ٢/ ٤٣-٤٤.

تتلون بمعان متنوعة، حيث نقف أمام ما يشبه الإعجاز في تعدد المعاني لجملة واحدة. كما يظهر أثر تعاون معنى الإثبات مع النفي في المساعدة في التأويل، وإن كان أضعف من النفي بدرجات هنا، موازنة بعمله في معنى كالاستثناء.

ثانيا: الجملة الشرطية

لا يكون الشرط إلا في جملة مركبة؛ إذ يوجد في بنية الجملة الشرطية جملتان: إحداهما: تحوي فعل الشرط، والأخرى: تحوي جوابه. ويبقى التساؤل: أي الجملتين أصلية والأخرى فرعية؟ ولو دخل النفي هل سيسود الجملتين معا؟ أم جملة واحدة منهما؟ وما علاقته بالنفي؟

والشرط كما يقول الرضي "قيد في الجزاء"[(١)]، وهو نحويا بمنزلة الظرف أو المفعول، فالجملة نحو: "إن يجتهد عمرو يوفق" يمكن تأويلها بقريب من: "إذا اجتهد عمرو يوفق". فجملة "يوفق" هي الجملة الأصلية، وفعل الجواب هو الفعل الأساسي في الجملتين، وهو القمة التركيبية التي تنبع منه جميع المعمولات من فاعل ومفعول به ومفعول مفيد للشرط. وهو معنى قول الرضي أن الجملة الشرطية قيد في الجزاء. "ولكن الذي جعل هذه الجملة تبدو صعبة التحليل، أن الفعل الأساسي في الجملة الذي يحتل القمة التركيبية من الناحية التركيبية هو معمول من الناحية الصرفية لأداة الشرط الجازمة"[(٢)].

إذن، فعلاقة الإسناد (مسند/ مسند إليه) هي في الجزاء. وأهم صورة في الشرط: "إن تفعلْ أفعلْ"، وبقية الصور التركيبية الأخرى محمولة على هذا الأصل.

دخول النفي على الشرط

يمكن أن يدخل النفي في الجملة الشرطية في فعل الشرط أو في جوابه. ويمكن أن يُرى ذلك في هاتين الصورتين:

١. إن لا تفعل يكن... كقوله: ﴿إِلَّا تَفۡعَلُوهُ تَكُن فِتۡنَةٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ﴾ [سورة الأنفال: ٧٣].

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية ١/٣٢-٣٣.

(٢) المجدوب، مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية ٣٥٣.

٢. إن كان/يكن...فلا يحدث. كقوله: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾[سورة البقرة: ٢٣٠]، فالصورة الأولى دخل النفي في الشرط، بينما في الثانية دخل في الجزاء؛ فهل يمكن أن تكون إحدى هاتين الصورتين منفية لدخول النفي فيها؟

حين قسم النحاة معاني الكلام إلى أصناف جعلوا لها تصورا هرميا يعلو بعضها فوق بعض، إذ جعلوا بعض المعاني أهم من بعض، فقسموها إلى معان واجبة وغير واجبة، وإلى خبر وإنشاء. والذي يعنينا تصنيف الشاوش لمعاني الكلام إلى معان أولية أو أساسية ومعان فرعية، ومن أهمّ سمات المعاني الأساسية أنها معان تتعاقب في الجملة؛ إذ لا يصحّ أن تجتمع في صدر جملة واحدة، ولا يصح أن تخلوَ منها جملة. وأما المعاني الفرعية فيصح أن تزول عن الجملة دون أن يحل محلها معنى آخرُ فرعي[١].

ويمكن أن يرى بوضوح أن النفي من أهم المعاني الكلام، وكذلك الشرط، وهما من المعاني المتدافعة، فالشرط له حق البناء بسبقه لصدر الكلام، وهو الذي يسود النفي، ولا يسود النفي الشرط.

وأدوات النفي الداخلة على جملة الشرط ليست سواء في إمكان دخولها عليها. وسواء كان النافي (لا) أو (لم)، أو (ما) فإنها أكثر دورانا في الكلام وانسجاما مع جملة الشرط. ويتضح حدوث مشكلة إن كان النفي بغيرها، كما لو كان بـ(لن)، في مثل هاتين الجملتين:

١. إن كان... فلن تفعل. كما في قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»[٢].

٢. *[٣]إن لن تفعل كان...

فدخول (لن) المستقبلية على فعل الشرط المفيد معنى المستقبل لم يكن مقبولا ولا مستساغا. فـ(لن) في الدلالة على المستقبل لم تزد شيئا على معنى فعل الشرط. وذلك بخلاف (لم)، فإنها تفيد قلب المضارع ماضيا، وتجمع بين معنى نفي حدوث الشيء في

---

(١) ينظر: الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٨٦٣/٢.

(٢) أخرجه البخاري (٩٣/٢) برقم: (١٣٥٤)، ومسلم (١٩٢/٨) برقم: (٢٩٣١).

(٣) النجمة رمز للجملة الملحونة.

الماضي ومعنى جملة الشرط وهو الاستقبال، فتكون العلاقة بين المعنيين علاقة تكامل لا تضاد، ويصبح الفعل المضارع المسبوق بـ(لم) –الماضي معنًى– ممهدا لمعنى جملة الشرط، ويكون المعنى في جملة جواب الشرط مترتبا على إيراد هذا المعنى، فيجيء مثبتا؛ إما لبيان ما يترتب على فعل الشرط المنفي، أو إغراء بفعله. ومثل (لم) في دخولها على فعل الشرط: (لا)، و(ما) فكلتاهما لمطلق النفي، وإن كانت (ما) أقل في الاستعمال من (لا).

أما دخول (لن) في الجملة الأولى على الجواب لا الفعل، فقد جاءت توكيدا وقطعا لكل طمع في فعل الشرط. ومثل ذلك قوله ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تَسَلَّطَ عَلَيْهِ»[(١)]، فهو قطع لكل ذرة طمع في عمر –رضي الله عنه–،حين طلب من النبي ﷺ قتل ابن صياد لما حسبه الدجال الأكبر.

أما إذا كان الجواب جملة اسمية لا فعل فيها، فلا إشكال في دخول النفي على الجملتين معا. ويظهر ذلك في تتمة الحديث السابق: «وَإِنْ لَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ»[(٢)]، فقد جاء الجواب جملة اسمية معقودة على النفي بـ(لا) التي لنفي الجنس.

وخلاصة الأمر، يمكن أن يرد **النفي في باب الشرط على عدة أضرب**:

١. فعل الشرط: مثبت، وجوابه: جملة اسمية منفية.

وذلك كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ [سورة القصص: ٢٨]، ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [سورة البقرة: ٣٨]. وتؤول بكون الجزاء هو الأصل: لا عدوان علي إن قضيت أحد الأجلين، لا خوف على مريد الهدى إن اتبعه.

٢. فعل الشرط: مثبت، وجوابه: جملة فعلية منفية.

وذلك كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾ [سورة المائدة: ٤٢]، ﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [سورة النساء: ٨٠]. والتأويل: لن يضروك إن أعرضت عنهم، لست حفيظا على من تولى.

---

(١) مر تخريجه قبل قليل.

(٢) مر تخريجه قبل قليل.

٣. فعل الشرط: منفي، وجوابه: جملة اسمية مثبتة.

وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [سورة البقرة: ٢٤٩]. وتؤول: مني (أنا طالوت) من لم يطعم ماء النهر.

٤. فعل الشرط: منفي، وجوابه: جملة فعلية مثبتة.

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [سورة البقرة: ٢٤]، ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُواْ لِى فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [سورة الدخان: ٢١]. بتأويل: اتقوا النار إن لم تفعلوا، اعتزلوني إن لم تؤمنوا: "إن لم تؤمنوا لي فلا تكونوا عليَّ ولا معي"[(١)].

٥. فعل الشرط: منفي، وجوابه: جملة فعلية منفية.

وذلك كقوله: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]. بتأويل: كتمت رسالتي إن لم تفعل: "إن كتمت آية مما أُنزل عليك ربك، لم تبلغ رسالتي"[(٢)].

٦. فعل الشرط: منفي، وجوابه: جملة اسمية منفية.

وذلك كقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى﴾ [سورة يوسف: ٦٠]. وتُؤول: لا كيل لكم إن لم تأتوني بأخي.

وأينما وقع النفي في الشرط أو الجزاء فالحاصل واحد، فجملة: "إن **لم** يأت عمرو أُكرمْ زيدا" هي محصلة: "إن يأت عمرو **لم** أكرم زيدا"، و"مفهوم ﴿وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّىٓ﴾ [البقرة: ٢٤٩] أن من طعمه ليس منه"[(3)].

ويختص النفي في الشرط بجواز حذف فعل الشرط في السعة، بما لا يكون للإثبات، قال الرضي: "ويحذف في السعة شرطها وحده إذا كان منفيا بـ(لا)، مع إبقاء (لا)، نحو قولك: ايتني وإلا أضربك، أي: وإلا تأتني أضربك، وكذا يحذف بعد (إمّا) الشرطية مع بقاء (لا)،

(١) الزجاج، معاني القرآن ٤٢٦/٤.

(٢) الطبري، جامع البيان ٥٦٨/٨.

(٣) ابن عاشور، التحرير والتنوير ٤٩٧/٢.

إذا تقدم ما يكون جوابا من حيث المعنى، كقولك: افعل هذا إما لا، أي: إما لا تفعل ذاك فافعل هذا"[1].

وخلاصة الأمر، فإن الشرط والنفي متدافعان؛ إذ هما من المعاني التي تتعاقب على الجملة، ويكون العقد للشرط دوما وإن داخله النفي؛ لما له من حق الصدارة. وأدوات النفي ليست سواء في إمكان دخولها الجملة الشرطية، وأينما حل النفي في الشرط أو الجزاء فمحصل الجملة الشرطية واحد، ومن خواص النفي في دخوله على الشرط جواز حذف الشرط اتساعا.

(١) الرضي، شرح الكافية ٤/٨٧.

خلاصة المبحث الأول

واسمات النفي في الجملة الفعلية تغير في الدلالات الزمنية للفعل، وغالبا ما تكون (لن) في الجمل الفعلية البسيطة للتوكيد لا التأبيد. وثمة واسمات نفي لا تكون إلا في الجملة الفعلية المركبة كلام الجحود، فهي لا تكون إلافي جملة منفية معتمدة على كون منفي. كما أن لقصد المتكلم النفي دورا في النصب بـ(حتى) وفاء السببية اللتين لا تكونان إلا في جملة مركبة. فكل ما تضمن معنى النفي صراحة استحق الفعل في جوابه النصب. والمعنى حال النصب: تسلط النفي على الفعلين جميعا، واشتراك الفعلين في معنى النفي على سبيل الإنكار، أو يتسلط على الفعل الثاني، ويثبت الأول، وفيه تكلف. ويبقى النصب والرفع راجعا إلى قصد المتكلم.

وأيضا الشرط فلا يكون إلا في جملة فعلية مركبة؛ والأصل في جملة الشرط الجزاء. وهو والنفي متدافعان، فهما من المعاني التي تتعاقب على الجمل، ويكون العقد للشرط وإن داخله النفي؛ لما له من حق الصدارة، وأينما حل النفي في الشرط أو الجزاء فمحصل الجملة الشرطية واحد، ومن خواص النفي في دخوله على الشرط جواز حذف الشرط اتساعا.

المبحث الثاني: النفي في الجملة الاسمية

تختص الجملة الاسمية بواسمات نفي خاصة بها، وهي في الجملة الاسمية منوعة بين حروف وأفعال، مع بقاء الغلبة للحروف التي هي الأصل.

وسيكون هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: النفي في الجملة الاسمية البسيطة

١. التي عمل فيها عامل معنوي هو الابتداء، مثل: (لا رجلٌ هنا).

٢. التي نسخ العامل اللفظي فيها عامل الابتداء، مثل: «لَيْسَ لِلهِ شَرِيْكٌ»[(١)].

المطلب الثاني: النفي في الجملة الاسمية المركبة

١. التي عمل فيها عامل معنوي هو الابتداء، مثل: (محمد لا يكذب).

٢. التي نسخ العامل اللفظي فيها عامل الابتداء، مثل: (إنه لا يصلي).

المطلب الأول: النفي في الجملة الاسمية البسيطة

نقصد بالجملة البسيطة: الجملة الحاوية للإسناد الأصلي: مسند ومسند إليه، وليس فيها جملة أكبر منها، بحيث لا يكون فيها إلا علاقة إسناد واحدة هي المبتدأ والخبر. فـ"الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس"[(٢)]؛ لأن من الجمل ما لا تكون مقصودة لذاتها، كالجمل الواقعة خبرا، والمشتقات وما أسند إليها، والمركبات الموصولية، والمؤولة بالمصدر.

ومن الصور التي يأتي النفي على منوالها في الجملة الاسمية البسيطة:

لا رجلٌ في الدار — لا رجلَ في الدار

ما زيدٌ كريمٌ — ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [سورة يوسف: ٣١]

﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص: ٣] — لا رجلٌ حاضرا

ما انفك صابرا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٨٣/٢) برقم: (٩٠١).

(٢) الرضي، شرح الكافية ٣٣/١.

وكما في هذه الصور فإن واسم النفي يعقد معنى الكلام على معنى النفي أيا كانت صورة الجملة، وأيا كان الواسم، ولكن ليست كلها بالدرجة نفسها في المعاني التي تندرج تحتها، ولا العمل، ولا الخصائص.

١.النفي في الجملة الاسمية البسيطة التي عمل فيها عامل معنوي هو الابتداء

(ما/ لا) من واسمات النفي المشتركة التي لا تختص بالجملة الاسمية، ولكنها في الجملة الاسمية تكتسب اسما خاصا –مالم تكن عاطفة–كما يلي:

١.ما زيد كريم. (ما) التميمية

٢.لا رجلٌ في الدار. (لا) النافية للوحدة

فـ(ما) في (١) دخلت على جملة بسيطة مكونة من مبتدأ وخبر، ليس فيها إلا علاقة إسناد واحدة، وعاملها معنوي هو الابتداء. ولو عملت (ما) هذه في الجملة بعدها فنصبت لألحقتها بالنواسخ التي تشبه بـ(ليس) في عملها، ومثلها (لا) في (٢)، فإنها غير عاملة، والعامل فيها معنوي هو الابتداء.

وعليه؛ فإن صورة الكلام المعقود على النفي لا تخرج في الجملة الاسمية البسيطة التي عاملها معنوي عن:

واسم نفي (حرفي) + مبتدأ + خبر (هو محط النفي).

وإن تكلم المتكلم بمتممات بعد الخبر، فيشترط أن تكون مكونة من لفظ واحد لكل عنصر، كي لا تخرج الجملة عن إطار الجملة البسيطة التي عاملها معنوي هو الابتداء.

٢. النفي في الجملة الاسمية البسيطة التي نسخ العامل اللفظي فيها عامل الابتداء

من ضمن واسمات النفي واسمات ناسخة، تعمل فيما بعدها رفعا ونصبا، وليست واحدة في عمل النفي وقوة العمل. وأهمها: (ليس) وأخواتها، وأفعال الاستمرار (زال، فتئ، برح، انفك)، و(لا) النافية للجنس.

أ.(ليس) وأخواتها المشبهة بها

تدخل (ليس) على الجملة الاسمية فتنسخ العمل وهو الابتداء، وترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها، وهي بمعناها تنفي اتصاف الاسم بالخبر. ولها مشبهات بها، ففي

(ما ولا ولات وإن) حمل على النظير أو الشبيه. ولضعف الحروف النافية (ما، لا، لات، إن) عن العمل بنفسها احتاجت إلى شبيه تتشبه به، وفعل تحمل عليه، فكان الأقرب إليها معنًى ودلالة (ليس)، فحملت عليها في العمل.

ومع أن الأصل في عقد المعاني في العربية أن يكون بالحروف، إلا أن الأفعال في العمل أقوى، لذلك تشبه بها الحروف كما في المشبهات بـ(ليس)، وكما سيأتي في تشبه (لا) النافية للجنس بـ(إنّ) المشبهة بالفعل[١].

وسيكون الشبه هنا أقوى من الشبه في (لا) النافية للجنس لـ(إن)؛ حيث أشبهت (ما، لا، لات، إن) الفعل (ليس) من وجهين:

١. العمل اللغوي، فاشتركت كلها في عقد الكلام بعدها على النفي.
٢. العمل النحوي، فرفعت اسما ونصبت خبرا، كما فعلت (ليس).

وهذه المشبهات بـ(ليس) تختلف في قوة العمل؛ فإن المشبه ليس بدرجة المشبه به في القوة في عقد الكلام والعمل والتقديم والتأخير، والعامل المتشبه بغيره أضعف من أن يعمل عمله إلا بشروط يتحتم وجودها فيه نص عليها النحاة، ومحصلة كلامهم:

ليس	يعمل
ما	يعمل بشروط
لا	الأولى أن يهمل
لات	يعمل بشروط

(١) وفي ذلك يقول الرضي: "اعلم أن (لا) التبرئة إنما تعمل لمشابهتها لـ(إنّ)، ووجه المشابهة أن: (إنّ) للمبالغة في الإثبات؛ إذ معناها التحقيق لا غير، و (لا) التبرئة للمبالغة في النفي؛ لأنها لنفي الجنس، فلما توغلتا في الطرفين، أعني في النفي والإثبات، تشابهتا، فأعملت عملها، وعملها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين: أحدهما أن أصلها التي هي (إنّ)، إنما تعمل لمشابهتها الفعل، لا بالأصالة، فهي مشبهة بالمشبهة، والثاني أن الظاهر أن بين (إنّ) و (لا) التبرئة تنافيا وتناقضا، لا مشابهة ولا مقاربة" الرضي، شرح الكافية ١٦٠/٢. وفي موضع آخر قال: "وذلك أن عادتهم جارية، في الأغلب، في كل معنى يدخل الكلام، أو الكلمة أن يوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في: أزيد ضارب، والنفي في: ما ضرب عمرو، والتمني، والترجي، والابتداء، والانتهاء، والتنبيه، والتشبيه، وغيرها الموضوع لها حروف النفي وليت ولعل ومن وإلى، وها، وكاف الجر". الرضي، شرح الكافية ٢،٤٧١-٤٧٢.

إنْ غالب عمله بالاستثناء

وإنما جعل النحاة قوة العمل في هذه الواسمات تختلف بحسب قوتها المعنوية وقدرتها على التصرف في الجملة، فـ(ليس) القوية وإن تركت الصدر لفظا إلا أنه لها محلا ولا يؤثر ذلك شيئا في الجملة، بينما لا يجوز هذا التنقل في المشبهات بها كما في قوله: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [سورة المجادلة: ٢]، وقوله: ﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ [سورة فاطر: ٢٣]. ومعلوم أن الواسم الذي يؤثر في الجملة بعده ويتصرف فيها ويتنقل أقوى من الذي لا يعمل إلا بمكان الصدر وبشروط، بل إن بعضها إهماله أولى، كما في "لا رجلٌ حاضرا".

و(ليس) تنفي اتصاف الاسم بالخبر نفيا قاطعا دون احتمال، وهي كذلك في (ما) المشبهة، فهي تنفي الخبر عن الاسم ولكن بدرجة أقل منها، فهي لا تختص بالدخول على الجملة الاسمية، وكذلك في (لا) النافية للوحدة فإنها لا تختص بالجملة الاسمية، ولكن الإشكال في المنفي بها: أهو فرد واحد فتنفي الوحدة، أم تنفي الجميع؟ كل ذلك محتمل. بينما في (لات) يبرز بوضوح غياب الاسم وجوبا عن الجملة ويقدر بلفظ (الحين) غالبا، فسقط ركن من أركان الجملة، وبدا أمامنا ركنان فقط من أصل ثلاثة أركان، واسمها محصور بلفظ الحين وما يحمل عليه لا يجاوزه، فهي أقل. وهي لا تجاوز عتبة الجملة الاسمية. ويلحق بها (إنْ) النافية فتأخذ في بعض صورها حكم (ليس) في دخولها على الجملة الاسمية.

وفي هذا يقول الرضي: "اعلم أن الأصل في (ما): ألا تعمل، كما في لغة بني تميم؛ إذ قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه، من الاسم، أو الفعل، لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، و (ما) مشتركة بين الاسم والفعل. وأما الحجازيون فإنهم أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لـ(ليس)؛ لأن معناهما في الحقيقة سواء، وذلك لأن معنى (ليس) في الأصل: ما كان، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان، فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى (ما) مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء من حيث الحقيقة... فلما كان قياس إعمالها ضعيفا، انعزلت لأدنى عارض"[(١)].

(١) الرضي، شرح الكافية ١٨٥/٢.

ولم يكن عبثا جعل النحاة بعضها أقل من بعض في درجة العمل وجواز التقديم والتأخير، فمن قائمة الشروط التي لا تعمل هذه الحروف المشبهة إلا بها يمكن معرفة أن الشبه يكاد يكون محصورا في صورة كاملة بالمشبه به (ليس)، في صورتها المثالية بالجملة الخالية من التقديم والتأخير، فكل من (ما، لا، لات، إن) المشبهة بـ(ليس) أقل في عقد النفي من المشبهة بها، وتشترك معها في دلالتها على نفيها للحال، لكنها قصرت كثيرا عنها في قوة العمل.

ب. أفعال الاستمرار

(زال، فتئ، برح، انفك) ناسخة من أخوات (كان)، ويشترط لعملها أن تسبق بنفي أو شبهه من دعاء أو نهي. فهي أفعال لازمت أداة نفي أو شبهها فاختصت بعدم جواز دخول أداة استثناء عليها، قال الرضي: "ولكون (ما زال) وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا تتصل أداة الاستثناء بخبرها؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب إلا في الفضلات، كما مر في بابه، وخبر المبتدأ ليس بفضلة فلا يجوز: ما زال زيد إلا عالما؛ لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات إلا العلم"[(١)]. فهنا يظهر أثر ملازمتها للنفي قويا في منع لحوق الاستثناء معناها؛ فهي أضعف من دخول ناقض عليها؛ إذ إن البناء على الإثبات ثم جواز إتباعه بالاستثناء أو النقض بـ(إلا) موجبا أو غير موجب أقوى من حال يظل فيها الفعل ملازما لأداة لا يبلغ معناه إلا بها.

وبمقتضى ذلك فإن الاستثناء أصبح رائزا مهما تصنف بمقتضاه أدوات النفي، فالمستقل بالمعنى بنفسه –ومن أمارات ذلك الاستقلال قبول الاستثناء– أقوى من المحتاج في صحة عمله إلى أداة أخرى معه. فيجوز في المستقل كـ(كان) مثلا قول: "ما كان زيد إلا عالما".

وكما أن الحرف المحتاج في عمله إلى فعل يتشبه به ليعمل هو أضعف منزلة في العمل من المتشبه به، كذلك الفعل في عمله ومعناه إن احتاج إلى ملازمة غيره؛ بحيث يتحول المعنى بدون النفي هنا إلى معنى آخر. فإن (ليس) تدل على انتفاء خبرها عن اسمها؛ فهي أقوى لاستقلالها بنفسها في المعنى، بينما أفعال الاستمرار المسبوقة بـ(ما) تدل في أصل

(١) الرضي، شرح الكافية ١٩٧/٤.

وضعها على المزايلة والسلب، فلما دخلت (ما) النافية قلبتها عن معنى السلب وأضافت لها معنى الإيجاب، فأصبحت أقرب إلى فكرة دخول النفي على النفي، وإن لم يكن الفعل صريحا في النفي.

وقد تصدر الواسم النافي الناسخ في كل الصور التي مرت، وعقد الكلام عليه –على ما هو الأصل في هذا الباب أن يتقدم الناسخ اسمه وخبره–، ولكن المعنى بعد إضافتها تغير، ولم تبق كلها وفية لمعنى النفي. فـ(ليس) فعل ملازم النقص؛ لجموده وعدم تصرفه، لنفي اتصاف الاسم بالخبر –على خلاف بينهم في فعليته واسميته، والراجح مذهب البصريين بفعليته–، دال على النفي، صريح في ذلك.

أما أخواته المسبوقة بـ(ما) فهي أضعف من أن تعمل عمل (كان) وحدها في هذا الباب دون أن تسبق بـ(ما). ذلك سيخرجها من باب الجملة الاسمية إلى الفعلية لتفيد معنى آخر غير الذي يريده المتكلم هنا في هذا الباب.

فقول المتكلم مثلا: "زالت الشمسُ" يفيد المزايلة والانتقال، وفيه شوب من معنى السلب الذي هو أس معنى النفي –كما مر قبل في الفصل الأول–، فهو نفي مستفاد من المستوى المعجمي، فالكلام معقود على الإثبات ولكنه مضمن معنى النفي.

ومن عجب أن (ما) النافية لما لازمت (زال) نقلت الجملة كلها من شوب معنى النفي إلى معنى الإثبات، فصار دخول (ما) النافية هنا رائزا على أن دخول النفي النحوي على النفي المستفاد من وحدة معجمية في الجملة ينقل الجملة إلى الإثبات.

فإذا أدخل النافي سواء كان (لا) أو (ما) على (زال)، فقيل: "ما زالت الشمس مشرقة" تحولت إلى جملة إثبات، وتحتم أن يستقر في الأذهان شروق الشمس. وهنا يتبين ضرورة الخبر وعدم الاستغناء عنه في توكيد معنى الإثبات واستقراره. فلو قال: "ما زالت الشمس" ثم سكت بلا دليل على حذف الخبر اتسعت دائرة التفكير في الخبر: ما زالت الشمس ماذا؟ ويتضح هذا أكثر في بقية الأربع، فإذا قال: "ما انفك زيد" ثم سكت بلا دليل على الحذف، شرع المتلقي يتساءل: ما انفك زيد من ماذا؟ فلم تتم الجملة ولم تكن مفيدة ولم يصح السكوت عليها، وهذا ينطبق على كل ركن من أركان الجملة العربية في قيام المعنى

عليه واستناده إليه لتمامه ووضوحه.

وفي هذا مثال واضح على تعارض الكلام المعقود على النفي مع النفي المستفاد دلاليا، ففي هذا التعارض تنشأ بيئة خصبة لنمو معان ترتبط بعلاقة وثيقة مع معنيي الإثبات والنفي بمستويات مختلفة، لإيصال غرض مهم من أغراض المتكلم.

ومن الدلائل على أن أفعال الاستمرار مع النافي تعد وحدة نحوية واحدة: أنها لا تقبل الفصل بين النافي وفعلها بفاصل ولو كان الخبر، وذلك لأن فعل الاستمرار إذا سبق بـ(ما) و(لا) الناهية، و(لا) في جواب القسم؛ فلما لها من حق الصدارة، وإن كان بغيرها (ليس منفك، غير منفك)؛ فلأنها لازمت الفعل حتى صارت كبعض حروفه. قال الرضي: "**وأما توسط الخبر بين (ما) النافية والفعل، في هذه الأفعال، فلم يجوزه أحد منهم**؛ لأنها لازمت هذه الأفعال حتى صارت كبعض حروفها... وأما ليس، فالأكثرون على جواز تقديم خبرها عليها"[(١)].

ج.(لا) التي لنفي الجنس

تفيد (لا) النافية للجنس في دخولها على الجملة الاسمية معنى استغراق النفي، بحيث يعم النفي جميع أفراد ذلك الجنس. فمثل: "لا رجلَ في الدار" تنفي وجود جنس الرجال في الدار نفيا شاملا وعاما ومستغرقا؛ إذ إن "نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة"[(٢)].

قال المبرد: "إذا قلت: "لا رجل في الدار" لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك: هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره"[(٣)]. ففي النفي رد على سؤال سابق، وهو جواب لسؤال مقدر يقدره المتكلم إن لم يسمعه من مخاطبه، وفي الجواب بـ(لا) النافية للجنس نفي عام يشمل كل أفراد ذلك الجنس. فقوله: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [سورة البقرة: ٢٥٦] نفي عام مستغرق جنس

(١) الرضي، شرح الكافية ٢٠١/٤.
(٢) الرضي، شرح الكافية ١٦١/٢.
(٣) المبرد، المقتضب ٣٥٧/٤.

الإكراه. وكذلك قوله ﷺ: «لا هِجْرَةَ بَعْدَ الفَتْحِ»[(١)] نفي مستغرق للهجرة، فانقطعت بعد فتح مكة كل هجرة، وقوله ﷺ: «لا عَدْوَى ولا صَفَرَ ولا هَامَةَ»[(٢)] نفي عام مستغرق قاطع لكل أوهام العرب في العدوى والتشاؤم بصفر والهامة.

هل يمكن أن يتوسع في ذلك، ويجعل لأداة أخرى غير (لا) النافية للجنس مجال النفي العام المستغرق المضمن معنى (من)؟ حمل بعضهم على (لا) في استغراق نفيها للجنس (ليس) في بعض السياقات، كما فعل ابن مالك في قوله ﷺ: «لَيْسَ صَلاةٌ أَثْقَلَ عَلَى المنافِقِينَ من الفَجْرِ وَالعِشَاءِ»[(٣)]، وقاس بعضهم عليه قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾ [سورة الغاشية: ٦]، وليس ذاك بالقوي؛ إذ إن النكرات في سياق النفي تعطي العموم، والعموم معنى يشابه الاستغراق وإن كان أقل من الاستغراق بدرجة شمول كل أفراد الجنس. فـ"فرح كل الناس"، ليست كـ"فرح عامة الناس".

وخلاصة الأمر؛ فإن صورة الكلام المعقود على النفي في الجملة الاسمية التي نسخ فيها العامل اللفظي المعنوي:

واسم نفي ناسخ (فعلي/ حرفي) + اسم الناسخ + خبره.

ويتغير الأثر الإعرابي بحسب قوة الناسخ وعمله بنفسه، أو قربه من المشبه به في صورته المثلى.

---

(١) أخرجه البخاري (٩٢/٢) برقم: (١٣٤٩)، ومسلم (١٠٩/٤) برقم: (١٣٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٢/٣) برقم: (٢٠٩٩)، ومسلم (٣٣/٧) برقم: (٢٢٢٥).

(٣) أخرجه البخاري (١٢٦/١) برقم: (٦١٥)، ومسلم (٣١/٢) برقم: (٤٣٧).

المطلب الثاني: النفي في الجملة الاسمية المركبة

نقصد بالجملة المركبة: الجملة الحاوية لأكثر من علاقة إسناد، فتحوي نواتين إسناديتين: بحيث تكوّن جملا أخرى بداخلها، بشرط أن لا يتنافر معنى الجملة الكبرى مع معنى الجملة الصغرى التي تشغل محلا من الإعراب، كأن يكون خبر المبتدأ جملة. وذلك بالاستفادة من تعريف الرضي الذي مر قبل قليل للكلام[١]. وفيما يلي صور لأهم أصناف النفي في الجملة الاسمية المركبة:

﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [سورة البقرة: ٢٠٥]

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [سورة المؤمنون: ١١٧]

﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة السجدة: ٢]

﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [سورة النحل: ٩٩]

﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [سورة النور: ٤٠]

﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]

﴿إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ﴾ [سورة المجادلة: ٢]

كأنك والٍ علينا فتشتمنا!

محمد ليس بكاذبٍ.

ويبقى السؤال: هل سيظل للنفي زمام عقد الكلام في مثل هذه التراكيب؟

١.النفي في الجملة الاسمية المركبة التي عمل فيها عامل معنوي هو الابتداء.

يعمد المتحدث بالجملة الاسمية إلى إثبات عين الشيء قبل ذكر الخبر عنه، حيث ينصب اهتمامه أو ما يظن أنه اهتمام من يخاطبه على تثبيت دائرة المتحدث عنه قبل المجيء بالخبر. ويظهر جليا حين يستخدم في خبره النفي، فحين يريد أن يثبت فكرة ما أو ينفيها

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٣٣/١. وينظر: المجدوب، إعادة تبويب النحو على ضوء أصناف معاني الكلام ١٩.

عن شيء ليس معلوما أو يريد توكيد الإخبار عنه؛ يعمد إلى ذكره أولا ثم ذكر ما يثبته عنه أو ينفيه.

إن المتكلم حينما يقول مثلا: "محمد لا يكذب" يثبت بأسلوب النفي في الجملة الخبر صدق المبتدأ "محمد"؛ نافيا عنه الكذب، وقد دخل فيها النفي على جملة خبرية فعلية، بينما هو في مثل: "محمد لا قائم ولا قاعد" يقدم في الجملة الاسمية ويؤخر، فالأصل أن المبتدأ هو الوصف (لا قائم) المسبوق بنفي -على رأي البصريين -، و(محمد) فاعل سد مسد الخبر، وهنا لما تأخر وجب أن يكون المنفي مكررا، من خلال العطف لنفي شيئين وإثبات أمر آخر عبر هذا الأسلوب، إما الاضطجاع أو المشي...الخ. ويتضح صعوبة الاكتفاء بمنفي واحد؛ إذ ينتظر المخاطب منفيا آخر معطوفا عليه. فإذا قيل: "محمد لا كاذب" فالمعنى بحاجة إلى بقية تُتم الفائدة بتعبير ابن مالك. وهي مع ذلك كله جملة واحدة بنواة إسنادية واحدة؛ إذ إن المشتقات بحكم المفرد وإن عملت.

إن المتكلم بتأخيره واسم النفي ليس غرضه أن يثبت بقدر ما يكون غرضه النفي، وإن تأخر واسم النفي عن الصدارة إلا أنه يسم الجملة كلها بالنفي. فالمضمون القضوي في: "محمد لا يكذب"، و"لا يكذب محمد" واحد، وهي كذب محمد، وفي كلا الكلامين كان المضمون سالبا لا موجبا، فليس فيهما إثبات، بل نفي.

وفي مجيء النفي صدرا للجملة الفعلية الواقعة خبرا للجملة الاسمية مزيد توكيد لنفي الفعل عن المبتدأ ما لا يكون لو كان صدرا في جملة فعلية (بتأخير الاسم محمد). ولو حول الفعل إلى اسم فاعل وتأخر الواسم لما صح الاكتفاء به وحده، بل لا بد من اسم آخر، كما في: "محمد لا كاذب" فيجب أن يتلوها اسم آخر، مثل: "ولا جبان"، وكذلك لو شاء أن يؤخر المبتدأ: "لا كاذب محمد ولا جبان".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [سورة البقرة: ١٠٠]، قال الطبري: "وأما قوله: (بل أكثرهم لا يؤمنون) فإنه يعني جل ثناؤه: بل أكثر هؤلاء -الذين كلما عاهدوا الله

عهدا وواثقوه موثقا، نقضه فريق منهم- لا يؤمنون"[١]، فنفى عن أكثرهم الإيمان، وكذلك قوله ﷺ: «شَهْرَانِ لا يَنْقُصَانِ»[٢]، فالمضمون القضوي سالب بنفي نقص شهر رمضان وذي الحجة في الأجر -وإن نقصا في الأيام- وليس مثبتا. قال النووي: "الأصح أن معناه لا ينقص أجرهما والثواب المترتب عليهما وإن نقص عددهما. وقيل: معناه لا ينقصان جميعا في سنة واحدة غالبا. وقيل: لا ينقص ثواب ذي الحجة عن ثواب رمضان؛ لأن فيه المناسك"[٣]، فبقي العمل في الكلام للنفي.

٢. النفي في الجملة الاسمية المركبة التي نسخ العامل اللفظي فيها عامل الابتداء.

تقدم أن واسم النفي يسم الجملة بالنفي وإن تأخر، ولكن هل سيكون كقوته وهو في صدر الكلام؟

يقول سيبويه: "وتقول: **إن أحدًا لا يقول ذاك، وهو ضعيف خبيث، لأن أحدا لا يستعمل في الواجب، وإنما نفيتَ بعد أن أوجبتَ، ولكنه قد احتُمل حيث كان معناه النفي**، كما جاز في كلامهم: قد عرفتُ زيدٌ أبو مَن هو، حيث كان معناه أبو مَن زيدٌ. فمن أجاز هذا قال: إن أحدا لا يقول هذا إلا زيدا، كما أنه يقول على الجواز: رأيتُ أحدا لا يقول ذاك إلا زيدا، يصير هذا بمنزلة ما أعلمُ أن أحدا يقول ذاك... **وليس هذا في القوة كقولك: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلا عمرو؛ لأن هذا الموضع إنما ابتُدئ مع معنى النفي، وهذا موضع إيجاب، وإنما جيء بالنفي بعد ذلك في الخبر**"[٤]. ووجه خبث وضعف الكلام في هذه الجملة "إن أحدا لا يقول ذاك" هو تنافي النفي والتوكيد، فقد سبق لفظ من ألفاظ العموم واسم النفي، ولكن التركيب محمل معنى النفي، فلذلك "احتمله" سيبويه، ومع ذلك بين أن تأخر الواسم أضعف في القوة من مجيئه صدر الكلام.

---

(١) الطبري، جامع البيان ٢/٣١٠.

(٢) أخرجه البخاري (٣/٢٧) برقم: (١٩١٢) ومسلم (٣/١٢٧) برقم: (١٠٨٩).

(٣) النووي، المنهاج ٧/١٩٩.

(٤) سيبويه، الكتاب ٢/٣١٨.

وصورة النفي في الجملة المركبة التي فيها نسخ تحتم تقدم الناسخ وتأخر حرف النفي ما لم يكن الناسخ نافيا، وذلك نحو قول الله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [سورة القصص: ٥٦]: فـ"يخبر تعالى أنك يا محمد -وغيرك من باب أولى- لا تقدر على هداية أحد، ولو كان من أحب الناس إليك، فإن هذا أمر غير مقدور للخلق هداية للتوفيق، وخلق الإيمان في القلب، وإنما ذلك بيد الله سبحانه تعالى، يهدي من يشاء"[(١)]، ونحو قوله ﷺ: «إنَّ رَبّي غَضِبَ اليومَ غضبًا لمْ يَغْضَبْ قبْلَه مثْلَه، ولنْ يَغْضَبَ بَعْدَه مثْلَه»[(٢)]، ومثل قوله ﷺ: «وإنّكُم لمْ تزالوا في صَلاةٍ ما انْتَظَرْتُم الصَّلاةَ»[(٣)]، ومثل قوله ﷺ: «إنّي لمْ أَكْسُكَها لِتَلْبَسَها»[(٤)]، ومثل قوله ﷺ: «إنّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نَكْتُبُ، ولا نَحْسُبُ»[(٥)]، ومثل قوله ﷺ: «فإنّها [مكة] لا تَحِلُّ لأحدٍ كانَ قَبْلي... وإنّها لا تَحِلُّ لأحدٍ بَعْدي»[(٦)]، فمضمون الجمل النفي وإن جاء متأخرا عن الصدر.

ومن النواسخ التي لا تكون إلا في جملة اسمية مركبة: (كأن) لغير الحقيقة، و(كاد).

أ. (كأن) لغير الحقيقة

جاءت (كأنّ) نافية ضمنا بوجه من وجوه استعمالاتها حين لا يراد بها الحقيقة، فأثر ذلك العقد في المعنى على الإعراب. نحو: "كأنك والٍ علينا فتشتمَنا" تضمنت الاستهزاء بالشاتم وشتمِه ولم يرد به حقيقة التشبيه، وأثر ذلك في مجيء الفعل بعدها منصوبا بفاء السببية[(٧)].

"قال النحويون: (كأنّ) أصلها (أنّ) أدخل عليها كاف التشبيه، وهي حرف تشبيه، والعرب

---

(١) السعدي، تيسير الكريم المنان ١/٦٢٠.
(٢) أخرجه البخاري (٤/١٣٤) برقم: (٣٣٤٠)، ومسلم (١/١٢٧) برقم: (١٩٤).
(٣) أخرجه البخاري (١/١١٩) برقم: (٥٧٢)، ومسلم (٢/١١٦) برقم: (٦٤٠).
(٤) أخرجه البخاري (٢/٤) برقم: (٨٨٦)، ومسلم (٦/١٣٧) برقم: (٢٠٦٨).
(٥) أخرجه البخاري (٣/٢٥) برقم: (١٩٠٠)، ومسلم (٣/١٢٢) برقم: (١٠٨٠).
(٦) أخرجه البخاري (١/٣٣) برقم: (١١٢)، ومسلم (٤/١١٠) برقم: (١٣٥٥).
(٧) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/٦٤-٦٥.

تنصب به الاسم وترفع خبره، قال الكسائي: قد تكون (كأنّ) بمعنى الجحد كقولك: كأنك أميرنا فتأمرَنا، معناه: لست أميرنا "[١].

والجحد باصطلاح الكوفيين يعني النفي، فإذا جاءت بهذا الوجه فإن المعنى مؤثر جدا في عقد الكلام بعدها على النفي، فتدخل من هذا الوجه في باب الكلام المعقود على النفي. وقد ظهر أثر ذلك القصد على الإعراب، فنصب الفعل بعدها، ولو لم يُرد ذلك المعنى لرفع الفعل بعدها. قال الرضي: "وقد جوز قوم نصب كل ما تضمن النفي أو القلة قياسا لا سماعا، وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي؛ أي: منصوب الجواب، نحو: "كأنك وال علينا فتشتمنا"؛ أي: لست بوال، أما إن قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي فلا يجوز ذلك"[٢].

ويمكن بوجه آخر حمل التشبيه المراد به غير الحقيقة على معنى القلة الذي يتبع النفي كثيرا في أحكامه، فغالبا ما يكون التشبيه هذا لغرض التقليل والازدراء بالمشبه به.

ب. (كاد)

أفعال المقاربة ليست صريحة الدلالة على النفي، فهي دالة على مقاربة الفعل للاسم، وهي تنفي ضمنا حدوثه، فهي تثبت المقاربة فقط، ولكن ما إن تسبق بناف حتى تنقلب الدلالة إلى معنى الإثبات. فـ(كاد): تفيد مقاربة الاسم للفعل مقاربة شديدة أكثر من الأفعال الأخرى من غير تراخ[٣][٤]، أما (أوشك) فهي لمقاربة الفعل بتراخ مثل (عسى)[٥]، ولعل أصل (كرب): قرب[٦].

---

(١) مادة (أنن)، ابن منظور، لسان العرب ٣٢/١٣.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٦٤/٤-٦٥.

(٣) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ١٠٦/٢.

(٤) قال الرضي، شرح الكافية ٢٢٠/٤: "ومعنى (كاد) في الأصل: قرب، ولا يستعمل على أصل الوضع، فلا يقال: "كاد زيد من الفعل"... ومن مرادفات (كاد) و(أوشك): أولى، وكرَب وهلهل... والتجريد [من (أن)] مع (كاد) و(كرب) أكثر وأعرف، وإذا كانت مع (أن) فهو بتقدير حرف الجر؛ أي: "كاد أو كرب من أن يقوم"... ثم حذف حرف الجر على القياس، وأوجبوا ههنا حذفه لكثرة الاستعمال".

(٥) العووادة، أفعال المقاربة ١٤.

(٦) السابق ١٣.

وقد اختلف النحاة **في دلالة (كاد) على النفي** على عدة أقوال أهمها: إثباتها نفي ونفيها إثبات، وبعضهم عدها كغيرها من الأفعال: إثباتها إثبات ونفيها نفي، وبعضهم يرى أن إثباتها نفي لمضمون خبرها، ولكن نفيها إثبات أو نفي بحسب السياق بعدها، وفيما يلي تفصيل ذلك.

١. **إثباتها نفي ونفيها إثبات**: فـ"كاد يذهب" عندهم تعني: لم يذهب. و"لم يكد يذهب" تعني: ذهب. واستدلوا بعدة أدلة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾ [سورة الإسراء: ٧٣]، فمعناه: لم يفتنوه، وقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]: تعني أنهم فعلوا؛ فالمعنى قد ذبحوها، قال ابن كثير: "قال الضحاك عن ابن عباس: كادوا ألا يفعلوا، ولم يكن ذلك الذي أرادوا؛ لأنهم أرادوا ألا يذبحوها"(١)، وقوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [سورة النور: ٣٥]: والمعنى: لم يضئ.

وقد حاول بعضهم التفصيل؛ فلم يأخذ المذهب الأول بإطلاقه، بل **جعل نفي الماضي إثباتا، ونفي المضارع نفيا**. فرأى أن نفي الماضي إثبات "لشبهة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]، ونفي المضارع نفي؛ لقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَاۖ﴾ [سورة النور: ٤٠]، وقول ذي الرمة: لم يكد يبرح"(٢)، وكما في قوله ﷺ: «لَمْ تَكَدْ تَكْذِبُ رُؤْيَا المؤْمِنِ»(٣).

٢. **إثباتها إثبات ونفيها نفي كغيرها من الأفعال**. فمعناها المقاربة، ولا يلزم من مقاربة الفعل أن يقع، وحالما ينصب النفي عليها فإنه ينقض معنى مقاربة الفعل لا الفعل، ونفي مقاربة الفعل أبلغ في نفي الفعل من مجرد نفي الفعل. فـ(كاد يفعل): قارب الفعل، و(ما كاد يفعل): لم يقاربه. قال الأشموني: "حكم (كاد) حكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي

---

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ١/٣٠١.

(٢) ولم يشر الرضي إلى أولئك الذين ارتأوا هذا الرأي. ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/٢٢٣-٢٢٥.

(٣) في قوله ﷺ: «إذا اقترب الزمان لم تكد تكذب رؤيا المؤمن». أخرجه البخاري (٩/٣٠) برقم: (٦٩٨٨)، ومسلم (٧/٥٢) برقم: (٢٢٦٣).

إذا صاحبها حرف نفي، وثابت إذا لم يصحبها"[١]. قال الزمخشري: "﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾ [سورة النور: ٤٠] مبالغة في "لم يرها"؛ أي: لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها"[٢].

وممن رجح تسوية (كاد) بغيرها من الأفعال السيوطي، فقال: "والتحقيق أنها كسائر الأفعال: نفيها نفي وإثباتها إثبات، إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل، **فنفيها نفي لمقاربة الفعل، ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربته الفعل وقوعه**"[٣]. ومحصلة كلام السيوطي هذا تؤول إلى أن (كاد) ليست كغيرها من الأفعال.

وقال الأشموني: "ومن زعم هذا فليس بمصيب، بل حكم (كاد) وحكم سائر الأفعال أن معناها منفي إذا صاحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: "**كاد زيد يبكي**" فمعناه: قارب زيد البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة، **ونفس البكاء منتف**. وإذا قال: "**لم يكد يبكي" فمعناه: لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة**... وكذا قوله: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَا﴾ [سورة النور: ٤٠] هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال: لم يرها؛ لأن من لم ير قارب الرؤية بخلاف من لم يقارب"[٤]، فمن أين جاء معنى النفي للفعل دون واسم نفي في "كاد زيد يبكي"؟

٣. رأي **الرضي: إثباتها نفي لمضمون خبرها، ولكن نفيها إثبات أو نفي بقرينة السياق بعدها**. فقال في معرض رد الرأي الأول: "هذا غلط فاحش! وكيف يكون إثبات الشيء نفيه؟ بل في: "كاد زيد يقوم" إثبات القرب من القيام بلا ريب. وإن أرادوا أن **إثبات (كاد) دال على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحق**؛ لأن قربك من الفعل لا يكون إلا مع انتفاء الفعل منك... وأما كون نفيه إثباتا، فنقول أيضا: إن قصدوا أن نفي الكود أي القرب في "ما كدت أقوم" إثبات لذلك المضمون فهو من أفحش الغلط، وكيف يكون نفي الشيء إثباته؟

---

(١) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك ٢٩٢/١.

(٢) الزمخشري، الكشاف ٢٤٢/٣.

(٣) السيوطي، الهمع ١٤٧/٢.

(٤) الأشموني، شرح ألفية ابن مالك ٢٩٢/١.

وكذا إن أرادوا أن نفي القرب من مضمون الخبر إثبات لذلك المضمون، بل هو أفحش! **لأن نفي القرب من الفعل أبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه**، فإن "ما قربت من الضرب" آكد في نفي الضرب من "ما ضربت"(١).

فهو قد أعاد تدقيق هذه المسألة، واضعا أصلا مهما لضبط القضية، معتمدا ضابط القرينة في الدلالة على الإثبات أو النفي، فقال: "قد يجيء مع قولك: "ما كاد زيد يخرج" قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء القرب منه، فتكون تلك القرينة دالة على ثبوت مضمون خبر (كاد) في وقت، بعد وقت انتفائه وانتفاء القرب منه، لا لفظ (كاد).

ولا تنافي بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته في وقت آخر، وإنما التناقض بين ثبوت الشيء وانتفائه في وقت واحد، فلا يكون إذن نفي (كاد)(٢) مفيدا لثبوت مضمون خبره، بل المفيد لثبوته تلك القرينة... كما في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [سورة البقرة: ٧١]؛ أي: ما كادوا يذبحون قبل ذبحهم وما قربوا منه، إشارة إلى ما سبق ذلك من تعنتهم... وهذا التعنت دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل أيضا. وإن لم يثبت قرينة هكذا، كقولك: "مات زيد وما كاد يسافر" قلنا بنفي مضمون خبر (كاد) على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه، كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾ [سورة النور: ٤٠]... إذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه، ومثل هذه القرينة هي الشبهة لمن قال: إن نفي (كاد) إثبات، فقال بعضهم: إنه للإثبات في الماضي كان... أو في المستقبل... **فلولا أنهم فهموا الإثبات لم يخطئوه**"(٣).

فقد وضع يده على موضع الإشكال في معنى (كاد) وهو تشابك معنى النفي ومعنى الإثبات. فمعنى (كاد) محمل بالنفي ضمنا، فالمقاربة تعني نفي الفعل، ولكن نفي المقاربة هل تعني ثبوت الفعل أم نفيه؟ ذاك ما يجعله الرضي إلى السياق بعد، كما يلي:

١. (كاد) [نفي ضمني] تعطي إثبات المقاربة مع نفي حصول الفعل. نحو: "كاد

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٤/٢٢٣-٢٢٥.

(٢) في الأصل (كان)، والسياق يقتضي (كاد).

(٣) الرضي، شرح الكافية ٤/٢٢٣-٢٢٥.

يصلي"، فهي نفت الصلاة نفيا ضمنيا وإن قارب أن يفعل.

٢. أداة نفي+ (كاد) [نفي ضمني] تعطي نفي المقاربة مع إثبات حصول الفعل. نحو: "لم يكد يصلي"، نفي لمقاربة حدوث الصلاة، وإن كان صلى بعد مشقة.

وبما أن الإثبات والنفي تنازعا فعلا واحدا وأداة واحدة، فليس لذلك أثر كبير في كون أن الغلبة في (كاد) لمعنى النفي، فمعنى (كاد) محمل بالنفي ضمنا على الضربين، فقول النبي ﷺ: «كِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عَلَيْهِ»(١)، وقوله ﷺ: «فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلَاةِ»(٢)، كلاهما تفيدان أن كل ذلك لم يقع، وإن قارب الوقوع؛ فلم يقع البطش، ولم تقع المساورة في الصلاة، ومع أنه لم يكن هناك أداة نفي صريحة؛ لكن الكلام عقد على هذا المعنى جراء وجود (كاد).

وبالمجمل، فإن (كاد) لا تكون إلا في جملة مركبة تحوي نفي الفعل ضمنا مع مقاربة حدوثه ما لم تسبق بناف، فسيتحول النفي إلى إثبات، فهو نفي من مستوى نحوي يدخل على نفي من مستوى معجمي، ودخول النفي على النفي إيجاب، وهي تشبه في هذا أفعال الاستمرار.

ولعل تنازع النفي والإثبات (كاد) هو ما يكمن خلف ارتباك النحويين في تأويل معناها.

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٢/٣) برقم: (٢٤١٩)، ومسلم (٢٠٢/٢) برقم: (٨١٨).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢/٣) برقم: (٢٤١٩)، ومسلم (٢٠٢/٢) برقم: (٨١٨).

ملحق: جملتا القسم

تبقى مسألة القسم وتعلقها بالنفي مسألة مهمة لا يمكن تجاوزها في الخصائص النحوية، فعلاقة القسم بباب النفي علاقة وطيدة؛ إذ إن معنى توكيد النفي بالقسم وتوكيد القسم بالنفي من أهم موضوعات هذا البحث، ويصعب أن تدرج في المبحثين السابقين، فالقسم يؤدى بالأفعال والحروف والأسماء، كما أن العلاقة بين جملة القسم وجملة الجواب ليست علاقة نحوية دلالية كما بين جملتي الاستثناء والشرط، بل هي أقرب إلى طبيعة علاقة جملة النداء والاعتراض بالجمل بعدها؛ فهي إذن تدرس ضمن الجمل التي يقع بينها تطالب دلالي كبير ولكن ليس بينها عمل نحوي يجمعهما في جملة مركبة واحدة. فالقسم بنية عاملية مستقلة قائمة بذاتها، والتلازم بين القسم وجوابه يحمل على الاقتضاء المعنوي التخاطبي لا على البناء العاملي(١)، كالنداء.

للقسم حق الصدارة في الجملة؛ فلا يعمل ما بعد القسم فيما قبله، ولا يصح أن يتأخر القسم عن الجواب؛ إذ عليه يتأسس معنى القسم لتوكيد معنيين: إما الإثبات، وإما النفي.

"وكذا جواب القسم، لا يعمل فيما قبل القسم، فيجب الرفع في: زيد، والله لا أضربه؛ لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام... لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله"(٢).

والقسم محتاج لتمام الكلام به إلى جملتين: جملة تحوي القسم والمقسِم والأداة، والجملة الأخرى تحوي المقسَم عليه أو جواب القسم. وكما مر قبل في جملة الشرط فالقسم كذلك جملتان لا يتحقق معنى القسم إلا بجملتين تندمجان معا ليصل من محصولهما معنى القسم.

أما ما يظهر على السطح في مثل أشهر أساليب القسم: "والله لقد حدث كذا وكذا"، فالأداة مؤولة بجملة فعلية يقدر الفعل فيها بـ(أقسم بالله). قال ابن جني: "فأما [حذف] الجملة فنحو قولهم في القسم: "والله لا فعلت"، و"تالله لقد فعلت"، وأصله: أقسم بالله"(٣). فالأصل في القسم أن يكون جملة فعلية، وقد يُنشأ بعدة أدوات أخرى، أبرزها:

١. الحرف، وهو الأصل في وسم المعاني. وقد اعتمد عليه كثيرا في إنشاء معنى القسم.

---

(١) ينظر: الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٣٧٧/١.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٤٤٣.

(٣) ابن جني، الخصائص ١٤٠/٢.

٢. الاسم، وقليلا ما يعمد المتكلم إليه. وذلك مثل: "يمين الله"، "ايم الله"، و"ايمن الله".

٣. الجملة، وهي جملة طلبية؛ إما للتعظيم، كما في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [سورة الحجر: ٧٢]، وإما لاستدارار عطف المخاطب، نحو: "سألتك بالله"، "نشدتك الله". قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم: "أقسمت عليك إلا فعلتُ وفعلتَ"، لم جاز في هذا الموضع، وإنما "أقسمتُ" ههنا كقولك: "والله"؟ فقال: وجه الكلام: لَتَفْعَلَنّ ههنا، ولكنهم إنما أجازوا هذا؛ لأنهم شبهوه بـ"نشدتك الله" إذ كان فيه معنى الطلب"(١).

والشيء المقسم عليه يرجع إلى معنيين اثنين، إليهما يؤول معنى الجملة الخبرية:

١) الإيجاب، وهو الكلام المثبت.

٢) السلب، وهو الكلام المنفي.

وأدوات النفي في القسم: (لا، ما، إن)، أما (لا) و (ما) فهما من أوسع أدوات النفي استعمالا في الكلام العربي. ولدلالتهما المفتوحة غير المقيدة بزمن الذي ناسب استرسال حرف الألف في آخرهما؛ كان لهما فضل التنقل في الجملة العربية حيث شاءا.

ونص المبرد عليهما في حديثه عن "واصلات القسم"، فقال: "فأما اللام فهي وصلة للقسم؛ لأن للقسم أدوات تصله بالمقسم به، ولا يتصل إلا ببعضها، فمن ذلك اللام تقول: "والله لأقومن" و"والله لزيد أفضل من عمرو"... وكذلك (إن) تقول: "والله إن زيدا لمنطلق"، وإن شئت قلت: "والله إن زيدا منطلق"، وكذلك (لا) في النفي و(ما)، تقول: "والله لا أضربك" و"والله ما أكرمك"(٢).

وأما (إن) فقد وردت في العربية وفات المبرد النص عليها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِۦٓ﴾ [سورة فاطر: ٤١]، وقوله: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ

(١) سيبويه، الكتاب ٣/١٠٥-١٠٦.

(٢) المبرد، المقتضب ٢/٣٣٤.

يَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّآ إِحۡسَٰنَا وَتَوۡفِيقًا﴾ [سورة النساء: ٦٢]، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ ۝٣ إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾ [سورة الطارق: ١ – ٤].

ولأن الأصل في القسم أن يؤدى بالجملة الفعلية وما حصل بسواها فهو مؤول بها، فإن البحث سينصب على القسم في الجملة الفعلية بوجهيها البسيط والمركب.

أولا: القسم في جملة فعلية بسيطة

١.القسم المنفي ودلالة الإثبات والنفي

تتجلى علاقة القسم بالنفي بصورتين:

١. القسم لتوكيد النفي.

٢. النفي لتوكيد القسم، ويمكن تأمل ما يلي:

الجملة	نوعها	معنى القسم
١.﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة: ١]	فعلية بسيطة	إثبات
٢. لا أقسم بغير الله.	فعلية بسيطة	نفي
٣. أقسم لا أحد هنا.	فعلية مركبة	نفي

لا غرابة في مجيء القسم توكيدا للإثبات أو النفي، فهذا أصل عمله. لكن الغريب أن يؤتى بالنفي لتأكيد القسم على أمر مثبت. وقد كثر مجيء هذه الصورة في القرآن في مثل (١)، فقد جاءت (لا) أول الجملة توكيدا لمعنى القسم في الكلام.

والسؤال: هل يُنقل تعجيم صدر هذه الجملة من حيز معنى جملة جواب القسم وهو الإثبات، إلى حيز النفي؟

يمكن الإجابة عن ذلك بتأويل النحاة لدور حرف النفي في هذه الجملة، وأنه دخل لا بالأصالة، ولا لبناء معنى النفي؛ بل لتوكيد وتشديد معنى القسم. فهم لا يَعْدون في إعرابه جعله حرفا "زائدا" لتوكيد المعنى. هذا على رأي من جعله ضمن الجملة لا ردا على جملة سابقة، فمن جعله ردا فالكلام جملة مركبة لا ريب. ولسيبويه نص مهم في هذا؛ يقول: "**إذا**

حلفت على فعل منفي لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تحلف"[١].

ويتركز تأثير حرف النفي والبدء به قبل القسم معنويا في إثبات معنى القسم وتوكيده. فهو وإن جاء في صدر الجملة إلا أن المتكلم لم يقصد بناء كلامه عليه، بل أراده مساعدا قويا في تثبيت معنى القسم. وقد تحقق للقسم بإضافة حرف النفي إلى صدره معنى زائدا على معنى القسم الخالي منه. ولمزيد توضيح يمكن أن نوازن بين هاتين الصورتين الكلاميتين (٣/١) ففيهما يبرز الفرق المعنوي وأثر حرف النفي في عقد الكلام عليه اعتمادا على قصد المتكلم. ففي (١) يُبرز النفي السابق أداة القسم مؤكدا للإثبات ولا أثر للنفي في الجملة. أما في (٣) فيندمج النفي في معنى جملة القسم، ويصبح القسم مؤكدا للنفي، ويحرك النفي المعنى، ويعقده عليه.

وبناء على ما ذُكر، فإن العماد في تعجيم معنى القسم: جملة جواب القسم، والتي تكون جملة إما مثبتة أو منفية. فمعنى القسم يدور حول جملة القسم، فإن كانت مثبتة، فالكلام مثبت، وإن كانت منفية عقد الكلام في القسم على النفي.

ويجدر التنبيه إلى **نوعين من القسم سبق بأداة نفي**: أحدهما: كلام عقد على القسم لتوثقة وتأكيد مضمونه. والثاني: كلام حكي خبرا لم يرد به إنشاء معنى القسم ولا عقد الكلام عليه.

ويمكن أن يبرز ذلك عبر هاتين الصورتين (٢/١)، ففي (١) عقد الكلام على معنى القسم. بينما في (٢) لم ينشئ المتكلم معنى القسم، ولم يرده، بل أراد أن يخبر أنه لا يقسم بغير الله.

والفرق في عقد الكلام على النفي بين الجملتين كبير. فالجملة الأولى عقد الكلام فيها على معنى الإثبات الذي في جملة جواب القسم. بينما الجملة الثانية عقد الكلام فيها على معنى النفي وبني عليه. فالجملة الأولى أنشأت معنى القسم، والجملة الثانية أخبرت عنه ولم تنشئه. ويشبهها كثيرا حكاية نفي الفعل الإنشائي، كما سيأتي في الفصل الثالث.

---

(١) سيبويه، الكتاب ١٠٥/٣.

وبعض النحاة يحمل (لا) في الجملة الأولى لا على الزيادة، وإنما على تقدير جملة سابقة تكون (لا) رد لها. وفيه وجاهة[١]، وإن لم تكن جميع الجمل القسمية المبدوءة بـ(لا) ردا لجمل. فيمكن أن تكون ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة: ١] ردا على منكري البعث، ولكن في مثل قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾ [سورة الانشقاق: ١٦] وما بعدها، لا يوجد إنكار على إثبات هذه الحقائق المقسم بها ولا على جوابها، فكلنا يرى الشفق، ويرى الليل وما يجتمع فيه، والقمر كاملا، ويعلم أنه في هذه الدنيا من حال إلى حال. وهو جواب القسم.

٢. القسم المحكي

في السياق ذاته يميز ابن جني بين نوعين من القسم، فيقول: "وكذلك لو قلت في حكاية القسم: "حلفت بالله"؛ أي: كان قسمي هذا، لكان كلاما؛ لكونه مستقلا. ولو أردت به صريح القسم لكان قولا، من حيث كان ناقصا؛ لاحتياجه إلى جوابه"[٢].

فالقسم بناء على ذلك ينقسم إلى نوعين:

١. قسم صريح.

٢. قسم محكي.

ويظهر أثر التفرقة بين النوعين في كون القسم الصريح كلاما مستقلا، بينما القسم المحكي أو غير الصريح لا يرقى إلى مستوى القسم الصريح في استقلاله وتمامه، بل هو ناقص؛ لخلوه من جملة الجواب بعده. وهذا القسم الخبر لا ينشئ معنى القسم؛ لعدم استحقاقه عقد الكلام عليه بالأصالة.

٣. حذف النافي في الجملة الفعلية القسمية

ومما تختص به الجملة الفعلية القسمية **جواز حذف واسم النفي في جملة جواب القسم**، ويبقى معنى النفي، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾ [سورة يوسف: ٨٥]، فأسقط حرف النفي قبل فعل الاستمرار (تفتأ) في جملة جواب القسم. وحذف

---

(١) ينظر: الرماني، معاني الحروف ٥٣.

(٢) ابن جني، الخصائص ٧٣/١.

حرف النفي قبل فعل الاستمرار مع القسم قياسي، وما سواه شاذ. "حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الأفعال، نحو: والله أقوم؛ أي: لا أقوم، فالحذف مع هذه الأفعال أقرب وأولى؛ لأن ملازمة النفي لها في الاستعمال يكون قرينة قوية تدل عليه عند حذفه".

فَقُلْتُ: يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا ولَوْ قَطَعُوا رأسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالي[١]

أي: لا أبرح. قال الرضي: "ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم، ولا يجوز من الماضي، والاسمية، سواء كان المضارع: لا يزال وأخواته، أو غيرها... وإنما لم يحذف من الاسمية، لأنها أقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية، والحذف لأجل التخفيف، وحذف من المضارع دون الماضي، لكونه في القسم أكثر استعمالا منه، مع أن لفظ المضارع أثقل، **ومن ثم جاز حذف حرف النفي في غير القسم** من: لا يزال وأخواته... وإنما جاز فيها خاصة، للزوم النفي إياها فلا يلتبس بالإيجاب... **وإنما جاز حذف علامة النفي في المضارع دون علامة الإثبات، لأنها تكون في الأغلب علامتين: اللام والنون،** كما ذكرنا، فحذف إحداهما يستلزم حذف الأخرى، فيكثر الحذف، وإنما حكم بأن المحذوفة من المضارع (لا)، دون (ما) لأنها أكثر استعمالا في نفي المضارع من (ما)"[٢].

ثانيا: القسم في جملة فعلية مركبة

لا يختلف القسم في أحكامه في الجملة المركبة كثيرا عن الجملة البسيطة، كما يلي:

الجملة	نوعها	معناها	الجملة	نوعها	معناها
١.أقسم ما فعلت	فعلية بسيطة	النفي	٣.أقسم أني لن أؤمن بإله سوى الله.	فعلية مركبة	النفي
٢.أقسم فعلت		الإثبات	٤. أقسم أني كافر بكل إله سوى الله.	اسمية مركبة	الإثبات

(١) بيت من الطويل لامرئ القيس، ينظر: ديوان امرئ القيس ١٣٧، الكتاب ٥٠٤/٣، الخصائص ٢٨٤/٢، شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٧، خزانة الأدب ٢٣٨/٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٣١٥/٤-٣١٦.

فالذي يعقد معنى القسم على معنى النفي أو الإثبات هو جملة القسم، فـ(٣/١) عقدت على معنى النفي، بينما (٢،٤) عقدت على معنى الإثبات. ولا يهم نوع الجملة وتركبها في كون جملة القسم معقد إزار معنى القسم.

ولكن الذي يلفت الانتباه مسألة تنازع عدد من المعاني كلاما أمر عقد الكلام فيه، مثل اجتماع الشرط والقسم والنفي، لأي منها عقد الكلام؟

ثمة أصل في أنه لا بد من وحدة العمل اللغوي المزجى وإن تركب مع غيره من المعاني مما يجوز تركبه معه. وللصدارة دورها في هذا الشأن، فالمعنى الذي يستحق عقد الكلام عليه هو المتصدر، وما سواه فداخل في حيزه. ويظهر ذلك بمثل:

١. والله -إن لا تفعله- لأغضبنّ.

٢. إن لا تفعله —والله- أغضبْ.

فقد جاء الكلام في الجملة الأولى معقودا على القسم، فاستحق القسم الجواب، فدخلت لام التوكيد ونونه الفعل، وصار الشرط معترضا. وفي الجملة الثانية جاء الكلام معقودا على الشرط، فاستحق الشرط الجواب، فجزم الفعل، وصار القسم معترضا.

ولبعض المحدثين اعتراض على مصطلح "الاعتراض"[(١)] يشبه اعتراض بعض النحاة على مصطلح "الفضلة" ومصطلح "الزيادة". ولا مشاحة في الاصطلاح، فليس معنى ذلك أن الكلام يستقيم عموده من دون الفضلة دوما أو الجملة المعترضة، أو ما يُرى زائدا.

فالجملتان (١-٢) كل منهما كلام مركب أفاد معنى التحضيض بتركب عدد مع المعاني في (١): القسم والشرط والنفي، ثم في (٢) الشرط والنفي والقسم، وهي في (١) أقوى لانعقادها على معنى القسم الذي هو أقوى المؤكدات اللغوية المعنوية.

وقد جاءت الجملتان السابقتان ممزوجتان بالنفي عمدا، حيث يظهر أثر تعاون النفي والإثبات ظاهرا في تبليغ المعنى وبيانه. ولو سبقت الجملتان باسم لتحولت إلى جملة اسمية كبرى وصار كل ما بعد الاسم داخلا في حيز هذا الاسم، ولا تختلف كثيرا عن القسم بالجملة الفعلية.

---

(١) ينظر: السامرائي، معاني النحو ١٠٢/٤-١٠٣.

وبالمجمل، فأهم معاني القسم: توكيد النفي، وأشهر أدوات النفي في القسم: (لا، ما، إن)، والقسم نوعان: صريح ومحكي، فالصريح يعد كلاما مستقلا، بينما القسم المحكي لا يرقى إلى مستوى القسم الصريح في استقلاله وتمامه، بل هو ناقص؛ لخلوه من جملة الجواب بعده.

خلاصة المبحث الثاني

يتكون الكلام المعقود على النفي في الجملة البسيطة من مبتدأ وخبر، أو ناسخ ومبتدأ وخبر مكون من نواة إسنادية واحدة. أما في الجملة المركبة فلا بد أن يكون مكونا من أكثر من نواة إسنادية، وأشهر صورها الخبر الجملة.

وفي أفعال الاستمرار مثال واضح على تعارض الكلام المعقود على النفي في المستوى النحوي مع النفي المستفاد دلاليا من المستوى المعجمي، فهي لا تقبل الاستثناء، وبذا أصبح الاستثناء رائزا مهما تصنف بمقتضاه أدوات النفي.

كما أن تأخر واسم النفي مع عقد معنى الكلام عليه لا يكون إلا في الجملة المركبة، وإذا تنازع على الصدارة النفي والإثبات كان النفي أحق بعقد المعنى.

وإذا جاءت (كأن) لا يراد بها حقيقة التشبيه فهي ملحقة بالنفي معنى وعملا، كمعاني التقليل و(رب)، وهي لا تكون إلا في جملة مركبة، ومثلها (كاد) التي تحوي نفي الفعل ضمنا مع مقاربة حدوثه ما لم تسبق بناف، فيتحول إلى إثبات، فهو نفي من مستوى نحوي يدخل على نفي من مستوى معجمي، وهي تشبه في هذا أفعال الاستمرار.

والقسم نوعان: صريح ومحكي، فالصريح يعد كلاما مستقلا، بينما القسم المحكي ناقص؛ لخلوه من جملة الجواب.

خلاصة الفصل الثاني

واسمات النفي في الجملة الفعلية تغير في الدلالات الزمنية للفعل، وغالبا ما تكون (لن) في الجمل الفعلية البسيطة للتوكيد لا التأبيد. وثمة واسمات نفي لا تكون إلا في الجملة الفعلية المركبة كلام الجحود، فهي لا تكون إلافي جملة منفية معتمدة على كون منفي. كما أن لقصد المتكلم النفي دورا في النصب بـ(حتى) وفاء السببية اللتين لا تكونان إلا في جملة مركبة. فكل ما تضمن معنى النفي صراحة استحق الفعل في جوابه النصب. والمعنى حال النصب: تسلط النفي على الفعلين جميعا، واشتراك الفعلين في معنى النفي على سبيل الإنكار، أو يتسلط على الفعل الثاني ويثبت الأول، وفيه تكلف. ويبقى النصب والرفع راجعا إلى قصد المتكلم.

والشرط أيضا لا يكون إلا في جملة فعلية مركبة؛ والأصل في جملة الشرط الجزاء. وهو والنفي متدافعان، فهما من المعاني التي تتعاقب على الجمل، ويكون العقد للشرط وإن داخله النفي؛ لما له من حق الصدارة.

ويتكون الكلام المعقود على النفي في الجملة الاسمية البسيطة من مبتدأ وخبر، أو ناسخ ومبتدأ وخبر مكون من نواة إسنادية واحدة. أما في الجملة الاسمية المركبة فلا بد أن يكون مكونا من أكثر من نواة إسنادية، وأشهر صورها الخبر الجملة. كما أن تأخر واسم النفي مع عقد معنى الكلام عليه لا يكون إلا في الجملة المركبة، وإذا تنازع على الصدارة النفي والإثبات كان النفي أحق بعقد المعنى.

وفي أفعال الاستمرار مثال واضح على تعارض الكلام المعقود على النفي في المستوى النحوي مع النفي المستفاد دلاليا من المستوى المعجمي، فهي لا تقبل الاستثناء، وبذا أصبح الاستثناء رائزا مهما تصنف بمقتضاه أدوات النفي.

وإذا جاءت (كأن) لا يراد بها حقيقة التشبيه فهي ملحقة بالنفي معنى وعملا، كمعاني التقليل و(رب)، وهي لا تكون إلا في جملة مركبة، ومثلها (كاد) التي تحوي نفي الفعل ضمنا مع مقاربة حدوثه ما لم تسبق بناف، فيتحول إلى إثبات، فهو نفي من مستوى نحوي يدخل على نفي من مستوى معجمي، مشبهة بهذا أفعال الاستمرار. والقسم نوعان: صريح ومحكي، فالصريح يعد كلاما مستقلا، بينما القسم المحكي ناقص؛ لخلوه من الجواب.

الفصل الثالث: الخصائص الدلالية للكلام المعقود على النفي

تمـــهيد

تناول البحث في الفصل السابق الخصائص النحوية للكلام المعقود على النفي، وذلك باعتماد مفهوم العمل النحوي، وما يلازمه من تصدير وتقديم وتأخير.

سيدور هذا الفصل حول سؤال مهم وهو: **ما الخصائص الدلالية للكلام المعقود على النفي؟** إذ لا يمكن الاقتصار على الخصائص النحوية دون التنقيب في الخصائص الدلالية، فلا ينفك النفي من اختلاط بغيره من المعاني يوشك أن تتماهى حدوده وأن تضيع معالمه لولا حدود واضحة بنيت منذ قرون، تعرض مجددا تحت نظر البحث لمعرفة أين يمكن أن يصنف النفي.

وسيدرس ذلك تحت **مبحثين**:

١. **دراسة محط النفي، وعلاقته بغيره من المعاني من الإثبات والحصر والاستثناء والنهي.**
٢. **منزلة النفي ضمن محاولات تبويب أنواع الكلام، الواجب وغير الواجب، والخبر والإنشاء.**

المبحث الأول: دراسة محط النفي وعلاقته بغيره من المعاني (الإثبات، النهي، الحصر، الاستثناء)

في سبيل معرفة خصائص الكلام المعقود على النفي الدلالية سيتناول هذا المبحث في المطلب الأول والثاني مسألة من أهم مسائل الكلام المعقود على النفي الدلالية وهي "محط النفي": ما المراد به؟ وما تأثيره؟ وذلك بالتعريج على مفهومي "المقتضى" و"القيد"، وأثر القيد في تحديد المقتضى.

وسيناقش في المطلب الأول مسألة: أين يمكن أن يقع النفي في الجملة التي حافظت على ترتيب عناصرها؟ وفي المطلب الثاني أين يقع حين يكون التقديم؟ ما علاقة النفي بغيره من المعاني القريبة من الإثبات والحصر والاستثناء والنهي؟

المطلب الأول: مفهوم محط النفي في الجملة الخالية من التقديم والتأخير

"محط النفي" مثل عدد من المصطلحات قد يعبر عنه أحيانا بمصطلحات أخرى من قبيل: "مناط النفي"(١)، أو "حيز النفي"(٢)، أو "مركز النفي"، أو "مصب النفي"(٣)، وكلها تدل على مفهوم واحد هو: العنصر الذي ينصب عليه معنى النفي، ويدور حوله، ويلقي بثقله. وهو كما يقول المبخوت: "يقصد به عمليا العنصر (أو العناصر) التي تمثل البؤرة في الجملة"(٤).

وتحت كل جملة هناك مقتضى تفترضه الجملة، فالمقتضى هو سلامة مضمون الجملة من التغيير بعد إدخال النفي والاستفهام(٥). وليس ثمة نفي مطلق، بل لا بد من قيدين، يقول

---

(١) كما عند محمد الصبان، الرسالة البيانية، ٥٤.

(٢) كما عند الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٢٨١.

(٣) والتعبيران هذان كما عند الزمخشري في كشافه في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[الإخلاص: ٤]: "هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، **وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف** فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه". الزمخشري، الكشاف ٦٢٢/٤.

(٤) المبخوت، إنشاء النفي ٣٩٦.

(٥) "يعتبر المضمون ك هو المقتضى لقول مضمونه ق إذا لم يتغير ذلك المضمون ق بعد إدخال النفي والاستفهام عليه". موشلر، جاك؛ ريبول، آن، القاموس الموسوعي للتداولية ٣١١.

الجرجاني: "والنفي بهذه المنزلة، فلا يُتصوَّر نفيٌ مطلق، ولا نفيُ شيء فقط، بل تحتاج إلى **قيدين** كقولك: **نفي شيء عن شيء**، فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول"(١). إذ لا نفي خارج الجملة؛ فنفي شيء عن شيء لا يكون إلا في جملة.

١ .محط النفي في الجملة الفعلية

أ. محط النفي في الجملة الفعلية الخالية من المتممات

المعنى القضوي الذي تدور عليه الجملة واحد أيا كان معنى الكلام، فالقضية في (جاء زيد/ ما جاء زيد) واحدة هي مجيء زيد، تُحدِّث عنها إيجابا وسلبا، فالنفي والإثبات يتناولان المعنى القضوي: سلبا بالنفي أو إيجابا بالإثبات.

وحين تتكون من نواة إسنادية واحدة خالية من القيود فإن النسبة الموجودة بين المسند والمسند إليه هو حيز النفي، وهو الذي يتوجه إليه النفي بالسلب. ويؤيد ذلك كلام الجرجاني السابق: "والنفي بهذه المنزلة، فلا يُتصوَّر نفيٌ مطلق، ولا نفيُ شيء فقط، بل تحتاج إلى **قيدين** كقولك: **نفي شيء عن شيء**، فهذه هي القضية المبرمة الثابتة التي تزول الراسيات ولا تزول"(٢). ومجمل الأمر أن:

- الكلام المعقود على النفي يتضمن: المعنى القضوي مع معنى النفي.
- المعنى القضوي في النفي والإثبات واحد.
- محط النفي في الجملة الخالية من المتممات النسبة الموجودة بين المسند والمسند إليه.

ب.محط النفي في الجملة الفعلية التي بها متممات (من مفعول به ومفعول فيه ومفعول مطلق ومفعول ثان وحال وتمييز والتوابع من صفة وبدل وتوكيد وعطف)

إذا كان في الجملة متمم أو قيد، فإن النفي ينصب على ذلك المتمم أو القيد، وإذا تكررت القيود فالنفي ينصب على آخر قيد أيا كان نوع الجملة اسمية أو فعلية بسيطة أم مركبة. قال الجرجاني: "**وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات**

(١) الجرجاني، أسرار البلاغة ٣٦٧/١.

(٢) الجرجاني، أسرار البلاغة ٣٦٧/١.

المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه. فإذا قلت: "جاءني زيد راكبا"، و"ما جاءني زيد راكبا" كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبا أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقا. هذا مما لا سبيل إلى الشك فيه"[١].

والمتممات التي تلحق الجملة الفعلية على ما يلي:

١. المفاعيل

يلحظ أن المفعول هو محط النفي في الجملة الفعلية التي فيها فعل وفاعل ومفعول، نحو: "ما صليتُ العصرَ"، فالمفعول به (العصر) محط النفي. كما أن أنه إذا اجتمع أكثر من مفعول، كما في:"ما آتيتُ زيدًا كتابا"، فالآخِر منها (كتابا) هو محط النفي.

٢. أشباه المفاعيل

إن زِيد على الجملة الفعلية قيدٌ آخر فإن النفي يتوجه إلى هذا القيد. ففي قوله: ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ [سورة الأعراف: ٤٦] إذا عُدَّت الواو حالية فإن محط النفي: جملة الحال "وهم يطمعون"، والمعنى أنهم دخلوا الجنة غير طامعين بدخولها.

وكذلك قوله ﷺ: «لا يَزْنِي الزَّاني حِيْنَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ»[٢]، فالجملة الحالية "وهو مؤمن" هي محط النفي، فالإيمان منفي عنه حال فعلته تلك، ولا يمكن لقيد آخر أن يؤدي هذا المعنى، فلو قال: لا يزني وهو يصلي، كان المعنى غير دقيق، وكذا لو قيل: لا يزني الزاني المؤمن، فالمؤمن قد يقع في الزنا، والإيمان يخرج عنه حال ارتكابه ثم يرجع إليه حال الانقطاع عنه[٣]. وكذا لو قيل: لا يؤمن الزاني، كان لغوا... وهنا تبرز بلاغة اختيار الحال قيدا في مقامات الوعظ والتأثير.

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٨٠.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٦/٣) برقم: (٢٤٧٥)، ومسلم (٥٤/١) برقم: (٥٧).

(٣) يشهد لذلك حديث آخر: يقول ﷺ: «إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، وكان عليه كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان». أخرجه أبو داود (٣٥٧/٤) برقم: (٤٦٩٠).

وفي نحو: "ما خرجتُ عشرين ليلةً"، و"ما ضرب زيد محمدا ضرب المغضب" كان التمييز والمفعول المطلق محط النفي، وفي المفعول المطلق هنا حصل ضرب، ولكن المتكلم نفى أن يكون ضربه ضرب غضب، بل نفى هيئة الفعل، فاحتمل أن يكون ضربه ضرب المشفق أو المؤدب.

وفي: "لم يصلِّ زيد **عندَ** المنبر/**فجرا**" تسلط النفي على المفعول فيه، فنفيت الصلاة في هذا الظرف.

وقد تتغير هذه الصورة ببعض **التراكيب العربية القوية في استغراق النفي** لغرض المدح، كما في قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾[سورة البقرة: ٢٧٣]، فالظاهر أن ﴿إِلْحَافًا﴾ هو القيد الذي يتوجه إليه النفي، وأنهم يسألون الناس مسألة دون الإلحاف والإلحاح، ولكن ذا ليس المراد، بل المراد نفي المسألة وقطعها نهائيا، فهو نفي لأصل المسألة، "والمعنى أنه ليس منهم سؤال فيكون منهم إلحاف... وكذلك ليس من هؤلاء سؤال فيقع فيه إلحاف"(١). فالذي حول انصباب النفي عن القيد الحال إلى الجملة كاملة سياق المدح قبلها في كونهم متعففين لا يعرف فقرهم إلا بالعلامة، والجاهل يظنهم أغنياء وما ذاك إلا لأنهم تركوا المسألة برمتها.

وإذا **طالت الجملة واختلفت القيود**، فإن النفي يتسلط دوما على القيد الأخير، كما في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [سورة البقرة: ٩٥]، فالنفي لم ينصب على المفعول به الضمير، وإنما انصب على الظرف (أبدا) مفيدا استغراق زمن النفي حتى المستقبل. وكذلك قوله ﷺ: «لَنْ

(١) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥٧.

نَسْتَعْمِلَ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ»[١] انصب النفي على الموصول (من أراده) لا على الجار والمجرور، ولو وقف دون الموصول وجملته لكان خُلْفا (خطأ) من القول.

ويمكن أن نوازن بين هاتين الصورتين:

١. لم أصلِّ في الحرمِ الشهرَ الماضي.

٢. لم أصلِّ الشهرَ الماضي في الحرمِ.

فرائز كرائز التقديم والتأخير يثبت أن محط النفي يكون آخر قيد في الجملة؛ إذ إن الجملتين ليستا سواء، فالجملة الأولى وإن حوت كافة عناصر الجملة الثانية، وعقدت على النفي مثلها، إلا أنها تختلف عنها في محط النفي.

وبرائز الوقف دون القيد الأخير الذي هو محط النفي يتضح المعنى أكثر، فلو سكت المتحدث عند: "لم أصل في الحرم"، و "لم أصل الشهر الماضي" بدا الفرق بين المعنيين واضحا جليا. فنفي الصلاة في الأولى انصب على الظرف المكاني، وفي الثانية انصب على الظرف الزماني، والفرق في المعنى وما يترتب عليه بين الجملتين كبير جدا. ففي الجملة الأولى ينفي أنه صلى في ذلك المكان، ويحتمل أنه صلى في مكان غيره. أما الجملة الثانية فهي إفادة بانقطاعه شهرا عن الصلاة، ويترتب على الثانية من الأحكام الشرعية ما لا يترتب على الأولى. إذ الأولى أسلم ولا يترتب على المرء حرج إن صلى في غير الحرم. ولما زيدت كل من الجملتين ظرفا آخر انقشع معنى الحرج الذي غطى الجملة الثانية، فانتقلت بهذه الإضافة إلى معنى الجملة الأولى بمزيد اهتمام بالظرف الزماني الذي قدم.

وبهذا يقارب محط النفي في الجملة المذكور فيها أكثر من قيد المكون اللغوي المركب الذي استحق مرتبة التقدم على غيره. فالمتكلم حين يقدم قيدا على آخر يبين احتفاءه واهتمامه به، ولكن يعقد معنى النفي على آخر قيد يورده في كلامه. ومعلوم أن معنى النفي مستفاد من الجملة كلها ضرورة، ولكن المكان الذي يبرز فيه هذا المعنى هو آخر قيد يورده المتكلم. فيمكن أن تكون جملة مثل: "ما ضربته للتأديب" يراد بها أن تنفي ضربا مخصوصا وهو ضرب التأديب. فتصبح اللام متممة بـ"ضربت"، والتأديب تعليل للضرب المنفي[٢].

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ٨٨) برقم: (٢٢٦١)، ومسلم (١٤١/٥) برقم: (١٧٣٢).

(٢) وقد يراد بها النفي مطلقا أو نفي العلة المخصوصة "ولا يستبعد تعلق الحال بالحرف الذي فيه معنى النفي لجواز

٣.التوابع

وكذلك الأمر في التوابع لا يختلف عما سبق، فالنفي يتسلط على التابع إن وقع آخر قيد، وذلك كما في: "ما ركب محمد سيارته الفارهة"، "لم ينجح الطلابُ كلُّهم"، "لم أر عمرَ بنَ الخطاب"، فالتابع (الفارهة/ كلهم/ بن الخطاب) هو محط النفي.

وفي حال إذا **تكرر القيد** سواء بأسلوب لغوي يقتضي التعدد كالعطف، أو بتكرار قيد من عين الجنس؛ فإن النفي يتسلط على القيود جميعا، نحو: "لم أر خالدا وزيدا"، فلا يمكن أن يتسلط النفي في على زيد دون خالد. ولا يمكن في "لم أر رجلا ضخما طويلا" الجزم بأن المتحدث لم ير رجلا طويلا فقط، بل لم يره بكلتا الصفتين، فلا مجال لاختيار صفة وحدها(١).

والخلاصة أن النفي يتوجه إلى المسند إذا خلت الجملة من قيود غير الإسناد، وإذا زيد على الإسناد بمتممات فإن الأصل أن يتوجه النفي إلى القيد، وأن يقع للقيد الأخير عند تزاحم القيود في الجملة الواحدة. وفي المطلب القادم مزيد بيان.

قولهم: ما أكرمته لتأديبه، وما أهنته للإحسان إليه. فإنك لو علقت ههنا بالفعل فسد المعنى، إذ لم ترد أنك أكرمته تأديبا، ولا أهنته إحسانا، وإنما يتعلق بما في الحرف من معنى: انتفى؛ لأن المعنى: أن انتفاء الإكرام لأجل التأديب، وانتفاء الإهانة لأجل الإحسان". ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب ٢٤١/١. وهذا يقتضي تفسير التركيب على كونه جملتين، وهذا لا يدخل بموضوعنا؛ حيث ندرس الجملة الواحدة.

(١) وإن كان الجرجاني في دلائل الإعجاز ٣٧٧ ينكر أن يتناول النفي الصفة، يقول: "والإثبات والنفي يتناولان الخبر دون الصفة... وذلك أن ليس ثبوت الصفة للذي هي صفة له، بالمتكلم وبإثباته لها فتنتفي بنفيه، وإنما ثبوتها بنفسها، وبتقرير الوجود فيها عند المخاطب، مثله عند المتكلم؛ لأنه إذا وقعت الحاجة في العلم إلى الصفة، كان الاحتياج إليها من أجل خيفة اللبس على المخاطب"(١). لكن الصفة في النفي تختلف عنها في الإثبات، فهي أحيانا ينحط عليها النفي فيزول عنها الوجود والإثبات، فالمتحدث عنه هو الثابت بين المتخاطبَيْن لا الصفة. وبرائز العطف يتبين ذلك، فبمثاله: ما جاءني زيد الظريف، يمكن الاستدراك على الصفة: ما جاءني زيد الظريف ولكن زيد الثقيل! فصار النفي منصبا على الصفة لا على قيدي الإسناد. ولو استدرك عليه بفعل آخر من مثل: ما جاءني زيد الظريف ولكن أرسل إلي؛ فإن زيدا مجهول العين للمخاطب لالتباسه بزيود غيره، فاضطر المتكلم لإيراد الصفة لأجل التعيين؛ فاستحقت بمزيد معناها أن تكون محط النفي.

٢.محط النفي في الجملة الاسمية

كما مر قبل، فإن القيد يعد نوعا من التخصيص للكلام الذي قيل فيه، والقيد على سبيل العموم عند إطلاقه كما أورده التهانوي: "الأمر المخصص للأمر العام"(١). فحين يدخل القيد على كلام ما يخصص عمومه، ويضيق معناه، ويكون محط النفي، قال الجرجاني: "فههنا أصل، وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلام ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصا"(٢).

أ.محط النفي في الجملة الاسمية الخالية من النواسخ

يمكن النظر إلى مبدأ أساسي لا يتغير مهما تعددت الجمل وتنوعت. قال الجرجاني: "مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه، ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه، وأن ذلك، أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه، حقيقة الخبر، إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمى إثباتا، وإذا كان بعدم المعنى وانتفائه عن الشيء يسمى نفيا"(٣). فالمعنى القضوي هو الذي يسميه الجرجاني معنى، والمعنى الأساسي للجملة هو الذي يسميه حكما. وبموازنة سريعة يمكن النظر إلى مثل: "في الدار رجل"، "لا رجل في الدار"، فيلحظ مباشرة أن المعنى القضوي للجملتين واحد هو: وجود الرجل في الدار، ولكن لا يصير كلاما ولا ينعقد به إلا بهذا المعنى الأساسي من نفي أو إثبات، وفي الجملة المعقودة على النفي فإن النسبة الموجودة بين المسند والمسند إليه كانت محط النفي.

ب.محط النفي في الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ

لا تختلف الجملة الاسمية التي لحقتها نواسخ في المعنى القضوي عن الخالية منها، سوى ما يعتورها من معان مهمة تؤثر في تحديد محط النفي. ولا يؤثر نوع الجملة الاسمية من حيث البساطة والتركيب على هذه النتيجة، ولكن الذي زادته النواسخ على هذه الجمل

---

(١) التهانوي، الكشاف ٣/٥٩٠. ينظر حول مفهوم القيد: منجي العمري، القيد التركيبي في الجملة العربية ١٥-١٧.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٢٧٩.

(٣) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٥٢٩.

هو مزيد تدقيق لمعنى النفي أثر تأثيرا مباشرا بدرجة النفي وتوكيده ومحطه.

ويمكن تفصيل ذلك على ما يلي:

١.نواسخ لها قيمة زمنية أو توكيدية.

٢.أفعال الاستمرار و(كاد).

٣.أفعال الاعتقاد.

١.نواسخ لها قيمة زمنية أو استغراقية

والنواسخ التي لها قيمة زمنية مثل (كان) المنفية التي تنفي حدوث الخبر بالماضي، أو (أصبح) المنفية التي تنفي حدوثه بالصباح...الخ، والتي لها قيمة استغراقية (لا) النافية للجنس.

وثمة تدافع قوي بين النفي والإثبات؛ فـ(لا) النافية للجنس التي هي أقصى درجات النفي لا يجوز أن تحل محل (إنّ) التي هي أقصى درجات الإثبات، وكذلك (إنّ) لا يجوز أن تحل محل (لا).

ويبين الجرجاني أن السبب في عدم قبول (إنّ) للنفي هو الموقف الخطابي المتوتر بين المتكلم والمخاطب الذي ليس بمخاطب متقبل لما يقال، بل هو معتقد المخالفة لما يقوله المتكلم، وفي ذلك يقول الجرجاني[١]: "ثم إن الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه البناء، هو الذي دوّن في الكتب من أنها للتأكيد. وإذا كان قد ثبت ذلك، فإذا كان الخبر بأمر ليس للمخاطب ظن في خلافه البتة، ولا يكون قد عقد في نفسه أن الذي تزعم أنه كائن غير كائن، وأن الذي تزعم أنه لم يكن كائن، فأنت لا تحتاج هناك إلى (أنّ)، وإنما تحتاج إليها إذا كان له ظن في الخلاف وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي"[٢].

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٣٢٥.

(٢) ويقول الجرجاني، دلائل الإعجاز،٣٢٧: "وأما جعلها –إذا جمع بينها وبين اللام نحو: "إن عبد الله لقائم"– للكلام مع المنكر، فجيد؛ لأنه إذا كان الكلام مع المنكر، كانت الحاجة إلى التأكيد أشد. وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خبرك، إذا كان هناك من يدفعه وينكر صحته".

والنفي حين يدخل على كلام فيه ناسخ فإنه ينصب على الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا﴾[سورة مريم: ١٤]، فقد نفى عن يحيى -عليه السلام- الجبروت والعصيان. ومع ذلك فالكلام هنا ليس واحدا من حيث الإطلاق، فقد يراد به نفي عن مرحلة زمنية، كما في قوله: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾ [سورة الإنسان: ١]، "فذكر أنه مر عليه دهر طويل وهو الذي قبل وجوده، وهو معدوم بل ليس مذكورا"[(١)]وقد يراد به نفيا ممتدا مطلقا، كما في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾ [سورة النساء: ١٦٨] ،"من تكرر منه الكفر... واستمر على كفره وازداد منه، فإنه بعيد من التوفيق والهداية لأقوم الطريق، وبعيد من المغفرة لكونه أتى بأعظم مانع يمنعه من حصولها. فإن كفره يكون عقوبة وطبعًا **لا يزول**"[(٢)]، ولعل المرجع في ذلك السياق، فإن كان المنفي حقيقة ثابتة أو حكما شرعيا أو نفيا من الله أو عن الله، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [سورة الأنعام: ١٠١] فهو نفي مطلق ما لم يتبع باستثناء، وهذا يخرج عن موضوع البحث.

٢.أفعال الاستمرار و(كاد)

فعل الاستمرار ملازم للنفي أو شبهه، بحيث لا يمكن أن يقع معناه إلا به، ومحط النفي هو موضع الإشكال. فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [سورة هود: ١١٨] كان الخبر محط النفي، ولكن المعنى الكلي من وراء ذلك هو إقرار وجود المضمون القضوي من خلال هذه الأفعال، فالمضمون القضوي (اختلاف الناس) هنا أقر إيجابا لا سلبا، وما ذلك إلا بسبب اقتران مستويين من النفي: نفي من المستوى المعجمي والمستوى النحوي. فالتركيب مثل: "لم يزل زيد مريضا" كان مقتضاه (مرض زيد) مثبتا: زيد مريض. بينما لو جيء بفعل آخر من غير أفعال الاستمرار، مثل: لم يظل زيد جالسا" كان المقتضى (جلوس زيد) منفيا: زيد تحول عن الجلوس إلى حال أخرى.

---

(١) السعدي، تيسير الكريم المنان ١/٩٠٠.

(٢) السابق، ١/٢٠٩.

وتشبهها في ذلك (كاد)، ففي حديث نزع الأمانة: «فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ حَتّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا»(١)، دخل نفي من مستوى نحوي (لا) على نفي من مستوى معجمي (يكاد) فذهب بمعنى النفي وأعطى معنى الإثبات ولكن بمشقة أو ندرة، ولو لم يكن في السياق (يكاد) لكان المعنى النفي العام المستغرق بـ(أحد). وذلك ليس كقوله: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [سورة النور: ٤٣]، "ومن كلام العرب: كاد النعام يطير، وكاد العروس يكون أميرا، **لقربهما من تلك الحال**"(٢)، فالبرق قارب خطف أبصارهم لكنه لم يخطفها. فالمقتضى مع (كاد) المنفية كان مثبتا ولكن بمشقة، ومع (كاد) غير المنفية كان منفيا ولكن مع معنى المقاربة.

٣.أفعال الاعتقاد

في مثل: ﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾ [سورة الكهف: ٣٦] النفي لا ينصب على آخر قيد –كما مر معنا قبل–، بل إن النفي هنا ينصب على فعل القلب، وهذه من خصائص أفعال القلوب أنها تكون محط الكلام، فلو أجرينا الاستفهام لما كان قيام الساعة هو اهتمام السائل، بل السائل يهتم باعتقاد المخاطب: هل تظن الساعة قائمة أم لا تظنها؟ ومهما كان موقع الفعل القلبي: الساعة أظن قائمة، أو الساعة قائمة أظن أو في ظني، فلا يزال الفعل القلبي محط الكلام. وفي قول موسى حين رأى نبينا –عليهما السلام– في الإسراء والمعراج: «رَبِّ! لَمْ أَظُنَّ أَنْ تَرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدًا»(٣) انصب النفي على الظن، "قال ابن بطال: فهم موسى من اختصاصه بكلام الله –تعالى– له في الدنيا دون غيره من البشر؛ لقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [سورة الأعراف: ١٤٤] أن المراد بالناس هنا البشر كلهم وأنه استحق بذلك أن لا يُرفع أحدٌ عليه، فلما فضّل الله محمدا عليه –عليهما الصلاة والسلام– بما

(١) أخرجه البخاري (١٠٤/٨) برقم: (٦٤٩٧)، ومسلم (٨٨/١) برقم: (١٤٣).
(٢) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١.
(٣) أخرجه البخاري (٨٧/١) برقم: ٣٤٩)، ومسلم (٩٩/١) برقم: (١٦٢).

أعطاه من المقام المحمود وغيره، ارتفع على موسى وغيره بذلك"(١). ومثله قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ﴾ [سورة هود: ٢٧]، فالفعل القلبي (نرى) هو محط النفي، فهم لا يعتقدون أن لهم فضلا. وكذلك قوله: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سورة المائدة: ١١٦] ، فالفعل القلبي (أعلم) هو محط النفي، وأيضا فقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾ [سورة المائدة: ٥٢]، كان الفعل القلبي (نخشى) محط اهتمام المتكلم والمخاطب، وسيتضح أكثر لو أدخلنا عليه النفي أو الاستفهام: هل نخشى أن تصيبنا دائرة؟ ما نخشى أن تصيبنا دائرة. ومعلوم أن محط النفي والاستفهام واحد. وكذلك قوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [سورة الزخرف: ١٩]، فهم اعتقدوا أن الملائكة إناث وهم لم يشهدوا خلقهم، ولو أدخلنا النفي أو الاستفهام لصارت (جعلوا) هي محط الكلام، فـ(ظن) (وما شاكلها من أخواتها الاعتقادية) هي محط النفي في الكلام أيا كان موقعها من الجملة.

وفي حال **تكرر القيد** سواء بأسلوب لغوي يقتضي التعدد كالعطف، أو بتكرار قيد من عين الجنس؛ فإن النفي يتسلط على القيود جميعا –كما سبق–، نحو وصف الله –عز وجل– يحيى –عليه السلام–: ﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا﴾ [سورة مريم: ١٤]، فقد نُفيت عنه الصفتان معا، وكذلك قوله ﷺ: «ثَمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا وَلَا كَذُوبًا وَلَا جَبَانًا»(٢)، فالنبي ﷺ نفى عن نفسه كل هذه الصفات عبر أسلوب العطف، ولو أدخلنا الاستفهام لما صح أن نكتفي بصفة دون الأخرى، بل لا بد من ذكرها كلها: هل كان يحيى –عليه السلام– جبارا عصيا؟ هل كان النبي ﷺ بخيلا وكذوبا وجبانا؟ فهذا دليل على أن محط النفي هذه الصفات كلها.

وبالمجمل، فمحط النفي في الجملة الاسمية الخالية من النواسخ انصب على النسبة

(١) ابن حجر، فتح الباري ٤٨٣/١٣.
(٢) أخرجه البخاري (٢٢/٤) برقم: (٢٨٢١).

الموجودة بين المسند والمسند إليه، ولو انصب على خبر فعل الاستمرار فالمعنى الحاصل من الجملة الإثبات. وأفعال الاعتقاد محط النفي في الكلام أيا كان موقعها من الجملة.

المطلب الثاني: تغير محط النفي بتقديم عناصر الجملة الفعلية أو الاسمية

بتقديم عناصر الجملتين يتغير معنى النفي، وسبب ذلك تغير محطه.

١.محط النفي بتقديم عناصر الجملة الفعلية

أ. محط النفي في تقديم الفاعل المنطقي على الفعل

يختلف المعنى اختلافا كبيرا حينما يتقدم الفاعل المنطقي (القائم بالفعل في العالم الخارجي) على الفعل، نحو: "ما أنا كتبت هذا" فالمقتضى أن الفعل قد وقع، ولكن القضية هي فيمن أوقع هذا الفعل. بينما لو قال: "ما كتبت هذا" كانت القضية في نفي الفعل، ولم يكن الفاعل المنطقي محور القضية. فيُلحظ أن النفي يتسلط على المتقدم، بينما يظل وفيا لآخر قيد في الجملة التي حافظت على رتبها. وذلك في الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [سورة الأنبياء: ٦٢]، فـ"لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له – عليه السلام–، وهم يريدون أن يقر لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان... ولو كان التقرير بالفعل، لكان الجواب: فعلتُ، أو لم أفعل... وإذا قال: (أأنت فعلتَ؟) كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره، ولم يكن منه في نفس الفعل تردد"(١).

ولا يعني هذا أن الجملة "ما أنا كتبت هذا" خرجت من طور الفعلية إلى الاسمية، فـ(أنا) في وظيفتها النحوية ليست فاعلا، بل هي توكيد للفاعل في الضمير التاء، وليس في هذا اختيار للرأي المجيز لتقدم الفاعل النحوي على فعله، كما هو رأي الكوفيين، بل الفاعل النحوي محافظ على موقعه. وقد أورد الجرجاني ثلاثة دلائل لتبيين أن المحط في التقديم لا يمكن أن يكون كالتأخير، كما يلي:

١. رائز التعميم

فلا يمكن أن يقال: "ما أنا كتبتُ شيئا"، "فكان حُلْفا أن تقول: ما أنا قلتُ شعرا قط، وما أنا أكلتُ اليوم شيئا، وما أنا رأيتُ أحدا من الناس؛ وذلك لأنه يقتضي المحال وهو أن يكون هاهنا إنسان قد قال كل شعر في الدنيا وأكل كل شيء يؤكل ورأى كل أحد من الناس،

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ١١٣-١١٤.

فنفيت أن تكونه"[١]. بينما يجوز ذلك في الجملة الثانية أن تقول: "ما كتبتُ شيئا"؛ إذ إن القضية ارتكزت على الفعل فجاز تعميم النفي، وجُعل هذا اللفظ محطا له.

٢. رائز العطف والتعميم

وكذلك لا تقبل الجملة المقدم فيها الفاعل المنطقي العطف بنفي لفاعلين: أحدهما خاص، والآخر عام؛ لأن التقديم يقتضي وجود فاعل لا محالة، فبتقدمه انصب النفي عليه، فالمقتضى يدور حول هُوية ذلك الفاعل لا على وقوع الفعل. وعليه، فلا يصح نقل حيز النفي إلى أي عنصر آخر غير الفاعل المنطقي المقدم. فـ"يصح لك أن تقول: ما قلتُ هذا ولا قاله أحد من الناس، وما ضربتُ زيدا ولا ضربه أحد سواي. ولا يصح ذلك في الوجه الآخر، فلو قلت: ما أنا قلتُ هذا ولا قاله أحد من الناس، وما أنا ضربتُ زيدا ولا ضربه أحد سواي، كان خُلْفا من القول"[٢].

٣. رائز الاستثناء

ومثل ذاك لا تقبل الجملة المقدم فيها الفاعل المنطقي الاستدراك عليها باستثناء، "ولو قلت: ما أنا ضربتُ إلا زيدا، كان لغوا من القول، وذلك لأن نقض النفي بـ(إلا) يقتضي أن تكون ضربت زيدا، وتقديمك ضميرك وإيلاؤه حرف النفي يقتضي نفي أن تكون ضربته فهما يتدافعان، فاعرفه"[٣]. فلا يجوز أن يجتمع محطان اثنان للنفي، أحدهما متأخر هو المستثنى، والآخر متقدم هو المستثنى منه، فلا بد أن ينصَبَّ النفي على أحدهما، ومن هنا وقع الخلل. فما بعد (إلا) يريد الحيز، وينازعه الضمير المقدم. وذلك بخلاف ما لو قال: "ما ضربتُ إلا زيدا". فهنا أخذ المستثنى حيز النفي دون منازعة. وهذا دليل على أن الاستثناء –كما سيأتي– معنى مغاير للنفي لا فرع عنه؛ إذ لا يصح أن يكون الرائز للشيء فرعا عنه.

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٢٤.

(٢) السابق، ١٢٥.

(٣) السابق ١٢٥-١٢٦.

ب. تقديم المفعول وأشباه المفاعيل (من مفعول به، ظرف، حال، تمييز)

في تقديم عناصر الجملة بعضها على بعض ينصبُّ النفي على ما تباشره أداة النفي من كلمات، فما يلي واسم النفي يكون هو محط النفي، ولا يمكن أن يظل المعنى في التقديم كما كان في التأخير، فتقديم المفعول به نحو: "ماخالدا رأيتُ" فيه إثبات ونفي، فهو يثبت من جهة وقوع الرؤية ولكنه ينفي من جهة أخرى كون المرئي خالدا، فالمرئي لا محالة شخص آخر. وذلك بخلاف ما لو تأخر المفعول، كما في: "ما رأيتُ خالدا" فالمتحدث نفى رؤية خالد ولم يعرض لغيره بذكر، فربما يكون رأى غيره، وربما يكون لم ير خالدا ولا شخصا غيره. فقد تكون بنيت على النفي التام، أو بنيت على مزاوجة بين النفي والإثبات ولكن هذا بقي مجهولا لا يمكن القطع به كما في تقديم المفعول.

وكذلك المتحدث في الحال "ما سريعا انتهيتُ" انتهى ولا بد، ولكن تقديم الحال(١) أعطى انطباعا عن شدة استبطائه انتهاءه. فأضفى تلازم النفي والإثبات على الجملة في التقديم قوة لا نجدها في مثل: "ما انتهيتُ سريعا"، وبقيد الحال كان هناك إثبات جزئي ولكنه ليس بقوته كما في الحال المقدمة. فالنفي في تقديم المحط أقوى في التقديم منه في التأخير. ومثله في التمييز قول الشاعر:

وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ(٢)

حيث لا يرى سيبويه جواز هذا الوجه وأوَّله، إلا أنه أضفى من شدة الوجد على الفراق بتقديم التمييز (نفسا) ما لا يكون لو تأخر. فلو قال: ما كان بالفراق يطيب نفسا؛ لانصبَّ النفي على الخبر الذي هو جملة فعلية، الذي هو عامل التمييز (تطيب)، بينما هو في التقديم انصبَّ على التمييز مباشرة. فكان للتقديم والتنكير الذي أعطى معنى الكثرة فضل في قوة المعنى وعمقه لا تكون له في تأخره. فكأن له عدةَ أنفس كلها أبت الرضا بالفراق.

---

(١) النحاة يجيزون تقدم الظرف على متممه، والحال على عاملها فعلا متصرفا أو شبهه من المشتقات، ويمنعون تقدم التمييز على عامله إلا ما روي عن بعض العلماء، كالمبرد والكسائي والمازني. وهم لم يجيزوا تقديم الحال على صاحبها ما لم يكن العامل شبه جملة، ويجوز أن يتوسط التمييز بين العامل ومعموله باتفاق.

(٢) بيت من الطويل للمخبل صدره: أتهجرُ ليلى للفراقِ حبيبَها؟ ينظر: ديوان المخبل السعدي ١٢٤، الخصائص ٣٨٤/٢، شرح المفصل ٧٤/٢، شرح الأشموني ٣٤٩، شرح شواهد الإيضاح ٢٤٩.

ومثله كذلك في الظرف الزماني "ما يوم الخميس سافرتُ"، فالسفر وقع ولكن في غير هذا الظرف. أو المكاني: «مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا»[١] فالصحابي ﷺ نفى شدة الحاجة عن غيره في المدينة، وفائدة تقديم الظرف أنه لم ينف أن يكون شخص أحوج منه فيما سواها، ولا يعنيه إلا أن يبرز شدة فقره في محيطه المكاني -المدينة-، فبتقديمه الظرف المكاني أعطى معنى في النفي عن أن يوجد من هم أحوجُ منه في ذلك المكان ما لا يكون لو تأخر.

٢. محط النفي بتقديم عناصر الجملة الاسمية

أ. محط النفي في تقدم الناسخ على واسم النفي

١. تقديم أفعال الاعتقاد

حين يسبق واسم النفي الفعلَ ويليه الفعل مباشرة فإنه يدخل في معناه، ولكن حالما يتأخر عنه فإنه يتحول إلى إثبات، نحو: "ما أنا أكرمتُ زيدا"، "ما زيدا أكرمتُ"، فالفعل في مثل هذا مثبت لبعده عن أداة النفي. وذا لا يستقيم مع جميع الأفعال، فـ"ما علمتُ أنك جئتَ" تختلف عن "علمتُ أنك ما جئتَ"، ففي الأولى نفي للعلم بالكلية، ولكن في الثانية أقر بعلم وأثبته ولكنه علم مغلوط أو غير صحيح. وهذه من خصائص أفعال الاعتقاد.

ويتضح تغير المقتضى بقوة في "ما علمتُ أنه ذكي" عن "علمتُ أنه ليس ذكيا"، فحين تسلط الواسم على الفعل دخل الفعل في معناه، وحين تقدم الفعل عليه لم يدخل في معناه.

---

(١) أي: ما في المدينة، والمدينة تقع بين لابتين أو حرتين، حرة شرقية وحرة غربية. ونص الحديث: «أتى النبي ﷺ رجل، فقال: هلكتُ! قال: ولم؟ قال: وقعت على أهلي في رمضان. قال: فأعتق رقبة. قال: ليس عندي، قال: فصم شهرين متتابعين. قال: لا أستطيع، قال: فأطعم ستين مسكينا. قال: لا أجد. فأُتِي النبيُ ﷺ بعَرَق فيه تمر، فقال: أين السائل؟ قال: ها أنا ذا. قال: تصدق بهذا. قال: على أحوج منا يا رسول الله؟ فو الذي بعثك بالحق ما بين لابتيها أهل بيت أحوج منا، فضحك النبي ﷺ حتى بدت أنيابه، قال: فأنتم إذا». أخرجه البخاري (٣/٣٢) برقم: (١٩٣٦)، ومسلم (٣/١٣٨) برقم: (١١١١).

٢.تقديم أفعال (كان)

لا تخلف (كان) وأخواتها عما سبق، فإن الجملة "ما أصبحتَ تملك زرعا ولا ضرعا" تفيد أنه كان يريد ذاك فلم يتحقق له ما أراد، و"أصبحتَ لا تملك زرعا ولا ضرعا" تفيد أنه كان يملكها ففقدها. والخلاصة: أنه "إذا وقع الفعل في حيز النفي تسلط عليه، وإن لم يقع في حيزه كان مثبتا ولم يتسلط عليه"(١)، وبالأخص إذا كان فعلا ناسخا.

ب.تقديم الجار والمجرور

والحال في تقديم الجار والمجرور شبيهة جدا بتقديم المفاعيل، قال الجرجاني: "وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب، فإذا قلت: ما أمرتُك بهذا، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرتَه بذلك، ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء آخر، وإذا قلت: ما بهذا أمرتُك، كنت قد أمرته بشيء غيره"(٢). ومثله لو قال: "ما عليك اعتمدتُ"، فالاعتماد قد وقع، ولكن على شخص غير المخاطب. فالمضمون القضوي واحد وهو وقوع الاعتماد، ولكن الاختلاف في تفاصيل هذا الاعتماد.

وفي تقدم الجار والمجرور الذي هو محط النفي في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]، كما في الحديث القدسي: «ولم يكن لي كفؤا أحدٌ»(٣)، علة معنوية؛ "لأنه معقد الفائدة، إذ ليس الغرض نفي الكفء مطلقا، بل نفي الكفء له تعالى، فقدم اهتماما بما هو المقصور معنى، ورعاية للفواصل لفظا"(٤). قال سيبويه: "والتقديم هاهنا والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾ [سورة الإخلاص: ٤]، وأهل الجفاء من العرب يقولون: "ولم يكن كُفُوا له أحدٌ"، كأنهم أخروها حيث كانت غير مستقرة"(٥). فيمكن أن يتسلط النفي على متمم الخبر،

(١) السامرائي، معاني النحو ١٩٤/٣.
(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٢٧.
(٣) أخرجه البخاري (١٠٦/٤) برقم: (٣١٩٣).
(٤) الرضي، شرح الكافية ٢١٠/٤.
(٥) سيبويه، الكتاب ٥٥/١-٥٦.

ولكن بشرط أن يتقدم على متممه وهو الخبر -كما مر في الآية الكريمة-، وفي ذلك يقول الزمخشري: "الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نص سيبويه في كتابه على ذلك، فما باله مقدما في أفصح الكلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، **وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف** فكان لذلك أهم شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه"(١). ولإبراز تلك الأهمية قدم لينصب عليه النفي، بينما لو كان متأخرا كما لو قيل: ولم يكن أحد كفوا له، لانصَبَّ النفي على الخبر (كفوا). وكذلك فقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ﴾ [سورة الفرقان: ٢]، كان محط النفي الجار والمجرور (له)؛ أي: "ما كان لله شريك في ملكه وسلطانه، فيصلح أن يعبد من دونه"(٢)، وكذلك قوله ﷺ: «لَيْسَ للهِ شَرِيْكٌ»(٣)، فـ(لله) هي محط النفي. فمحط النفي في تقدم الجار والمجرور وتأخره ليس واحدا، كما كان في المفاعيل وأشباه المفاعيل. ويوافقه في ذلك تقديم الفاعل المنطقي على الفعل.

٣.محط النفي في تقديم لفظ الشمول (كل)

دخول المسورات على الكلام المعقود على النفي ليس كدخولها على الإثبات، ومما يجدر التنبيه إليه أنه إذا كان في الجملة توكيد ونفيت الجملة فإن النفي ينصرف إلى التوكيد خصوصا، سواء تقدم ذلك التوكيد، أو أضيف ما يدل عليه -مثل (كل)- إلى ما يؤكده، وفي ذلك يقول عبد القاهر: "فمتى نفيت كلاما فيه تأكيد فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصا ويقع له. فإذا قلت: "لم أر القومَ كلَّهم"، أو "لم يأتني القومُ كلُّهم"، أو "لم يأتني كلُّ القومِ"، أو "لم أر كلَّ القومِ"، كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة، وكان حكمه حكم (مجتمعين)... وإذا كان النفي يقع لـ(كل) خصوصا فواجب إذا قلت: "لم يأتني القومُ كلُّهم"، أو "لم يأتني كلُّ القومِ" أن يكون أتاك بعضهم، كما يجب إذا قلت: "لم يأتني القومُ مجتمعين"

(١) الزمخشري، الكشاف ٨١٨/٤.

(٢) القرطبي، جامع البيان ٣٩٦/١٧.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٨٣/٢) برقم: (٩٠١).

أن يكونوا أتوك أشتاتا"[١]. فإضافة التوكيد إلى الجملة المنفية ليس كحال إضافته إلى الجملة المثبتة، فسواء تقدم المؤكد في جملة الإثبات، نحو: "جاءني القومُ كلُّهم/ جاءني كلُّ القومِ" أو تأخر أو أضيف المؤكد إلى ضمير أم لا؛ فالمعنى واحد، وهو شمول الفعل جميع أفراد الفاعلين، وكأن ذا يذكر أن التوكيد من سمات الإثبات البارزة.

بينما في "ما جاءني القومُ كلُّهم/ ما جاءني كلُّ القومِ" فإن النفي في جملة فعلية وأعطى ثبوت المجيء لبعض الأفراد، أما في "القوم كلُّهم لم يجيئوني/ كلُّ القومِ لم يجيئوني" فإن النفي في جملة اسمية وأعطى النفي عن كل فرد؛ إذ إن مجيء (كل) في حيز النفي يختلف عن مجيئها خارجه، ففي تصدر الواسم يشبه أن يكون التوكيد هنا أسلوب الاستثناء في كونه يخرج بعض الأفراد من الحكم السابق الذي هو النفي، فلا بد أن تكون بعض العناصر مثبتة، وحين وقعت (كل) في أول الكلام اصطحبت قوتها الإثباتية التوكيدية ولم يتسلط عليها نفي يزحزحها عن بعض الأفراد، فكان التوكيد شاملا عاما، يقول السامرائي: "إذا وقعت (كل) في حيز النفي أفادت الثبوت لبعض الأفراد، وإذا لم تقع في حيزه اقتضى ذلك النفي عن كل فرد"[٢].

و(كل) إذا وقعت في حيز النفي فإنها تدل على التخصيص لا العموم، فطائفة مخصوصة هي التي نفي عنها هذا المجيء، وطائفة ثبت لها، "ويسمى هذا الأسلوب: "سلب العموم"، بخلاف ما لو تأخر النفي عنها، فقلت في الأمثلة السابقة: كلُّ القوم لم يقم... برفع (كل) فإنها حينئذ للعموم، والنفي هنا مستغرق لكل فرد، ويسمى: "عموم السلب". وقد نقل الزركشي والمرداوي اتفاق أرباب البيان على هذه القاعدة"[٣].

فما عادت (كل) تدل على العموم والشمول بسبب دخولها في حيز النفي، لكن إن تقدمت عليه ولم يتسلط عليها الواسم دلت على العموم، وإن وقعت في حيزه دلت على التخصيص. والتخصيص بطبيعة الحال معنى مغاير للعموم، ولا يجتمع تخصيص وعموم في لفظ واحد.

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٨٠.

(٢) السامرائي، معاني النحو، ١٩٤/٣.

(٣) الريس، القواعد المشتركة بين الأصوليين والنحويين في العموم ٧٥.

وبالمجمل، فالأصل في التقديم أن يكون المقدم هو محط النفي، ولكن في بعض التراكيب يتغير اتجاه المعنى القضوي من النفي إلى الإثبات، كما في أفعال الاعتقاد و(كان) وأخواتها.

ومداولة المعاني بين النفي والإثبات تقتضي أن يقف البحث عند هذه المعاني بحثا عن علاقتها بالنفي.

المطلب الثالث: علاقة النفي بالإثبات والحصر والاستثناء والنهي

في البحث في حدود معنى النفي يتحتم البحث بعلاقته ببعض المعاني المهمة التي تشترك معه في كثير من السياقات والتداولات المقامية، من الإثبات والحصر والاستثناء والنهي.

أ. النفي يحوي معنى الإثبات

يعد الإثبات ألصق المعاني بمعنى النفي وهو قسيمه وفرعه، يقول الرضي: "النفي فرع الإثبات فجرى مجراه، وألحق به"(١). وكما مر، فإذا قال متكلم: "جاء زيد"/ "ما جاء زيد"، فالمحتوى القضوي واحد في النفي والإثبات. وكذلك فإن تأويل النفي لا بد أن يكون إثباتا، فالنفي يحوي محتوى الإثبات القضوي ضمن المحاورة ويزيد عليه معنى النفي.

ب. قوة الإثبات والنفي واحدة

الجمل الخبرية قوتها الإثبات، والاختلاف يكمن في محتوى ذلك الإثبات إن كان موجبا أو سالبا(٢)، فالقوة الجامعة للعملين واحدة، وإنما يكمن الاختلاف في صورة ذلك العمل أو دلالته، فإن كان موجبا فهو الإثبات، وإن كان سالبا فهو النفي.

ج. تسلط النفي الرئيسي على نفي متحقق في جملة لها محل من الإعراب

حين يجتمع نفيان اثنان في جملة واحدة سواء كان النفي صريحا أو ضمنيا فإن المعنى الذي يطفو على سطح الجملة الأصلية هو الإثبات لا غير، وذلك ما يسميه النحاة بـ"نفي النفي، أو نقض النفي"، فإن "النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب الدائم"(٣)، فهو يرجع إليه إذا لحقه نفي مثله، قال ثعلب والمبرد: "العرب إذا جاءت بين الكلام بجحدين كان الكلام إخبارا [إثباتا]. ومثلا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨]، والمعنى حسب هذه القاعدة: إنما جعلناهم جسدا يأكلون الطعام"(٤). ويلحظ

(١) الرضي، شرح الكافية ٢٩٧/١.

(٢) ينظر: المبخوت، إنشاء النفي ٤٩.

(٣) الرضي، شرح الكافية ١٠٦/٢.

(٤) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن ٧٨/٢، الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٧٧/٤.

أن الجملة وإن عقدت على النفي وبنيت عليه إلا أن دلالتها الإثبات، وذلك بسبب دخول نفي آخر، فولد تداخل النفيين إثباتا وزاده قوة أكثر من الإثبات المجرد.

وأما فائدة نفي النفي فلا تنكر أنها تزيد الكلام قوة وتوكيدا، ولكن لا تعارض حقيقة اللغة ودلالات المعاني، ففي اللغة أدوات تدخل على الجملة تسلب واسمات النفي معناها الذي عقدته، ودخولها على الجملة ليس كدخول التوكيد المحض البتة. فلا يمكن أن تتساوى: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [سورة الأنبياء: ٨]، بتوكيد من مثل: ما جعلناهم جسدا يأكلون الطعام قط. فالجملة الأولى التي داخل نفيها النفي أصح معنى وأكثر قوة في غرس معنى بشرية الأنبياء من الجملة الثانية التي تؤيد قالة المنكرين، فبالتأكيد خلق الأنبياء بشرا من أجساد كالبشر! فلا يمكن أن يكون توكيد الكلام بنفي النفي كغيره من الأساليب.

ويمكن توضيح درجات قوة التأكيد في الكلام كما يلي (من الأقل توكيدا):

الكلام المثبت غير المؤكد، ثم الكلام المثبت/ المنفي المؤكد، ثم الكلام المنفي المنقوض نفيه بنفي. ويخرج من درجات التوكيد: الكلام المنفي غير المؤكد.

د. الواسمات ودرجة التوكيد

إذا أحس المتكلم أن لدى المخاطب ترددا أو شكا أو إنكارا لما يقوله، فإنه يعمد إلى تغيير وسائله الخطابية بحسب درجة الإنكار، فإن اعتقد المخاطب بضد خطاب المتكلم اضطر المتكلم إلى رفع العملية الخطابية عبر التوكيد. قال الجرجاني: "وإنما تحتاج إليها [أنّ] إذا كان له [المخاطب] ظن في الخلاف، وعقد قلب على نفي ما تثبت أو إثبات ما تنفي"(١).

ويختلف الإثبات عن النفي في خلو صدره من تعجيم المحل بالواسم. وحين يعمد المتكلم إلى توكيد كلامه المثبت أو المنفي فإن أدواته في النفي أثرى من أدواته في الإثبات، ويمكن إيراد أشهرها فيما يلي:

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٣٢٥.

مؤكدات الإثبات	مؤكدات النفي	مؤكدات مشتركة
إنّ، لام التوكيد قد، نون التوكيد	حرفية: لا النافية للجنس، لما، ما، من الاستغراقية، الباء في جواب ليس	القسم ظاهرا ومضمرا
	ظرفية: قط، أبدا، عوض	التوكيد من التوابع

وهذا يشير إلى ثراء أسلوب النفي حين ازداد بمؤكدات أكثر، وما ذاك إلا لأن النفي استثناء على الأصل، فاحتاج الخروج عن الأصل إلى مزيد توكيد، كما أن المقام في النفي مقام محاورة ورد.

ومما يشترك فيه الإثبات والنفي: التنوع في الدلالة المقامية بنفس الدرجة في كل منهما، بحيث يكون النفي بحسب الإثبات، وكلاهما على سلم واحد في هذا.

هـ. النفي أثرى معنويا من الإثبات

يختلف النفي عن الإثبات في قوة المعنى، فـ"معنى حرف النفي يقتضي نظاميا معنى الإثبات"(١). ووجه هذه القوة كون النفي متضمنا المضمون القضوي الذي للإثبات، وزاد عليه بمعنى سلب المضمون القضوي. كما أنه لا يكون إلا في سياق جواب على استفهام أو إثبات، فالنفي مضمن معنيين: معنى الإثبات والرد عليه.

وهو في توكيد الكلام –حين يتلاحم مع إثبات، أو يجتمع نفيان– أقوى من الإثبات وإن أُكِّد الإثبات، فالنفي في إثبات معنى كمعنى التفضيل أبلغ من الإثبات المجرد أو الإثبات المؤكد، كما في مسألة الكحل، في مثل: "ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينِه الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ"، يقول الرضي: "فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في أعين جميع الرجال، وإنما قلت: جميع الرجال مع أن لفظ "رجلا" في المثال المذكور مفرد؛ لأنه **نكرة في سياق النفي فتكون عامة**"(٢)، ولم تبن هذه الجملة فيما سمع عن العرب إلا على النفي، ويجيز الرضي في رده على من جوز ورودها مثبتة أن يستعمل ما يفيد النفي ضمنيا لا الإثبات، ثم يعود فيورد في الجملة النفي الصريح، يقول: "**والسماع لم يثبت إلا في المنفي، ولا منع**

(١) المبخوت، إنشاء النفي ٧١.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٤٦٧/٣.

أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي وإن لم يكن صريحا فيه، نحو: قلما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل... لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية... فتقول: "ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ"... وذلك أن معنى "ما رأيت كعين زيد": أي: عينا كعين زيد... ومعنى "ما رأيت أحسن منها": أي: أحسن منها ولا مثلها... وقولك: "ما رأيت أحسن من عين زيد": أي: رأيت كل عين أنقص من عين زيد"[١]، فعجزت جملة الإثبات التأويلية أن تبلغ درجة الجملة المنفية في دلالاتها ومضامينها. وذلك مثل قوله ﷺ: «مَا مِنْ أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ أَحَبَّ إِلى اللهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ –يَعْنِي أَيَّامَ العَشْرِ–»[٢]. فاجتمع النفي ولفظ العموم –(من) للاستغراق و(أحد) للعموم– فازداد النفي عموما، أبلغ مما لو كان إثباتا مجردا أو إثباتا مؤكدا. فلا أيام أفضل في العمل الصالح من أيام العشر.

وخلاصة الأمر: أن النفي والإثبات لا ينفكان بعضهما عن بعضهما في جملة تأويلهما وفي المضمون القضوي، وأن النفي جاء فرعا عن الإثبات، فهو مضمن الإثبات في إطار المحاورة لابد، ولعل سبب ذلك اشتراكهما في المقتضى.

٢.علاقة النفي بالحصر

لا يعد الحصر معنى من معاني الكلام، بل هو معنى فرعي متكون من عدة تراكيب، كالتقديم، والنفي والإثبات... إذ ينشأ عبر أسلوب الحصر للنفي معان لا تكون بغيره من الأساليب.

أ. معنى الحصر يعطي الإثبات المؤكد

علاقة الحصر بالنفي متينة، وقوام استقامة المعنى وتأديته غرض الحصر: ما يدور في بنية الجملة من تلازم بين معنيي الإثبات والنفي. ف"تركيب القصر يمثل دائما بنية تأليفية تحلل إلى إثبات ونفي، أما تركيب النفي فهو –بحكم التقاول– بنية ترديدية تشير إلى بنية الإثبات"[٣]، فلا يصح النظر إلى النفي خارج إطار الجملة منفردة والمقام، فالنفي رد لكلام

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٤٦٩/٣.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠/٢) برقم: (٩٦٩).

(٣) المبخوت، إنشاء النفي ٢٠٥.

أو توهم، يقتضي أن يكون في سياق محاورة ومداولة ومقاولة. وعليه؛ فالحصر حينئذ أبلغ وأقوى في إيصال المعنى وتبليغه من النفي المجرد. يظهر ذلك بوضوح في كل ما كان الحصر فيه معتمدا على معنى النفي أو شبهه المتقدم. أما ما كان النفي فيه غائبا عن سطح الجملة فإن تأويل معناها وتفسيره لا بد أن يكون مستندا على النفي استنادا أساسا، وربما يستعان بمعنى الإثبات.

وعليه؛ فالكلام المنفي محمل معنى الإثبات مع النفي، ويعطي معنى النفي، أما الكلام المحصور فهو محمل معنى الإثبات مع النفي، ويعطي الإثبات المؤكد بأقوى درجاته.

ب. معنى الحصر فيه نفي استغراقي

وجه كون الكلام المحصور أقوى درجات الكلام المؤكد اعتماده على تلازم معنيي النفي والإثبات، بحيث تصبح درجة النفي فيه عالية، وهو النفي الاستغراقي. فقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [سورة طه: ٩٨] يتكون تأويله من النفي والإثبات (ما لكم من إله إلا الله)، فميزة استعمال (إنما): "أنه يعقل منها إثبات الفعل لشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، بخلاف العطف. وإذا استقريت وجدتها أحسن ما تكون موقعا، إذا كان الغرض بها التعريض بأمر هو مقتضى الكلام بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [سورة الزمر: ٩]، فإنه تعريض بذم الكفار"(١). وقد علل الجرجاني سبب قوتها لغرض التعريض "أن هذا التعريض إنما وقع بأن كان من **شأن (إنما) أن تضمن الكلام معنى النفي**"(٢).

وأيضا فقوله ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ»(٣)، يؤول بالنفي والاستثناء (ما أنا إلا قاسم). وفائدة الحصر أنه يمحو كل ما يتبادر إلى ذهن المخاطب من قدرة النبي ﷺ على العطاء، فقد كان الصحابة لفرط اعتقادهم في هدايته ﷺ يرون أنَّه يقسم ويعطي، ولذا بين لهم ﷺ أنه لا يملك إلا القَسْم أما العطاء فمِن الله تعالى. ومثله قوله ﷺ: «إِنَّمَا بَنُو المطَّلِبِ

(١) القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة ٣٩/٣.

(٢) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٣٢٥-٣٢٦.

(٣) أخرجه البخاري (٨٤/٤) برقم: (٣١١٤)، ومسلم (١٦٩/٦) برقم: (٢١٣٣).

وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ»[١]. ولا يخفى أن حصر الموصوف بالصفة أقوى في بيان اتصاف الموصوف بالصفة. وفي الحصر بـ(إنما) مزية محاولة اختزال الصفات في صفة واحدة، كقوله ﷺ: «إِنَّمَا النَّاسُ كَالإِبِلِ المِائَةِ لا تَكَادُ تَجِدُ فِيْهَا رَاحِلَةً»[٢]، فأغنت صفة واحدة عن سرد باقي الصفات. ولما رجف جبل أحد بالنبي ﷺ ومن معه زجره: «اثْبُتْ أُحُدُ! فَإِنَّما عَلَيْكَ نَبِيٌّ وَصَدِّيْقٌ وَشَهِيْدَانِ»[٣]، فسكن الجبل، وكان الحصر هنا أبلغ من الإثبات المجرد، بطريقتين: بذكر (إنما)، وبتقديم الجار والمجرور.

أما في "ما شاعر إلا المتنبي"، "ما المتنبي إلا شاعر" فإن الحصر نشأ من اجتماع النفي مع (إلا). ووقوع الصفة أو الموصوف في حيز النفي يختلف عن وقوعه في حيز الاستثناء. ففي الأولى كأنما نُفيت الشاعرية عن كل أحد سوى المتنبي، فحصرت الصفة على الموصوف على سبيل المبالغة في المدح، وذلك بخلاف الثانية ففيها حصر موصوف على صفة، ودلالتها: أنه لم يبق من صفات المتنبي شيء غير شاعريته، فصارت ذما. ومثل ذلك قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [سورة آل عمران: ١٤٤]؛ فلا يصح قلبها "وما رسول إلا محمد". ومن ههنا يعرف أن النحاة حين أوجبوا لزوم المبتدأ والخبر مكانهما حال الحصر، كان ذلك محافظة على المعنى أن يختل أو يضطرب.

ج. الحصر بالتقديم

الحصر بالتقديم ليس خاصا بالنفي، لكن إن كان بالنفي فهو لنفي الاختصاص كما في قوله:

وَمَا أَنَا وَحْدِيْ قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ[٤]

أي: ما اختصصت بقول هذا الشعر وحدي كلَّه دون الناس، فالشعر مقول ومثبت، والنفي

---

(١) أخرجه البخاري (٩١/٤) برقم: (٣١٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٤/٨) برقم: (٦٤٩٨)، ومسلم (١٩٢/٧) برقم: (٢٥٤٧).

(٣) أخرجه البخاري (٩/٥) برقم: (٣٦٧٥).

(٤) صدر بيت من الطويل للمتنبي، عجزه: وَلَكِنْ لِشِعْرِي مِنْكَ في نَفْسِهِ الشّعْرُ. ينظر: ديوان المتنبي ١٥٨/٢، شرح شافية ابن الحاجب ٨٧/٢، الإيضاح في علم النحو ١٤٦.

لكون الشاعر القائل له كله وحده[١]، فتقديم المسند إليه هنا يفيد قطعا ثبوت الفعل، ويزيد معنى نفي حصره واختصاصه بالفاعل المنطقي المقدم. وقد مر تفصيل ذلك.

وأما الإثبات، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة: ٥]، حيث قدم المفعول لحصر هاتين العبادتين في المعبود دون غيره حصرا حقيقيا، فإن تأويلها: لا نعبد غيرك ولا نستعين إلا بك. فقد بنيت جملة التفسير على النفي. ومن الخطأ تأويلها بجملة إثبات، مثل: "نستعينك ونعبدك"؛ إذ يحتمل أن المتكلم يستعين بالله ويستعين بغيره، ويعبد الله ويعبد غيره، وذا هو الشرك بعينه الذي هو نقيض قصد الشارع المتكلم.

وبالمجمل، فإن أسلوب الحصر ليس فرعا عن الكلام المعقود على النفي، بل هو متكون من أسلوبين: الإثبات والنفي، وجملة تأويله إن اختفى النفي عن سطح الجملة لا بد أن يكون في عمقها. فاجتماع معنيي الإثبات والنفي بأساليب معينة هو الذي أنشأ معنى الحصر، ولذلك لا يمكن أن يقال: إن أسلوب الحصر كلام معقود على النفي، ولا يكون معنى أساسيا من معاني الكلام.

٣.علاقة النفي بالاستثناء

وكما مر في الفصل الثاني فلا يمكن أن يكون رائز الشيء هو الشيء، بل هو خارج عنه.

أ. الاستثناء إخراج كالنفي

الاستثناء "هو إخراج الشيء مما دخل فيه هو وغيره بلفظ شامل لهما. أو إدخال فيما خرج عنه هو وغيره بلفظ شامل لهما"[٢]، فهو إخراج ما بعد أداة الاستثناء عن حكم ما قبلها، حيث ينقض بهذا الإخراج عموم المعنى السابق. وذا يذكر بمبدأ عمل معنى النفي من حيث هو إخراج للمنفي عن الأصل وهو الإثبات. فـ"الاستثناء نوع من الإنشاء الفرعي الذي لا يكون مقصودا لذاته، وأنه إحداث لمعنى بواسطة الحرف، وهو في ذلك شبيه بالإنشاء

(١) ينظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز ١٢٥.

(٢) السيرافي، شرح كتاب سيبويه ٤٧/٣.

الذي يقع بالحروف"[١]. فالاستثناء طارئ على المعنى كالنفي وهو ينعقد من تعاون معنيي الإثبات والنفي، فلا يصح أن يكتفى بمعنى دون الآخر، وإلا لما تركب معنى الاستثناء.

ب.معنى الإثبات الذي يضيفه الاستثناء غير الموجب العام

حين يعقد الكلام على نفي مستغرق عام، ثم يستدرك عليه بجملة استثناء فإن العموم يضيق، وينقلب النفي العام المستغرق إثباتا للمستثنى، فيصح حينئذ عكس العموم، فيصير إثباتا عاما لكل أجزاء المستثنى، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [سورة الأعراف: ٦٥]، فـ(ما لكم من إله) نفي مستغرق بـ(من) لا يصح الوقوف عليه والاكتفاء به. و(غيره) إثبات مستغرق لجميع أجزاء الألوهية في نوع من الآلهة المستثناة وهو الله.

ومثله قوله ﷺ: «لا صَلَاةَ إِلَّا بِطُهُورٍ»[٢]، فهو حكم "على كل فرد من أفراد الصلاة بنفي الأجزاء حالة عدم الطهارة، فإذا استثنينا وقلنا: "إلا بطهور"، فالتقدير أيضا الحكم على كل فرد من تلك الأفراد التي حكم عليها قبل (إلا) بعد (إلا)، بأنها تُجْزئ مع الطهور، فيتعين القول بالثبوت لكل فرد بعد (إلا)، كما كان النفي في كل فرد قبل (إلا)"[٣]، فـ"لا صلاة" نفي لجميع أجزاء الصلاة، و"إلا بطهور" إثبات لجميع أجزاء تلك الصلاة مع الطهور.

"لا صلاة إلا بطهور" حكم علق بشرط، وهي تعني: لا صلاة عند عدم الطهور، لكن لا تعني وجود صحة الصلاة عند وجود الطهور. فالطهور جزء من الصلاة، ولا يعني وجود جزء وجود كامل الأركان، وإنما استل هذا الجزء وأولي العناية لكونه أمرا مهما لا تتحقق الصلاة بدونه. "إذا تقررت حقائق هذه الأمور، وأن الشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم، ظهر أن قول العلماء: الاستثناء من النفي إثبات ليس على إطلاقه، وأن هذا العموم ليس مرادا، بل يريدون ما عدا الشروط... فإذا قلنا: "لا صلاة إلا بطهور"، حكمنا بعدم صحة الصلاة عند

---

(١) ميلاد، الإنشاء في العربية ٢٣٠.

(٢) لم أقف عليه بهذا اللفظ؛ وأقرب ما وقفت عليه ما رواه الطبراني في المعجم الكبير (٧٥٥)، والمعجم الأوسط (١١١٥) بلفظ: «لا صلاة إلا بوضوء». وأصل الحديث في صحيح مسلم (٢٢٤) بلفظ: «لا تقبل صلاة بغير طهور».

(٣) القرافي، الاستثناء ٤٦٢.

عدم الطُهور الذي هو شرط، ولا نحكم بوجود صحة الصلاة عند وجود الطهور؛ لأنه شرط، وكذلك «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِّيٍّ»[١]"[٢]. فالإثبات الذي ينشأ عن الاستثناء المنفي ليس إثباتا كليا دائما، كما سيأتي في الأداة (غير)، لكنه في الاستثناء غير المستغرق إثبات ما لم يكن المستثنى شرطا.

ويمكن أن يلخص الاستثناء المستغرق ما لم يكن المستثنى شرطا، كما يلي:

نفي مستغرق في جملة مع استثناء مستغرق بالجزء المراد: إثبات أقوى من الإثبات المؤكد.

ج. الاستثناء بـ(غير)

(غير) في الاستثناء اسم لا حرف مثل أغلب أخواتها، ولكن ليس ذا الاختلاف الوحيد، فإن المعاني أيضا تتباين بينها وبين أم بابها، كما يأتي:

ففي نحو: "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ" إخراج موجب من غير موجب، حيث عقد الكلام على نفي عام أخرج منه المستثنى وأثبت له المجيء وكان المستثنى (زيد) محط الاستثناء. بينما في "ما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ" انصب الاستثناء على الأداة (غير). "ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني غير زيد، فإنما في هذا دليل على أن الذي هو غيره لم يأتك، فأما زيد نفسه فلم تعرض للإخبار بإثبات مجيء له أو نفيه عنه، فقد يجوز أن يكون قد جاء وأن يكون أيضًا لم يجئ"[٣]. فمعنى الجملتين:

١.ما جاءني أحد إلا زيد: زيد جاءني بينما لم يجئ أحد غيره، فزيد هو محط الجملة.

٢.ما جاءني أحد غير زيد: غير زيد ما جاءني. وزيد لا يعلم أجاء أم لا، فربما جاء ولم يكن معه غيره، وربما لم يجئ وجاء غيره. فزيد كان عرضا في الجملة ولم يتعرض له بإثبات حكم أو نفيه.

وهذا الفرق المعنوي الدقيق يذكر بوجاهة حكم النحاة على (غير) وجعلها محط الاستثناء، ورفعها إلى مقام المستثنى بـ(إلا)، وعقد الموازنة بينها وبين (إلا)، فلم يكن نظر النحاة منصبا

---

(١) أخرجه أبو داود الطيالسي (٤٢٢/١) برقم: (٥٢٥).

(٢) القرافي، الاستثناء ٤٦٦-٤٦٧.

(٣) ابن جني، الخصائص ١٧٠/١.

على اللفظ دون المعنى، بل كان المعنى هو الذي يرسم الحدود الصناعية النحوية.

ويزيد الجرجاني هذا النظر إلى القرب بين (غير/ إلا) بيانا بإجراء رائز العطف بـ(لا)، فلا يجوز أن يعطف على اسم زيد في الاستثناء بـ(غير/إلا) اسم آخر، يقول: "ولا يصح أن تقول: "ما جاءني غير زيد لا عمرو"، كما لم يجز: "ما جاءني إلا زيد لا عمرو"[١]؛ وذلك لأن النفي كان عاما، فلا يصح العطف بجزء من هذا العموم على المستثنى.

د. الاستثناء نقض جزئي للمعنى

تدخل (إلا) على معاني الكلام فتفيد نقض جزء من معناه، كما مر. فإذا كان القسم مثلا منفيا دخلت ناقضة معنى النفي فيه، وليس نقضا عاما كما يفيده نص الرضي التالي -إن صح الفهم عنه-، بل هو نقض لجزء من معنى النفي. "و(إلا) لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم"[٢].

فمثل جملة: "والله لا أصلي إلا لله" قسمٌ جوابه نفي انتقض جزء من معنى القسم الذي محوره النفي في جواب القسم. فهو أقسم أن لا يصلي، ثم استدرك منتقضا قسمه ونفيه وأخرج منهما الصلاة لله، وبقي معنى القسم لنفي الصلاة لغير الله. فهي بهذا أبلغ من مجرد القسم على أنه يصلي لله لو قال: "والله سأصلي لله"، فليس ثمة معنى لحصر عبادة الصلاة، فربما يصلي لغير الله! فأفاد دخول الاستثناء على القسم في الجواب المنفي توكيد ذلك الجواب، وقلب الجزء المخرج منه إثباتا، وحصر الفعل على ما بعد (إلا).

هـ. تعدد المعاني المستثنى منها وحيز النفي

دخول الاستثناء ينقض جزءا من المعنى في الجملة قبله، سواء كانت نفيا أو شرطا أو قسما...الخ، ولا يغير ذلك الحكم تعدد المعاني في الكلام وطول الجملة، فالاستثناء يطال كل هذا المعاني بنوع من التضييق، فالمستثنى خرج عن عموم الكلام قبله بكليته، نحو: "إن أعطاني أحدٌ مالا فلن آخذه إلا من عمرو"، ففيه استثناء من النفي الواقع جواب الشرط، ونحو: "أقسم أني لن أؤمن بكل إله إلا الله" استثناء من جملة جواب القسم المنفية. ويبقى الاستثناء من أوسع المعاني دورانا في الكلام، وتصرفا في غيره من المعاني، ويلحظ أن النفي

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٣٤٩.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٢/١٤٠-١٤١.

هنا يتسلط على آخر قيد عند تعدد القيود، وهو المستثنى -كما مر قبل-. وبالمجمل؛ فالاستثناء ليس فرعا عن النفي، بل هو رائز من روائز النفي، والنفي جزء معناه.

٤.علاقة النفي بالنهي

لكل من النهي والنفي حدود تمايز كلا منهما، وإن كان النهي شبيه النفي المقرب.

أ. النهي طلب كف عن إيقاع فعل

بحسب ظروف المقام يعبر عن النهي بمصطلحات متنوعة، ومعناه طلب ترك الشيء، والأصل أن يكون من الأعلى إلى الأدنى، فإن كان من المثيل لمثيل في المنزلة فهو التماس، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى فهو دعاء ومسألة. وبالمجمل فالأداة واحدة والمعنى واحد. وفي ذلك يقول المبرد(١): "والدعاء يجري مجرى الأمر والنهي، وإنما سمي هذا أمرا ونهيا وقيل للآخر طلب للمعنى، **فأما اللفظ فواحد**، وذلك قولك في الطلب: "اللهم اغفر لي"، و "لا يقطع الله يد زيد" و"ليغفر لخالد"، فإنما تقول: سألت الله ولا تقول: أمرت الله، وكذلك لو قلت للخليفة: "انظر في أمري؛ أنصفني"، لقلت: "سألته" ولم تقل: "أمرته"(٢).

فالنفي خبر، والنهي طلب، والنهي يؤدى بأداة واحدة متلوة بالمنهي عنه، وهي (لا) الناهية، بخلاف النفي الذي له عدة أدوات، وهو يتحقق بـ(لا) الناهية المختصة بالجملة الفعلية الجازمة. وقد يؤدى بفعل مثل: "ينهى، أنهى"، وهو نهي ضمني، ولكن ذلك قليل.

ب. خروج النفي إلى النهي

ومن تداخل المعاني تضمين (لا) النافية معنى النهي، وذلك كقوله ﷺ: «لا يُشِيْرُ أَحَدُكُمْ عَلَى أَخِيْهِ بِالسِّلاحِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي لَعَلَّ الشَّيْطَانَ يَنْزِعُ فِي يَدِهِ؛ فَيَقَعَ فِي حُفْرَةٍ مِن النَّارِ»(٣).

---

(١) المبرد، المقتضب ٤٤/٢.

(٢) الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٨٧١/٢.

(٣) أخرجه البخاري (٤٩/٩) برقم: (٧٠٧٢) ومسلم (٣٣/٨) برقم: (٢٦١٦).

قال النووي: "وهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا﴾ [سورة البقرة: ٢٣٣]، وقد قدمنا مرات أن هذا أبلغ من لفظ النهي"(١).

ومثله قوله ﷺ: «لا يصلّي أحدُكُم في الثَّوبِ الواحدِ ليس على عاتقَيْهِ شيءٌ»(٢). وقوله ﷺ: «لا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيُحْفِهِمَا أَوْ لِيُنْعِلْهُما جَمِيْعًا»(٣). وقوله ﷺ: «لا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمُ المَوْتَ؛ إِمَّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ يَزْدَادُ، وَإِمَّا مُسِيْئًا فَلَعَلَّهُ يَسْتَعتِبُ»(٤)، ففي هذه الشواهد جاء الفعل المضارع "يصلي"، "يمشي"، "يشير"، "يتمنى" بعد (لا) نافية؛ لغرض النهي، ولم تجزم (لا) ما بعدها، وبقي عمل النهي مفهوما من مضمون الجملة.

ونقل ابن حجر في شرحه للحديث الأول قول ابن الأثير: "كذا هو في الصحيحين بإثبات الياء، ووجهه أن (لا) نافية، وهو خبر بمعنى النهي"(٥). وذا يذكر بجواز اجتماع أكثر من غرض واحد في العمل المعقود على معنى واحد، ففي الكلام المعقود على النفي لا يكون النفي هو المقصود دوما، فتارة يكون الغرض توكيد الإثبات وتارة النهي ولكن بأسلوب أبلغ من مجرد التوكيد أو النهي. فالعلة التي لأجلها تتدثر المعاني بأثواب بعض أن تكون أشد وقعا مما لو جاءت صريحة بألفاظها. ومما يدلل على وجاهة رأي النحاة في عد النفي هو المشبه به بدرجة أعلى من النهي: أنه لا يمكن أن يأتي نهي بمعنى النفي، فلا يمكن عكس المسألة.

ج. النهي كالنفي في الحيز وفي حق الصدارة وفي غالب أحواله

ومما يشترك فيه معنى النهي مع النفي أن النهي كالنفي في حق تصدره الكلام، وفي محط النهي، وفي انعقاده بواسم شبيه لأم باب النفي (لا)، وفي نقض عمومه بـ(إلا). فالنهي كالنفي في تسلطه على القيد، وكونه في تعدد القيود يقع على آخر قيد، ففي قوله: ﴿لَا تَقْرَبُوا

(١) النووي، شرح مسلم ١٧٠/٦.
(٢) أخرجه البخاري (١٢١/٧) برقم: (٥٦٧٣)، ومسلم (٦٥/٨) برقم: (٢٦٨٢).
(٣) أخرجه البخاري (١٥٤/٧) برقم: (٥٨٥٥)، ومسلم (١٥٣/٦) برقم: (٢٠٩٧).
(٤) أخرجه البخاري (١٢١/٧) برقم: (٥٦٧٣)، ومسلم (٨ /٦٥) برقم: (٢٦٨٢).
(٥) ابن حجر، فتح الباري ٤٧١/١.

﴿ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾ [سورة النساء: ٤٣] تسلط النهي على آخر قيد في الجملة وهو الحال في ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ﴾، ففهم أن النهي عن قربان الصلاة قيد بحال السكر، ولو وقف على الجملة من دون الحال لاضطرب المعنى. وفي قوله ﷺ: «لا يَصُومَنَّ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الجُمُعَةِ»(١)، وقوله: «لا يَطْرُقْ أَهْلَهُ لَيْلًا»(٢) تسلط على قيد الظرف. وفي قوله ﷺ: «لا تَجْلِسُوا عَلَى القُبُورِ»(٣)، و«لا يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ امْرِئٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ»(٤) تسلط النهي على شبه الجملة، إلا أن النهي عن الحلب نهي عام دل على الشمول بلفظ (أحد)، فخصص بمحط النهي: "بغير إذنه"، فأفاد إباحة حلب ماشية الآذِن.

وفي " لا تضرب القومَ كلَّهم"، و"لا تضرب كلَّ القومِ" شمول وعموم لمعنى النهي، كما النفي. يقول الجرجاني: " تُجري النهي هذا المجرى فتقول: "لا تضرب القوم كلهم"، على معنى لا تضرب واحدا منهم... فإذا قال ذلك لزمه أن يحيل قول الناس: "لا تضربهما معا، ولكن اضرب أحدهما" و"لا تأخذهما جميعا، ولكن واحدا منهما"، وكفى بذلك فسادا"(٥). فبرائز الاستدراك بين فساد المعنى في انفراد جزء من النهي المؤَكَّد بالتوكيد. وفي قوله ﷺ: «لا تَبِيْعُوا الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ»(٦) نهى عن بيع الذهب بالذهب إلا أن يكون مماثلا مقابضة، والنهي هنا تسلط على ما قبل (إلا)، فجاءت (إلا) ناقضة لعموم معنى النهي مخصصة له.

والخلاصة، فالنهي ليس نفيا، وإن كان مشبها به في الحيز والصدارة وغالب أحواله، وهو يتناوب مع النفي في إجازة بعض التراكيب، كمجيئه قبل أفعال الاستمرار، وهو في مرتبة معاني الكلام أقل من النفي، فهو مشبه بالنفي، ويجوز أن يكون نهي بأسلوب النفي ولا يصح العكس.

---

(١) أخرجه البخاري (٣/٤٢) برقم: (١٩٨٥) ومسلم (٣/١٥٤) برقم: (١١٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (١/٩٦) برقم: (٤٤٣)، ومسلم (٢/١٥٥) برقم: (٧١٥).
(٣) أخرجه مسلم (٣/٦٢) برقم: (٩٧٢).
(٤) أخرجه البخاري (٣/١٢٦) برقم: (٢٤٣٥) ومسلم (٥/١٣٧) برقم: (١٧٢٦).
(٥) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٢٨١.
(٦) أخرجه البخاري (٣/٧٤) برقم: (٢١٧٥)، ومسلم (٥/٤٥) برقم: (١٥٩٠).

خلاصة المبحث الأول

محط النفي هو المسند إذا خلت الجملة الفعلية والاسمية من القيود، وإن وجدت فالأصل أن يتوجه النفي إليها، وأن يقع للأخير عند تزاحمها. وهذا لا ينفي أن ثمة مركبات يؤتى بها بالقيد وينصب النفي على المسند، ولكن الأصل أن يكون القيد محط النفي. ولو تكرر القيد بالعطف فإن النفي يتسلط على القيود جميعا. وإذا وقع تقديم فلا بد أن ينصب النفي على المتقدم. والأصل في التقديم أن يتغير محط النفي دون المساس بالمعنى الأساسي للجملة وهو النفي، لكن في بعض التراكيب يتغير اتجاه المعنى من النفي إلى الإثبات، كما في أفعال الاعتقاد و(كان) وأخواتها. و(كل) إن تقدمت على النافي دلت على العموم، وإن وقعت في حيزه دلت على التخصيص.

النفي مضمن الإثبات لا بد، لا في الجملة الواحدة بل في إطار المحاورة، ولعل سبب ذلك اشتراكهما في المقتضى، والنهي ليس نفيا وإن كان شبيها به، وكذلك الحصر، فإنه ليس نفيا وليس معنى من معاني الكلام الرئيسة، وهو مؤول بالنفي. والاستثناء ليس نفيا، بل هو رائز من روائز النفي، والنفي جزء معناه.

المبحث الثاني: علاقة النفي بأقسام معاني الكلام: الواجب وغير الواجب، الخبر والإنشاء

ظلت مسألة تصنيف معاني الكلام من أهم ما يشغل بال العلماء منذ تباحثوا في شأن اللغة، ومازال السؤال حول تصنيف هذه المعاني ومعرفة حدودها وما تشترك فيه وتختلف فيه قائما. وسيُناقش في المطلب الأول تصنيف النفي في نظرية الواجب وغير الواجب، وفي المطلب الثاني سيناقش تصنيفه في نظرية الخبر والإنشاء.

المطلب الأول: علاقة النفي بالواجب وغير الواجب

في بدايات النحو العربي ظهرت بعض التصنيفات لمعاني الكلام، جعلت تلك المعاني في جدولين متقابلين. ولعل أول تلك التصنيفات ما كان في كتاب سيبويه تحت نظرية "الواجب" و"غير الواجب"، وثمة معان تتردد بين القسمين، فهي عند سيبويه ثلاثية: معان واجبة، معان غير واجبة، معان تتردد بين الوجوب وغير الوجوب. وهو تصنيف أولي اعتمد مدة ثم ظهر بعده نظرية أخرى تحت مرجعية مغايرة: هي نظرية الإنشاء والخبر، وستكون محور المطلب القادم.

أ. النفي واجب أم غير واجب؟

ويقصد بـ"الواجب": "الشيء الثابت عند المتكلم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يعد المتكلم بإيقاعه"(١)، أما غير الواجب فهو "ما لم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله، أو ما جهل المتكلم وقت وقوعه"(٢).

وبهذا يكون النفي في القسم الآخر: "غير الواجب"؛ فهو غير واقع في الخارج. ويمكن أن نجمل المراد بهذين المصطلحين في أن: الواقع في الخارج/الموعود به: هو الواجب، كأفعال الاعتقاد الدالة على اليقين، والفعل الماضي.

---

(١) المرشد، الواجب وغير الواجب ٥٢.

(٢) السابق ٥٧.

غير الواقع في الخارج/ أو المجهول وقوعه: هو غير الواجب، كالأمر والدعاء والاستفهام...

والذي يعني البحث هنا تصور علاقة النفي بالوقوع، سواء باعتقاد المتكلم أو الخارج، ولم يتفق الباحثون والعلماء من لدن سيبويه على رأي في هذا بحسب فهمهم لمعنى الثبوت؛ فإن اعتدوا باعتقاد المتكلم بالوقوع فهو واجب، وإن لم يعتدوا به فهو غير واجب، فالنفي اعتقاد واقع من المتكلم بنفي الخبر أو العلم به، لكنه في الإحالة الخارجية على الواقع إخبار بشيء غير واقع. فهل ينظر إلى ثبوت الاعتقاد أو إلى الإحالة الخارجية أو إليهما معا؟ اختلفت تصورات المعاصرين لهذا، فخالد ميلاد رد النفي إلى قسم الواجب، بناء على ما ارتآه من أن الواجب هو ما ثبت في اعتقاد المتكلم، ويكون النفي عنده واقعا وقوعا سالبا: "فقد يكون بإمكاننا بطريق الاستلزام أن ندرج النفي ضمن الواجب من الكلام"(١)، وقال: "الواجب بمفهوم الثابت وذلك إذا كان الكلام صادرا عن اعتقاد المتكلم بثبوت شيء لشيء على سبيل الإيجاب أو النفي أو التحقق أو الترجح"(٢)، وذلك في سبيل تركيزه على نظرية "الخبر والإنشاء" في محاولة للتقريب بينها وبين نظرية "الواجب وغير الواجب"، فهو يرى أن نظرية "الخبر والإنشاء" وليدة نظرية "الواجب وغير الواجب". ويمكن أن يرى ذلك في مثل قوله: "ولعل الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب هو ترجمة دقيقة للفعل غير الواجب"(٣). ويرى المبخوت والمجدوب أن النفي من غير الواجب لا من الواجب، وردا على ميلاد تأويله(٤). وفي أكثر من موطن من الكتاب صرح سيبويه بأن النفي غير واجب، يقول سيبويه: "وهي حروف النفي شبهوها بحروف الاستفهام حيث قدم الاسم قبل الفعل؛ لأنهن غير واجبات"(٥)، ولم يوافقه المبرد على ذلك فهو يراه واجبا، يقول: "النفي إنما يكون على جهة

(١) ينظر: ميلاد، الإنشاء في العربية ١٧-٧٢.

(٢) السابق ٢١٦.

(٣) السابق ٢٤٢، وينظر أيضا: ٢١٦-٢٢٢.

(٤) ينظر: المبخوت، إنشاء النفي ٤٧، المجدوب، ملاحظات على علاقة النفي بثنائية الواجب وغير الواجب ٤.

(٥) سيبويه، الكتاب ١٤٥/١.

ما كان موجبا، فإنما أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلا" [١].

ب. النفي أضعف معاني غير الواجب

ومع ذلك فالنفي عند سيبويه أضعف معاني غير الواجب التي لها صدر الكلام؛ لأنه يتحقق بالجملتين الاسمية والفعلية ولا يختص بالجملة الفعلية، فمعنى غير الواجب ألصق بالجمل الفعلية من الجمل الاسمية التي تحمل معنى الدوام والثبوت، بل إن النفي أولى أن يتحقق بالجملة الاسمية لا الفعلية إذا وقع بعد حرف النفي اسم ثم فعل[٢].

ج. المحمول على النفي كالنفي في غير الوجوب

ويلحق بحروف النفي في مصطلح "غير الواجب" ما حمل على النفي من ألفاظ نكرة دالة على العموم، كـ"أحد، كرّاب، كتيع"...الخ، "فغير الواجب هو ما لم يقع أو ما لا يعلم المتكلم بوقوعه، فناسب هذا المعنى اختصاص غير الواجب بالنكرات؛ لأن مواضع الإبهام والغموض في معاني غير الواجب كثيرة"[٣].

ويلحق بها كذلك الألفاظ الدالة على القلة، كـ"قلّما، وأقل، وقلّ"، والحرف (ربّ)؛ حملا منهم معنى القلة على معنى الانتفاء والزوال. قال سيبويه: "وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلا عمرو؛ لأن هذا الموضع إنما ابتدئ مع معنى النفي"[٤]، قال ابن جني: "ألا ترى أن الشيء إذا قلّ قارب الانتفاء؟"[٥]. وقد رد النحاة الفعل (قل) بعد دخول (ما) إلى حكم الحرف[٦]، ففقد أهم خصائص الفعل؛ حيث لا يدخل الفعل على فعل مثله، ولا فاعل له، ومعلوم أنه لا بد لكل فعل من فاعل، فاقترب بذلك من خصائص الحروف. قال ابن جني: "وجاز عندهم إخلاء الفعل من الفاعل لما دخله من مشابهة حرف النفي"[٧].

---

(١) المبرد، المتقضب ٨/١.

(٢) ينظر: المرشد، الواجب وغير الواجب ٢٢٤/٢١٩.

(٣) ينظر: السابق ٢٢٢-٢٢٣.

(٤) سيبويه، الكتاب ٣١٨/٢.

(٥) ابن جني، الخصائص ٤٨٢/١.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ١١٥/٣.

(٧) ابن جني، الخصائص ٤٨٢/١.

ومثل ذلك (رب) فقد شابهت (لا) التي لنفي الجنس، وذلك بأنها وضعت للتقليل الذي يشبه النفي، فاستحقت (رب) الصدارة حملا على (لا).

والخلاصة أن:

النفي: غير واجب.

الألفاظ النكرة الدالة على العموم: غير واجبة.

ألفاظ التقليل و(رب): غير واجبة.

فمعنى النفي وما ألحق به من النفي الضمني في التقليل معنى غير واجب، متحقق بالحرف في أصل الوضع، وما تحقق بالفعل أو الاسم فهو محمول على الحرف. وبين النفي وغيره من المعاني غير الواجبة علاقة تشابه في بعض الخصائص ويختلف عنها في أنه يتحقق بالقبيلين: الجملة الاسمية والفعلية ولا يختص بالجملة الفعلية كسائر المعاني غير الواجبة.

د. الاستثناء ونظرية الواجب وغير الواجب

لعل مما يشهد لبقاء معنى النفي في صنف غير الواجب، ما بقي من هذا المصطلح حتى اليوم في باب الاستثناء، حيث صنف النفي فيه تحت غير الواجب: "الاستثناء غير الموجب" تاما كان أو فارغا، بينما صنف قسيمه الإثبات في صنف الواجب "الاستثناء التام الموجب". كما يلي:

الجملة	نوع الاستثناء
١.صام القومُ إلا خالدٌ	تام موجب/ مثبت
٢.ما صام القومُ إلا خالدٌ	تام غير موجب/ منفي
٣.ما جاءني إلا خالدٌ	مفرغ

ففي الجملة (١) عقدت الجملة على الإثبات، واستل من هذا الإثبات جزء من العموم (القوم)، وهو (خالد). وفي الجملة (٢) عقدت على النفي، واستل من هذا النفي جزء من العموم (القوم)، وهو (خالد)، فخالد في (١) لم يصم أما في (٢) فهو صائم. ولم يكن الاستثناء في الجملتين واحدا ولا العمل، فما عقدت عليه الجملة، فهو أولى بالمعنى، فإن أحال على واقع في الخارج فهو موجب، وإن أحال على غير واقع فيه أو في اعتقاد المتكلم

فهو غير موجب. أما في الجملة (٣) فهو مفرغ شبيه بـ(٢)، لولا أن المستثنى منه سقط، فمصطلح التمام يتردد بين الواقع في الخارج وغير الواقع في الخارج واعتقاد المتكلم، بينما مصطلح التفريغ خاص بغير الواقع في الخارج، فتغني كلمة (مفرغ) عن إيراد تفصيل آخر كـ(غير موجب).

لم يكن تفريق النحاة بين الجمل الثلاث في المصطلح وما يترتب عليه من أحكام عبثا واعتباطا أو حب تفريع للكلام وتطويل له، بل كانت الحاجة ملحة للفصل بين هذه الأشكال الثلاثة، فهي ليست سواء البتة، وإن اشتركت في أصل المعنى وهو الاستثناء، إلا أن علاقتها بالعالم الخارجي أو الإحالة الخارجية كان لها دور أبرز في نشوء تقسيم مهم كهذا، لا زال محافظا على ألفاظ المصطلح الأولية (موجب/غير موجب)، لفظا مختصرا للإحالة الخارجية.

هـ.علاقة هذه النظرية بنظرية الإنشاء والخبر

صحيح أن النظرية الأخيرة هي المسيطرة في الدرس النحوي والبلاغي لكونها أكثر وضوحا، وأنها نشأت وليدة عن النظرية (واجب/ غير واجب) إلا أن مرجع الثنائيتين ليس واحدا.

فالإنشاء مصطلح خاص بالأعمال التي يطلب بها وقوع الشيء أو ترك وقوعه، والخبر كلام يخلو من الطلب، فما يتكلم به المتكلم مخبرا سلبا أو إيجابا فهو خبر.

بينما الواجب يكون في "الشيء الثابت عند المتكلم وقوعه في الكون أثناء الحديث أو قبله، أو هو الذي يعد المتكلم بإيقاعه"(١)، أما غير الواجب فهو "ما لم يقع في الكون الخارجي أثناء الخطاب أو قبله، أو ما جهل المتكلم وقت وقوعه"(٢).

فنظرية الإنشاء والخبر ترتكز على المتكلم وعلاقته بالخارج في جزء منها، بينما نظرية الواجب وغير الواجب ترتكز بالأساس على الكون الخارجي. ويمكن تلخيص ذلك كما يأتي:

نظرية الإنشاء والخبر تستند على المتكلم: إن أخبر المتكلم بشيء صادقا أو كاذبا مثبتا أو نافيا فهو خبر، وإن طلب إيقاعه فهو إنشاء. أما نظرية الواجب وغير الواجب فتستند على

(١) المرشد، الواجب وغير الواجب ٥٢.

(٢) السابق ٥٧.

الخارج: إن وقع في الخارج/ أو وُعد بإيقاعه فهو واجب، وإن لم يقع /أو جهل وقوعه فهو غير واجب.

و.مرتبة النفي في هاتين الثنائيتين

النفي صنف مهم في نظرية الخبر والإنشاء، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد هذا المصطلح، في التقسيم الآتي لهذين المصطلحين. بينما هو في نظرية الواجب وغير الواجب من ضمن عدة معان غير واجبة، هو أقلها في معنى غير الوجوب. فهو في نظرية الخبر والإنشاء أصل، بينما في نظرية الواجب وغير الواجب جزء من بين أجزاء أو معان.

ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

النفي في نظرية الخبر والإنشاء: ركن.

النفي في نظرية الواجب وغير الواجب: معنى كغيره من المعاني.

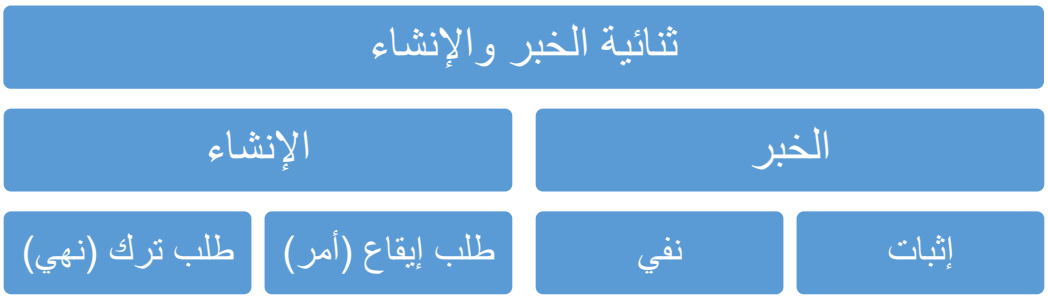

المطلب الثاني: علاقة النفي بالخبر والإنشاء

أ. نظرية الخبر والإنشاء

في تقسيم معاني الكلام في اللغة العربية سعى النحاة والبلاغيون إلى اعتماد معيار لتصنيف المعاني وفرزها، وقد بدأت تلك المحاولات منذ كتاب سيبويه -كما مر-؛ حيث صنف معاني الكلام إلى معان واجبة وغير واجبة.

وتصنيف معاني الكلام إلى خبر وإنشاء تصنيف أحدث من الواجب وغير الواجب، وهو الذي استقر عليه الدرس النحوي والبلاغي أمدا بعيدا، ما خلا تصنيفات أنواع الاستثناء التي ما زالت محتفظة بنظرية الواجب وغير الواجب.

ب. النفي ركن في هذه النظرية

والنفي شطر الخبر في هذه النظرية، فهو إكذاب للإثبات، وهو فرع عنه، وبما أن الأصل في اللغة الإثبات، فالأصل الصدق، وأما الكذب فهو احتمال عقلي[١].

فالأصل في حديث المتكلم باللغة حينما يخبر أن يثبت الأشياء، أما نفيها فهو لا يتحقق إلا من خلال المحاورة والتداول والخروج عن إطار الجملة الواحدة. ولعل في هذا ما يفسر كلام النحاة حول أن النفي والاستفهام وغيرها من المعاني جوابات لأسئلة، أو رد لكلام سابق، أو توهم مظنون.

ج. معيار نظرية الخبر والإنشاء

تقتضي نظرية الخبر والإنشاء أن يعرض المتكلم القضية المعنوية على قضية منطقية تدعى الصدق والكذب، فإن وقع هذا الحدث في الكون الخارجي فهو الإثبات، وإن نُفي حدوثه فهو النفي، وإن لم نستطع استعمال هذا المعيار (الصدق أو الكذب) فهو إنشاء.

ولا يكون الخبر خبرا إلا بجهتين: مخبر به، مخبر عنه، وكذلك صنفاه الإثبات والنفي، قال عبد القاهر: "اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تُتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو (الخبر)... ومن الثابت في العقول، والقائم في النفوس أنه لا يكون خبر حتى

---

(١) المبخوت، إنشاء النفي ٤٤.

يكون مخبَر به، ومخبَر عنه؛ لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي، والإثبات يقتضي مثبتا، ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا، ومنفيا عنه"[١]. وفي هذا إشادة بدور المتكلم وأن المعاني لا تكون إلا به، مع دور الإحالة الخارجية في صنع معنى الخبر، فالخبر معياره الأساس ركونه إلى الخارج في وجوده أو عدمه. أما الإنشاء فهو طلب فعل أو ترك، وهو بأصنافه لا علاقة له بالخارج؛ فهو عمل لغوي فقط.

د. معنى مطابقة الخارج في الخبر

أما قضية مطابقة الخبر للخارج بالتمام كما توهم عبارة خالد ميلاد[٢]، فليس بالضرورة، المهم أن تدور في فلك إمكان إرجاعها إلى الخارج ولو بجزء منه. فليست اللغة صورة طبق الأصل عن الخارج، بل هي تنقل من الخارج ما يختاره المتحدث؛ إذ إن المتحدث باللغة بها يرى الخارج، فليس من وسع اللغة ولا إمكانات البشر تحري قصد المطابقة تماما، ويشهد لذلك ما يسمى بـ"زلات اللسان" التي يخون التعبير فيها القصد، ويحتاج المتكلم إلى كثير من الدقة في الوصف وكثير من الألفاظ ليوافق أو يطابق جزءا من الواقع، لا الواقع كله. فوصف المتكلم للخارج ليس بشرط أن يكون هو الخارج. ويكفي أن وصف الشيء ليس ذاتا للشيء. فاللغة وسيلة لنقل صورة عن الخارج لا يمكن أن تكون مطابقة، بل مقاربة.

وعليه، فـ"النافي لا يلتزم بشيء تجاه صدق القضية أو كذبها. ولا يضمن مطابقتها ولا عدم مطابقتها"[٣]، بل مهمته أن ينفي لا غير، طابق ذلك الواقع أو الخارج أم لا. فنطق المتكلم بالنفي أو الإثبات (بالخبر) مجرد حكم فحسب.

ويترتب على الإحالة إلى الخارج الفارق الجوهري بين الإثبات والنفي، إذ إنّ في الخارج إما ما يدل على وجود ذلك الشيء فيعبر عنه بالإثبات أيا كانت درجته، أو عدمه فيعبر عنه بالنفي. وبناء على ذلك يحصل التناقض بينهما في عدم قابلية تعجيم الجملة بهما معا.

وليس مطابقة الخارج هو المعيار الوحيد في هذا، بل لا بد أن يرتبط بمعايير أخرى ضابطة

---

(١) الجرجاني، دلائل الإعجاز ٥٤١.

(٢) "فالخبر ما كان للفظه خارج موجود وحاصل بغير هذا اللفظ **الذي يقصد به مطابقة ذلك الخارج الموجود**، فاحتمل لأجل ذلك التصديق والتكذيب ". ميلاد، الإنشاء في العربية ٢٥١.

(٣) المبخوت، إنشاء النفي ٢٠١.

في تناسب الكلام مع المقام والاستعمال والمخاطبين كي ينطبق عليها وصف الصدق. "ولكن مشكلتنا لم تعد منذ (أوستين) على الأقل مشكلة تصديق وتكذيب، أو لنقل أنها أصبحت مشكلة من بين مشاكل أخرى لا شيء يدعو إلى حصر الخبر إثباتا ونفيا في معالجتها. ومنذ (أوستين) على الأقل أيضا، أصبحنا نعرف أن الصدق والكذب مفهومان معقدان مرتبطان باعتبارات عديدة معرفية ومقامية تخاطبية وبتصورات تاريخية أو فردية تجعلهما نسبيين رغم تجريدات المناطقة الدلالية"(١).

هـ.مقياس صدق الجملة المنفية بحسب هذا المعيار

مقياس صدق الجملة المنفية هو انتفاء مضمونها من الخارج: "وعموما فلكي تصدق الجملة المنفية ينبغي أن لا نجد مضمونها في الخارج أو أحد المكونات الإحالية فيها"(٢). فلا بد من مناقضة للخارج في النفي ولو بجزء منه كي يصدق على النفي أن يسمى نفيا، وأما ما يوجد في كلام العرب من إثبات مؤكد بالنفي، فإن النفي الذي ابتدئ به الكلام زائد للتوكيد لا يعقد معنى الجملة عليه، وفائدته مزيد قوة رد على منكرين، كما في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [سورة القيامة: ١]، فالقسم ثابت، و(لا) رد على من جحد بيوم القيامة وتوكيد لمجيئه يوما.

و. الإنشاء على وجه الخبر

وقد تتداخل حلقتا الإنشاء والخبر لتنشئا نوعا من المعاني يمكن إرجاعه إلى هذين القسيمين: الإنشاء والخبر. فقولهم: "رحمه الله!" خبر بمعنى الإنشاء، فالمتحدث –طمعا في تحقق ما يدعو به ويطلبه للميت– أجرى حديثه بصيغة خبرية خالية من الإنشاء. ومثلها كثير.

ومثل ذلك قولهم في صيغ العقود: "آمنت"، أو "بعت"، أو "أعتقت"، أو "اشتريت" أو "نكحت"...الخ، مما يُلزم الإنسان به نفسه من العقود الاجتماعية أو الدينية بصيغ خبرية

(١) المبخوت، إنشاء النفي ١٧٤.

(٢) السابق ٤٥.

تدل على إنشاء العمل.

ز.الإحالة على العالم الخارجي

للجملة الخبرية خارج وعمل لغوي هو الإخبار، وللإنشائية عمل لغوي فقط ينجز بها ويزجى[١]، فالجملة الخبرية تزيد على الجملة الإنشائية بزيادة الإحالة الخارجية، والجملة الإنشائية لا وجود للخارج فيها.

وفي حال اللبس بين الخبرية والإنشائية يرى ميلاد أن "القصد يبقى في نهاية الأمر أصلح مقياس وأقوى قرينة لتمييز الإنشاء من الخبر عندما تتشابه الأعمال وتتماثل الألفاظ"[٢]، وكذلك المبخوت، إذ يقول: "المطابقة للخارج تكون في الخبر كما تكون في الإنشاء... فالإنشاء قائم لا محالة مقابل الخبر لا على اعتبار "وصف الواقع" أو عدم وصفه، بل على أساس أن المطابقة قصد في الخبر وليست قصدا في الإنشاء، وعلى أساس أن في الخبر قصدا إلى حكاية شيء باللفظ، وأن في الإنشاء قصدا إلى إيجاد مدلول اللفظ. وفي مثال: "بعت" المذكور ما يبين هذا الفرق بحكم أن الأصل فيه القصد إلى حكاية وقوع البيع، أما دلالته على إيقاع البيع وإيجاده فهي قصد طارئ (يسميه بعض البلاغيين مجازا) أساسه عدم القصد إلى حكاية وقوع البيع"[٣].

وليس القصد وحده هو المقياس، بل لا بد من مقام تداولي يصلح أن يصدق فيه نقل المعنى من معناه الوضعي إلى معناه التداولي، ولا يكفي قصد المتكلم وحده مقياسا للتفرقة بين المعنيين: الوضعي والاستعمالي، فلو قصد المتكلم بيع شيء ليس له أو كان ممن ليس أهلا للبيع أو كان المشتري غير أهل للشراء...الخ، فإن القصد لن يقدم كثيرا ولن يؤخر، مهما كان قصد المتكلم أن يبيع بكل ما أوتي. ويظل القصد من أهم أصول كل عمل لغوي، فهو ركن من أركان المقام.

---

(١) الشاوش، أصول تحليل الخطاب ٢/٧٧٦ بتصرف.

(٢) ميلاد، الإنشاء في العربية ٢٣٧.

(٣) المبخوت، إنشاء النفي ٤٣.

ح.الأفعال الإنشائية والنفي

صيغ العقود وإن أنشئت بالخبر إلا أنها لا تقبل معياره معيار الصدق والكذب، فنحو: "بعت واشتريت وطلقت وأعتقت، لا شك أنها في اللغة أخبار، وفي الشرع تستعمل أخبارا أيضا، إنما النزاع فيها إذا قصد بها حدوث الحكم وإيجاده، قد اختلف فيها. والصحيح أنها إنشاء لصدق حد الإنشاء عليها؛ لأنها لا تدل على الحكم بنسبة خارجية، فإن "بعت" لا يدل على بيع آخر غير البيع الذي يقع به، ولا يوجد فيه احتمال الصدق والكذب؛ إذ لو حكم عليه بأحدهما كان خطأ قطعا"(١).

والأصل أن يقع الإنشاء بالحروف، وقد يقع بالفعل والجمل وهو حينئذ إنشاء عارض، يقول الرضي: "والإنشاءات في الأغلب من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها، وأما الفعل، نحو: "بعتُ"، والجملة الاسمية، نحو: "أنت حر"، فمعنى الإنشاء عارض فيهما"(٢).

فالذي نقل الجملة الخبرية من معنى الخبر إلى أن يزجى بها معنى الإنشاء ويزاح عنها معيار الصدق والكذب هو الاستعمال. فالكلمة "بعت" وضعت في الأصل خبرا عن عملية بيع يتحدث عنها المتكلم في الماضي، ثم نقلها الاستعمال إلى معنى إنشاء بيع الآن، والذي يحدد ذلك المعنى الخبري من الإنشائي هو المقام، فإن كان مقام شراء وبيع فهو إنشاء، وإن كان مقام كلام وإخبار فهو خبر، ولا يجوز أن يجعل الصدق والكذب معيارا لها إن كانت إنشاء، فهي إيقاع حدث لا خبر.

فالحكم في كون الخبر إنشاء أو خبرا هو المقام، فإن كان مقام مزاولة وإيقاع حدث فهو إنشاء وإن كان لفظه الخبر، وإن كان مقام تحدث وإخبار فهو خبر على أصله لا إنشاء، وكذلك الحال في الخبر على وجه الإنشاء. ويمكن النظر إلى ما يلي:

---

(١) التهانوي، الكشاف ١٨/٢.

(٢) الرضي، شرح الكافية ٢١٣/٤-٢١٤.

الجملة	دلالتها	أصلها	العمل الناشئ عن العمل اللغوي
١.**أشهد** أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله	إنشاء على وجه الخبر	الخبر	إعلان إسلام
٢. **أعتقت** زيدا			إعتاق
٣. «**زوجتكها** بما معك من القرآن»[١]			تزويج
٤. فلان، **رحمه الله!**	خبر على وجه الإنشاء	الإنشاء	إعلام بوفاة

فالجملة (١) إذا صدرت من شخص للتو عرف هذا الدين وهو يرفع سبابته يقولها، فإنها تختلف في الأثر عن تلك التي يقولها بعد ذلك، فيترتب عليها ما يترتب على الشهادة من دخول في الدين وحرمة الردة عنه، وحرمة دمه وماله وعرضه، ووجوب نصرته...الخ من الأحكام الشرعية في الدنيا، فضلا عما يترتب عليها في الآخرة من النجاة من الخلود بالنار ودخول الجنة.

وكذا فالجملة (٢) إذا صدرت من رجل لا زال هذا المملوك في ملكه ورقه تختلف كثيرا إن خرج عن ملكه، أو لم يكن من ملكه ولكن قالها عبثا، فالمقام الوحيد الذي يقبل منه إنشاء الإعتاق هو المقام الذي يعلم فيه الناس أنه لا زال مالكا لزيد وينوي إعتاقه فأنشأ ذلك الحدث وأوقعه بالخبر، ونشأ عن ذلك الحرية لهذا المملوك.

ومثلها في (٣) وقع التزويج من النبي ﷺ لرجل وامرأة من أصحابه ونشأ ما يتبع ذلك من بناء أسرة وأحكام شرعية. والذي حكم بذلك كله هو المقام، فلا يمكن أن يقع التزويج مثلا من طفل أو غير ولي أو غير عاقل...الخ.

وفي (٤) لا يقصد المتحدث الدعاء لفلان هذا بالرحمة دعاء مجردا، بل المقصود أنه قد مات، والذي سوغ لذلك كراهة النفوس للموت وبعدها عن التعبير عنه بصراحة، كما أن أكثر شيء يحتاجه الميت من الله تعالى هي الرحمة. ويشهد لذلك العرف، فلو استخدمت

(١) أخرجه البخاري (٣/١٠٠) برقم: (٢٣١٠)، ومسلم (٤/١٤٣) برقم: (١٤٢٥).

هذه الكلمة بمعناها الخبري المجرد لشخص ما لغضب ذلك الشخص أو لسُمع تعليقٌ من قبيل: "كلنا نحتاج إلى رحمة الله"، يذكر أن هذه الجملة انتقلت بالكلية من معناها الخبري إلى الإنشائي ولم يبق في الأذهان إلا القليل من ظلال المعنى الأصل للجملة، يحض المتكلم نفسه على أن لا ينساها.

والذي جعل المعنى في (رحمه الله!) يختلف عن المعنى في البقية –رغم اعتماده على المقام كغيره، وانتقال معناه عن معناه الوضعي إلى معنى آخر– أن البقية كانت أخبارا أريد بها الإنشاء، بينما كانت هذه الجملة إنشاء أريد بها الإخبار.

والخلاصة أن الخبر على وجه الإنشاء: خبر يحصل عنه إيقاع حدث، بينما الإنشاء على وجه الخبر: إنشاء يحصل عنه إخبار بخبر.

والخبر أو الإنشاء لا يخرجان عن أصلهما إلا عبر المعنى الوضعي والمقام والمعنى الاستعمالي.

لكن إن أدخلنا النفي (وشبهه النهي) وبنينا الجمل السابقة على ضد معناها؛ فهل ستظل منتقلة بين الخبر والإنشاء أم ستعود إلى أصلها؟ كما يلي:

الجملة	دلالتها	أصلها	العمل الناشئ عن العمل اللغوي
١. لا **أشهد** أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله!	إنشاء على وجه الخبر	الخبر	إعلان كفر
٢. ما **أعتقت** زيدا.	خبر		الإخبار
٣. ما **زوجتكها**.	خبر		الإخبار
٤. فلان، لا **رحمه الله!**	إنشاء	الإنشاء	دعاء

صيغ البيع والتزويج، كما في (٣/٢) حين يدخل عليها النفي في الماضي فإنها تظل خبرا لا توقع حدثا، وكذلك (لم) (التي تقلب زمن المضارع إلى الماضي): "لم أسلم، لم أبع، لم أتزوج"...الخ، بينما لو كانت بالمضارع لأفادت معنى إنشائيا، مثل: "لا أعتق زيدا/ لا

أزوجكها/ لا أبيع/ لن أشتري"، فالذي حدث هو مخالفة نية المخاطب الذي توقع إحداث فعل من المتكلم، فكان إيقاع الحدث أن لا يحدث شيء، وأن تبقى الأمور على ما هي عليه من الرق أو ترك التزويج أو ترك البيع أو البقاء على دين...الخ. وكما سبق، فالذي يحدد جواز انتقال المعنى الوضعي إلى الطلبي هو المقام، فإن كان مقام عرض وطلب من المتكلم فهو إنشاء، وإن كان مقام تحدث وإخبار فهو خبر.

ولكن الأمر في (٤/١) مختلف، ففي (١) نفي للفظة معينة هي مفتاح الدخول في الإسلام "أشهد"، ويترتب على نفيها من الأحكام الشرعية الدنيوية والأخروية ضد ما ترتب لمن أثبت الشهادة، بينما لو كان في مقام إخبار وكان المتكلم مسلما فلا بد أن يستدرك على الجملة بشيء أكبر، كمثل: "لا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وحدي، بل كل من أراه يشهد بذلك"، فهو إنشاء ولكن بأسلوب النفي والإثبات الذي يقرر المعلومة أقوى من مجرد الإثبات -كما مر-، ولو كان غير مسلم فإن إخباره في مقام الإخبار منقول إلى الإنشاء.

أما في (٤) فإنه في الدعاء عاد إلى أصله الوضعي بدخول النهي، بكونه إنشاء، فانزاح عنه معنى الخبرية. فإن (لا) مع فعل دعاء يعطي إنشاء طلبيا يسمى النهي أو الدعاء.

وعليه، فإن دخول النفي على صيغ العقود بالماضي يبقيها على أصلها الخبري، وكذلك في الأفعال الطلبية المسبوقة بـ(لا) فإنه يبقيها على معناها الإنشائي.

أما الفعل "أشهد" في لفظة الشهادتين، فإنه إلزام لا يقبل أن يحل المعنى الوضعي محل المعنى الاستعمالي له، فيترتب عليه في مقام النفي ما يترتب على من يتخلى عن الشهادة من أحكام وتبعات.

ط.الإحالة الخارجية في الأفعال الإنشائية وعلاقتها بالإحالة الزمنية

الأصل أن الإنشاء لا ينظر فيه إلى الخارج، ولا إلى مطابقته له، ولا إلى الزمن، فإن قال المتكلم بظروف مقامية مناسبة: "أبيعك داري" بالمضارع، أو قال: "بعتك داري" فإن المعنى واحد وهو إيقاع البيع الآن. فالإحالة الزمنية في الأفعال الإنشائية ليست مقصودة للمتكلم، بل هي مفهومة من أن وقت التلفظ بالإيقاع هو المقصود. "والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية...

وأما الإيقاعية، نحو: بعت، وطلقت، فإن المتكلم بها لا ينظر، أيضا، إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع، بلى، يعرف بالعقل، لا من دلالة اللفظ أن وقت التلفظ بلفظ الإيقاع: وقت وقوع مضمونه"(١).

والأكثر في الفعل الإنشائي أن يكون بلفظ الماضي، وستتغير إحالة الفعل الزمنية تبعا لنقل المعنى، كما يلي:

الفعل الإنشائي	معناه	زمنه اللفظي	زمنه الضمني
١. **بعت**	إنشاء بيع	الماضي	الحال والاستقبال
٢. **رحمك** الله	الدعاء/ ليرحمك		
٣. تَاللهِ لَا **عَذَّبْتُهُمْ** بَعْدَهَا سَقَرُ(٢)	الدعاء/ تعذبهم		
٤. والله لا فعلتُ/ إن **فعلتُ**	جواب قسم/ أفعل		

فالأفعال الإنشائية في الجمل الأربع كلها لا تحمل إحالتها الزمنية اللفظية، بل ضمنت دلالة الفعل المستقبل، فهو إنشاء يقصد به إيقاع فعل لا يجوز أن يحدث في الماضي، بل لا بد أن يكون في المستقبل الممتد من لحظة النطق به. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

الإنشاء الطلبي بالدعاء: ماض بمعنى المضارع المستقبل.

الإنشاء الطلبي بجواب قسم منفي بـ(لا)، (إن): ماض بمعنى المضارع المستقبل(٣).

والأصل إذن أن لا خارج يحيل إليه اللفظ الإنشائي الطلبي، والأصل تبعا لذلك أنه غير مرتبط بزمن مقصود، والمعقول أن يحصل الآن، ولكن الذي جعل صيغ العقود تختلف في

---

(١) الرضي، شرح الكافية ٢/٤٠.

(٢) عجز بيت للمؤمل من البسيط صدره: يكفي المحبين في الدنيا عذابهم، وورد بهذا اللفظ: والله لا عذبتهم بعدها سقر. ينظر: ديوان المؤمل ٢٠٠، شرح الكافية ٤/٣١٤، خزانة الأدب ٨/٣٣٢.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/١١-١٣.

الإنشائية والخبرية في النفي خاصة، بحسب ما يحمله الزمن من إحالات خارجية تتداخل بقوة مع مضمون النفي، وتؤثر في إرجاعه إلى أصله، ويمكن النظر فيما يلي:

الفعل الإنشائي	زمنه	دلالته
١ .**اشتريت** دارك!	ماض	إيقاع فعل
٢ .**أشتري** دارك!	مضارع	إيقاع فعل
٣. ما **اشتريت** دارك.	ماض	خبر
٤ .لن **أشتري** دارك!	مضارع	إنشاء ترك إيقاع فعل

ففي صيغ العقود المعقودة على الإثبات لم يؤثر الزمن كثيرا في المعنى، بينما هو في المعقودة على النفي اختلف في المضارع عنه في الماضي، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:

صيغ عقود بلفظ الماضي مع مقام تداولي للإيقاع: إنشاء إيقاعي.

صيغ عقود بلفظ المضارع مع مقام تداولي للإيقاع: إنشاء إيقاعي.

نفي مع صيغ العقود بلفظ الماضي: خبر.

نفي مع صيغ العقود بلفظ المضارع: إنشاء ترك إيقاع حدث.

ي.التقليل والإحالة الخارجية

ويحمل على النفي ما يحمل عليه من معاني التقليل كما في (رب)، فإنها ليس لها خارج موجود في الزمن مطابق لها، بل المتكلم هو الموجد لمعنى التقليل، فهو "يقصد أن في الخارج قلة أو كثرة، لا استكثارا ولا استقلالا، فلا يصح أن يقال له: كذبت"[١] في تقليلك.

وبالمجمل، فإن كلا من الثنائيتين تناولت النفي من زاوية غير زاوية الأخرى، فإحداهما ركزت على علاقته بالمتكلم، والأخرى على علاقته بالخارج، وكلاهما لا يستغنى عنهما في فهم معاني الكلام، وخصوصا معنى النفي.

(١) الرضي، شرح الكافية ١٤٩/٣-١٥٠.

خلاصة المبحث الثاني

تصنيف النفي واجبا وغير واجب اختلف بسبب تصور علاقة النفي بالوقوع، فإن اعتدوا باعتقاد المتكلم بالوقوع فهو واجب، وإن لم يعتدوا به فهو غير واجب. والواجب ما وقع في الخارج أو وعد به، وغير الواجب ما لم يقع أو جهل المتكلم وقوعه. ومما يشهد لبقاء النفي في صنف غير الواجب ما بقي من هذا المصطلح في باب الاستثناء، حيث صنف النفي فيه تحت غير الواجب.

والنفي في نظرية الواجب وغير الواجب معنى من معان هو أقلها في غير الوجوب، بينما هو في نظرية الخبر والإنشاء أصل.

والخبر على وجه الإنشاء أو الإنشاء على وجه الخبر مكون من: المعنى الوضعي مع المقام مع معنى تداولي، ولا يكفي قصد المتكلم وحده مقياسا للتفرقة بين المعنيين: الوضعي والتداولي، بل لا بد من مقام تداولي يصلح فيه نقل المعنى من معناه الوضعي إلى معناه التداولي.

خلاصة الفصل الثالث

محط النفي هو المسند إذا خلت الجملة الفعلية والاسمية من القيود، وإن وجدت فالأصل أن يتوجه النفي إليها، وأن يقع للأخير عند تزاحمها. وهذا لا ينفي أن ثمة مركبات يؤتى بها بالقيد وينصب النفي على المسند، ولكن الأصل أن يكون القيد محط النفي. ولو تكرر القيد بالعطف فإن النفي يتسلط على القيود جميعا. وإذا وقع تقديم فلا بد أن ينصب النفي على المتقدم. والأصل في التقديم أن يتغير محط النفي دون المساس بالمعنى الأساسي للجملة وهو النفي، لكن في بعض التراكيب يتغير اتجاه المعنى من النفي إلى الإثبات، كما في أفعال الاعتقاد و(كان) وأخواتها. و(كل) إن تقدمت على النافي دلت على العموم، وإن وقعت في حيزه دلت على التخصيص.

النفي مضمن الإثبات لا بد لا في الجملة الواحدة بل في إطار المحاورة، ولعل سبب ذلك اشتراكهما في المقتضى، والنهي ليس نفيا وإن كان شبيها به، وكذلك الحصر، فإنه ليس نفيا وليس معنى من معاني الكلام الرئيسة، وهو مؤول بالنفي. والاستثناء ليس نفيا، بل هو رائز من روائز النفي، والنفي جزء معناه.

وتصنيف النفي واجبا وغير واجب اختلف بسبب تصور علاقة النفي بالوقوع، فإن اعتدوا باعتقاد المتكلم بالوقوع فهو واجب، وإن لم يعتدوا به فهو غير واجب. والواجب ما وقع في الخارج أو وعد به، وغير الواجب ما لم يقع أو جهل المتكلم وقوعه. ومما يشهد لبقاء النفي في صنف غير الواجب ما بقي من هذا المصطلح في باب الاستثناء، حيث صنف النفي فيه تحت غير الواجب.

والنفي في نظرية الواجب وغير الواجب معنى من معان هو أقلها في غير الوجوب، بينما هو في نظرية الخبر والإنشاء أصل.

والخبر على وجه الإنشاء أو الإنشاء على وجه الخبر مكون من: المعنى الوضعي مع المقام مع معنى تداولي، ولا يكفي قصد المتكلم وحده مقياسا للتفرقة بين المعنيين: الوضعي والتداولي، بل لا بد من مقام تداولي يصلح فيه نقل المعنى من معناه الوضعي إلى معناه التداولي.

الخاتمة

أسهم البحث في الكشف عن صنفين من النفي يختلفان في خصائصهما النحوية والدلالية، وهما: الكلام المفيد للنفي حيث يتجلى بعدة مستويات لغوية من صرف ونحو ومعجم وبلاغة، والكلام المعقود على النفي الذي له خصائصه التي أبرزها تصدر النافي، وانعقاد معنى الكلام عليه. وهذه جملة من النتائج التي توصلت إليها، أهمها:

- نظرية النفي الصريح والنفي الضمني معيار جيد، ولكنها ليست كافية لمعرفة الكلام المعقود على النفي، من الكلام المفيد للنفي.
- الاستفهام الإنكاري ليس نفيا خالصا ولا استفهاما خالصا، بل هو مزاوجة بين معنى النفي ومعنى الاستفهام ومعنى الإنكار والإثبات أنتجت هذا النوع من المعاني.
- (لن) في الجمل الفعلية البسيطة للتوكيد لا التأبيد.
- ثمة واسمات نفي لا تكون إلا في الجملة الفعلية المركبة كلام الجحود، فهي لا تكون إلا في جملة منفية معتمدة على كون منفي. كما أن لقصد المتكلم النفي دورا في النصب بـ(حتى) وفاء السببية اللتين لا تكونان إلا في جملة مركبة.
- كل ما تضمن معنى النفي صراحة استحق الفعل في جوابه النصب. والمعنى حال النصب: تسلط النفي على الفعلين جميعا، واشتراك الفعلين في معنى النفي على سبيل الإنكار، أو يتسلط على الفعل الثاني، ويثبت الأول، وفيه تكلف. ويبقى النصب والرفع راجعين إلى قصد المتكلم.
- الشرط والنفي متدافعان، فهما من المعاني التي تتعاقب على الجمل، ويكون عقد الكلام للشرط وإن داخله النفي؛ لما له من حق الصدارة.
- القسم نوعان: صريح ومحكي، فالصريح يعد كلاما مستقلا، بينما القسم المحكي ناقص؛ لخلوه من جملة الجواب، وذا يفسر مجيء النفي في القسم للتوكيد لا النفي، مثل: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١].
- يتكون الكلام المعقود على النفي في الجملة الاسمية البسيطة من مبتدأ وخبر، أو ناسخ ومبتدأ وخبر مكون من نواة إسنادية واحدة. أما في الجملة الاسمية المركبة

فلا بد أن يكون مكونا من أكثر من نواة إسنادية، وأشهر صورها الخبر الجملة.

- في أفعال الاستمرار مثال واضح على تعارض الكلام المعقود على النفي في المستوى النحوي مع النفي المستفاد دلاليا من المستوى المعجمي، فهي لا تقبل الاستثناء، وبذا أصبح الاستثناء رائزا مهما تصنف بمقتضاه أدوات النفي.
- تأخر واسم النفي مع عقد معنى الكلام عليه لا يكون إلا في الجملة المركبة، وإذا تنازع على الصدارة النفي والإثبات كان النفي أحق بعقد المعنى.
- إذا جاءت (كأن) لا يراد بها حقيقة التشبيه فهي ملحقة بالنفي معنى وعملا، كمعاني التقليل و(رب)، وهي لا تكون إلا في جملة مركبة، ومثلها (كاد) التي تحوي نفي الفعل ضمنا مع مقاربة حدوثه ما لم تسبق بناف، فيتحول إلى إثبات، فهو نفي من مستوى نحوي يدخل على نفي من مستوى معجمي، وهي تشبه في هذا أفعال الاستمرار.
- محط النفي النسبة الموجودة بين المسند والمسند إليه إذا خلت الجملة الفعلية والاسمية من القيود غير المسند والمسند إليه.
- إن وجد قيد فالأصل أن يتوجه النفي إليه، وأن يقع للأخير عند تزاحم القيود. وهذا لا ينفي أن ثمة مركبات يؤتى بها بالقيد وينصب النفي على المسند، ولكن الأصل أن يكون القيد محط النفي.
- إن تكررت القيود بالعطف فإن النفي يتسلط على القيود جميعا.
- إذا وقع تقديم في عناصر الجملة فلا بد أن ينصب النفي على المتقدم. والأصل في التقديم أن يتغير محط النفي دون المساس بالمعنى الأساسي للجملة وهو النفي، لكن في بعض التراكيب يتغير اتجاه المعنى من النفي إلى الإثبات، كما في أفعال الاعتقاد و(كان) وأخواتها، و(كل) التي إن تقدمت على النافي دلت على العموم، وإن وقعت في حيزه دلت على التخصيص.
- النفي مضمن الإثبات لا بد، لا في الجملة الواحدة بل في إطار المحاورة، ولعل سبب ذلك اشتراكهما في المقتضى، والنهي ليس نفيا وإن كان شبيها به، وكذلك الحصر، فإنه ليس نفيا ولا معنى من معاني الكلام الرئيسة، وهو مؤول بالنفي.

والاستثناء ليس نفيا، بل هو رائز من روائز النفي، والنفي جزء معناه.

- تصنيف النفي واجبا وغير واجب اختلف بسبب تصور علاقة النفي بالوقوع، فإن اعتدوا باعتقاد المتكلم بالوقوع فهو واجب، وإن لم يعتدوا به فهو غير واجب. ومما يشهد لبقاء النفي في صنف غير الواجب ما بقي من هذا المصطلح في باب الاستثناء، حيث صنف النفي فيه تحت غير الواجب.
- النفي في نظرية الواجب وغير الواجب معنى من معان هو أقلها في غير الوجوب، بينما هو في نظرية الخبر والإنشاء أصل.
- الخبر على وجه الإنشاء أو الإنشاء على وجه الخبر مكون من: المعنى الوضعي مع المقام مع معنى تداولي، ولا يكفي قصد المتكلم وحده مقياسا للتفرقة بين المعنيين: الوضعي والتداولي، بل لا بد من مقام تداولي يصلح فيه نقل المعنى من معناه الوضعي إلى معناه التداولي.

التوصيات:

بعد عرض أهم النتائج فإن البحث في معاني الكلام وخصائصها على غاية الأهمية في التفريق بين المعاني الرئيسة والمعاني الفرعية، كما يسهم في ضبط خصائص المعاني الرئيسة النحوية والدلالية ومعرفة حدود كل معنى، وما يشترك فيه مع غيره، وما يمتاز به، في إطار تداولي يربط المعنى بالاستعمال، وينقله من جانب التنظير، مما يفتح آفاقا للباحثين لإعادة النظر في معاني الكلام من جديد.

والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه.

الفهارس

وفيه:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الحديث النبوي والآثار.

٣. فهرس الأبيات والأشطار الشعرية.

٤. ثبت المصادر والمراجع.

٥. المحتويات.

١. فهرس الآيات

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	١-سورة الفاتحة		
١	﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾	٥	١٣٠
	٢-سورة البقرة		
٢	﴿فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ﴾	٢٤	٦٠، ٧٣
٣	﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾	٣٨	٧٢
٤	﴿لَّا فَارِضٞ وَلَا بِكۡرٌ﴾	٦٨	١٣
٥	﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾	٧١	٨٩، ٨٩، ٩١
٦	﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلۡفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفۡرِهِمۡ فَقَلِيلٗا ...﴾	٨٨	١٨
٧	﴿وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا﴾	٩٥	١٠٨
٨	﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾	١٠٠	٨٥
٩	﴿ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ﴾	١٤٠	٥٠
١٠	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾	١٤٣	٦٣
١١	﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾	١٨٤	٢١
١٢	﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَسَادَ﴾	٢٠٥	٨٤
١٣	﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ ...﴾	٢١٤	٦٦
١٤	﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعۡدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾	٢٣٠	٧١
١٥	﴿لَا تُكَلَّفُ نَفۡسٌ إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَا تُضَآرَّ وَالِدَةُۢ بِوَلَدِهَا﴾	٢٣٣	١٣٥
١٦	﴿وَمَن لَّمۡ يَطۡعَمۡهُ فَإِنَّهُۥ مِنِّيٓ﴾	٢٤٩	٧٣، ٧٤
١٧	﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾	٢٥٦	٨٢
١٨	﴿لِلۡفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحۡصِرُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴾	٢٧٣	١٠٨
١٩	﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا ...﴾	٢٨٦	٤٢

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٣-سورة آل عمران		
٢٠	﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾	٩٧	٣٠
٢١	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾	١٤٢	٦٢
٢٢	﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾	١٤٤	١٤، ١٢٩
	٤-سورة النساء		
٢٣	﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾	٤٣	١٣٥-١٣٦
٢٤	﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ ...﴾	٦٢	٩٤-٩٥
٢٥	﴿يَٰلَيْتَنِى كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾	٧٣	٦٤
٢٦	﴿وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾	٨٠	٧٣
٢٧	﴿لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾	١٦٨	٦٥، ١١٣
	٥-سورة المائدة		
٢٨	﴿وَإِن تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَن يَضُرُّوكَ شَيْـًٔا﴾	٤٢	٧٣
٢٩	﴿يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾	٥٢	١١٥
٣٠	﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾	٦٧	٧٣
٣١	﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلَآ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ ...﴾	١١٦	١١٤
	٦-سورة الأنعام		
٣٢	﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا﴾	٢٧	٤٥
٣٣	﴿وَلَوْ رُدُّوا۟ لَعَادُوا۟ لِمَا نُهُوا۟ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾	٢٨	٤٥-٤٦
٣٤	﴿وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾	١٠١	١١٣
	٧-سورة الأعراف		
٣٥	﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾	٤٦	١٠٧
٣٦	﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾	٥٣	٦٤
٣٧	﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾	٦٥	١٣١

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٣٨	﴿لَن تَرَىٰنِي﴾	١٤٣	٥٨، ٦٠
٣٩	﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾	١٤٤	١١٤
٤٠	﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ ۚ﴾	١٧٢	١٧

٨-سورة الأنفال

٤١	﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ ۖ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ ...﴾	٢٣	٤٦
٤٢	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾	٣٣	٦٤
٤٣	﴿إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾	٤٨	٣١
٤٤	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾	٧٣	٧١

٩-سورة التوبة

٤٥	﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾	٣٢	٣١
٤٦	﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾	٤٠	٦٣

١٠-سورة يونس

٤٧	﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا۟ ٱلْعَذَابَ ۚ﴾	٥٤	٢٥
٤٨	﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾	٩٨	٦٣
٤٩	﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾	٩٩	٥٠-٥١

١١-سورة هود

٥٠	﴿وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾	٢٧	١١٤
٥١	﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ۚ﴾	٤٣	١٤
٥٢	﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾	١١٨	١١٣

١٢-سورة يوسف

٥٣	﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾	٣١	٧٦
٥٤	﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِى بِهِۦ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِى﴾	٦٠	٧٣
٥٥	﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	٨٥	٨٤، ٩٧

١٥-سورة الحجر

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٥٦	﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	٧٢	٩٤

١٦-سورة النحل

٥٧	﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن ...﴾	٦١	٤٦
٥٨	﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ لَهُۥ سُلْطَٰنٌ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾	٩٩	٨٤

١٧-سورة الإسراء

٥٩	﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾	٧٣	٨٩
٦٠	﴿وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ﴾	٧٩	٢٨

١٨-سورة الكهف

٦١	﴿وَمَآ أَظُنُّ ٱلسَّاعَةَ قَآئِمَةً﴾	٣٦	١١٤

١٩-سورة مريم

٦٢	﴿وَلَمْ يَكُن جَبَّارًا عَصِيًّا﴾	١٤	١١٢، ١١٥
٦٣	﴿يَٰلَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هَٰذَا وَكُنتُ نَسْيًا مَّنسِيًّا﴾	٢٣	٤٦
٦٤	﴿كَلَّاۚ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾	٨٢	١٧

٢٠-سورة طه

٦٥	﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾	١٥	٢٤، ٢٥، ٢٤، ٢٥، ٢٦
٦٦	﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى ۖ وَمَن يَحْلِلْ...﴾	٨١	٦٤
٦٧	﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾	٩٨	١٢٨

٢١-سورة الأنبياء

٦٨	﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾	٨	١٢٤، ١٢٥
٦٩	﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾	٦٢	١١٦

٢٣-سورة المؤمنون

٧٠	﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾	٣٦	٤٥
٧١	﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾	٨٢	٥١
٧٢	﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾	١١٧	٨٤

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٢٤-سورة النور		
٧٣	﴿أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ ۖ﴾	٢٦	٣١
٧٤	﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾	٣٥	٨٩
٧٥	﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۖ﴾	٤٠	٨٤، ٩٠، ٨٩، ٨٩، ٩١
٧٦	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾	٤٣	١١٤
	٢٥-سورة الفرقان		
٧٧	﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾	٢	١٢١
٧٨	﴿فَأَبَىٰٓ أَكْثَرُ ٱلنَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾	٥٠	٣١
	٢٨-سورة القصص		
٧٩	﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ ۖ﴾	٢٨	٧٢
٨٠	﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾	٥٦	٨٧
	٣٢-سورة السجدة		
٨١	﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾	٢	٨٤
	٣٥-سورة فاطر		
٨٢	﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ...﴾	١٩-٢٢	٣٢
٨٣	﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾	٤١	٩٤، ١٤، ٩٤
٨٤	﴿إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾	٢٣	٧٩
	٣٨-سورة ص		
٨٥	﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	٣	٧٦
٨٦	﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَا ۖ بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى ۖ بَل ...﴾	٨	١٩
	٣٩-سورة الزمر		
٨٧	﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾	٩	١٢٨
٨٨	﴿لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾	٥٧	٦٣
	٤٣-سورة الزخرف		

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
٨٩	﴿وَجَعَلُواْ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمۡ عِبَٰدُ ٱلرَّحۡمَٰنِ إِنَٰثًا﴾	١٩	١١٥
	٤٤-سورة الدخان		
٩٠	﴿وَإِن لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ لِي فَٱعۡتَزِلُونِ﴾	٢١	٧٣
	٤٨-سورة الفتح		
٩١	﴿لَّيۡسَ عَلَى ٱلۡأَعۡمَىٰ حَرَجٞ﴾	١٧	١٤
	٤٩-سورة الحجرات		
٩٢	﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾	١٤	١٥، ٥٨، ٦٢
	٥٤-سورة القمر		
٩٣	﴿أَءُلۡقِيَ ٱلذِّكۡرُ عَلَيۡهِ مِنۢ بَيۡنِنَا بَلۡ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٞ﴾	٢٥	١٩
	٥٦-سورة الواقعة		
٩٤	﴿خَافِضَةٞ رَّافِعَةٌ﴾	٣	٣٢
	٥٨-سورة المجادلة		
٩٥	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾	٢	٧٩، ٨٤
	٦٠-سورة الممتحنة		
٩٦	﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾	٨	٢٧
	٦٧-سورة الملك		
٩٧	﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾	٢٠	١٤
	٧١-سورة نوح		
٩٨	﴿لَا تَذَرۡ عَلَى ٱلۡأَرۡضِ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾	٢٦	٣٥
	٧٢-سورة الجن		
٩٩	﴿وَأَمَّا ٱلۡقَٰسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبًا ﴿١٥﴾﴾	١٥	٢٧
	٧٥-سورة القيامة		
١٠٠	﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾	١	٩٥، ٩٧، ١٤٤
١٠١	﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾	٣١	٥٩
	٧٦-سورة الإنسان		
١٠٢	﴿هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا﴾	١	١١٢

م	طرف الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	٨١-سورة التكوير		
١٠٣	﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾	١٧	٣٣
	٨٤-سورة الانشقاق		
١٠٤	﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ﴾	١٦	٩٧
	٨٦-سورة الطارق		
١٠٥	﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ...﴾	١-٤	٩٥
	٨٨-سورة الغاشية		
١٠٦	﴿لَّيۡسَ لَهُمۡ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾	٦	٨٣
١٠٧	﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةً ۝١١﴾	١١	١٣
	٨٩-سورة الفجر		
١٠٨	﴿يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي﴾	٢٤	٤٥
	٩٠-سورة البلد		
١٠٩	﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾	١	٢٠
	١١٢-سورة الإخلاص		
١١٠	﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	١	٣٤
١١١	﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ﴾	٣	٦٢
١١٢	﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾	٤	١٢٠

٢.فهرس الحديث النبوي والآثار

م	طرف الحديث	الصفحة
١	«اثبت أحد فإنما عليك نبي وصديق وشهيدان»	١٢٩
٢	«أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي»	١٥
٣	«آلله أمرك بهذا؟...إذن لا يضيعَنا»	٢١
٤	«أما لو لم تفعل للفحتك النار»	٤٧
٥	«إن الله كره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»	٣١
٦	«إن ربي غضب اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله، ولن يغضب بعده مثله»	٨٧
٧	«أَن رَسُول الله ﷺ كَانَ يَخْلُو بِغَار حراء فيتحنَّثُ فِيهِ، وَهُوَ التَّعَبُّد، اللَّيَالِي ..»	٢٧
٨	«إن يكنه فلن تسلط عليه»	٦٣، ٧١، ٧٢
٩	«إنا أمة أمية لا نكتب، ولا نحسُب»	٨٧
١٠	«إذا زنى الرجل خرج منه الإيمان، وكان عليه كالظلة، فإذا انقطع رجع إليه الإيمان»	١٠٧
١١	«إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة»	١٢٩
١٢	«إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد»	١٢٨-١٢٩
١٣	«إنما جعلت قاسما أقسم بينكم»	١٢٨
١٤	«إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير ، ثم استدرك فقال بلى كان أحدهما لا يستتر ..»	١٧-١٨
١٥	«إني لم أكسكها لتلبسها»	٨٧
١٦	«ثم لا تجدوني بخيلا ولا كذوبا ولا جبانا»	١١٥
١٧	«رأى عيسى ابن مريم رجلا يسرق، فقال له أسرقت قال كلا والله الذي لا إله ..»	١٧
١٨	«رَبِّ! لَمْ أَظُنَّ أَنْ تَرْفَعَ عَلَيَّ أَحَدًا»	١١٤

م	طرف الحديث	الصفحة
١٩	«زوجتكها بما معك من القرآن»	١٤٩
٢٠	«شَكَوْنا إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ حَرَّ الرَّمْضَاءِ فَلِمْ يُشْكِنا»	٢٦
٢١	«شهران لا ينقصان»	٨٦
٢٢	«فإنها [مكة] لا تحل لأحد كان قبلي... وإنها لا تحل لأحد بعدي»	٨٧
٢٣	«فكدت أساوره في الصلاة»	٩٢
٢٤	«فناداه ربه يا أيوب ألم أكن أغنيتك عما ترى قال بلى، وعزتك ولكن لا غنى ..»	١٧
٢٥	«فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَبَايَعُونَ، لا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الأَمَانَةَ حَتّى يُقَالَ..»	١١٣
٢٦	«كدت أن أعجل عليه»	٩٢
٢٧	«لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا سواء بسواء»	١٣٦
٢٨	«لا تجلسوا على القبور»	١٣٦
٢٩	«لا صلاة إلا بطُهور»	١٣١
٣٠	«لا عدوى ولا صفرَ ولا هامةَ»	٨٣
٣١	«لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِّيٍّ»	١٣٢
٣٢	«لا هجرةَ بعد الفتح»	٨٣
٣٣	«لا يتمنَّى أحدُكمُ الموتَ؛ إما محسِنًا فلعلَّه يَزدادُ، وإما مُسيئًا فلعلَّه يَستَعتِبُ»	٤٢، ١٣٥
٣٤	«لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه»	١٣٦
٣٥	«لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»	١٠٧
٣٦	«لا يُشيرُ أحدُكم على أخيه بالسِّلاحِ؛ فإنَّه لا يدري لعلَّ الشَّيطانَ ينزِعُ في يدِه..»	٤٢، ١٣٤
٣٧	«لا يصلِّي أحدُكُم في الثَّوبِ الواحدِ ليس على عاتقَيْهِ شيءٌ»	٤١-٤٢، ١٣٥
٣٨	«لا يصومن أحدكم يوم الجمعة»	١٣٦
٣٩	«لا يطرق أهله ليلا»	١٣٦

م	طرف الحديث	الصفحة
٤٠	«لا يمشي أحدُكم في نعلٍ واحدةٍ، ليُحْفِهما أو لِيُنْعِلْهُما جميعًا»	٤٢، ١٣٥
٤١	«لا يؤمنُ أحدُكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه»	٦٣، ٦٦
٤٢	«لقد هممتُ (أو) أردتُ أن أُرسلَ إلى أبي بَكْرٍ وابنِهِ، وأَعْهَدَ.. »	٣١
٤٣	«لم أنس ولم تُقصر»	٦٢
٤٤	«لم تكد تكذب رؤيا المؤمن»	٨٩
٤٥	«لم يبق من النبوة إلا المبشرات»	٥٨، ٦٢
٤٦	«لم يضرّه شيطان أبدا»	٦٢
٤٧	«لن نستعمل على عملنا من أراده»	١٠٨
٤٨	«لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي»	٤٦
٤٩	«ليس صلاة أثقل على المنافقين من الفجر والعشاء»	٨٣
٥٠	«ليس لله شريك»	٧٦، ١٢١
٥١	«مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا»	١١٩
٥٢	«ما من أيام العمل الصالح أحبَّ إلى الله من هذه الأيام —يعني أيام العشر–»	١٢٥
٥٣	«وإن لا يكنه فلا خير لك في قتله»	٧٢
٥٤	«وإنكم لم تزالوا في صلاة ما انتظرتم الصلاة»	٨٧
٥٥	«ولا تؤمنوا حتى تحابوا»	٦٦
٥٦	«ولم يكن لي كفؤا أحدٌ»	١٢٠

٣. فهرس الأبيات والأشطار الشعرية

م	الشطر الأول	الشطر الثاني	القائل	البحر	الصفحة
	حرف الباء				
١	...	وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالفِرَاقِ تَطِيْبُ	المخبل السعدي	الطويل	١١٨
	حرف الراء				
٢	...	تَاللهِ لَا عَذَّبَتْهُمْ بَعْدَهَا سَقَرُ	المؤمل	البسيط	١٥٢
٣	وَمَا أَنَا وَحْدِيْ قُلْتُ ذَا الشِّعْرَ كُلَّهُ		المتنبي	الطويل	١٢٩
	حرف الفاء				
٤	ولُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي	...	ميسون بنت بجدل الكلبية	الوافر	٦٤
	حرف النون				
٥	وَلَنْ يُرَاجِعَ قَلْبِي حُبَّهُمْ أَبَدًا	زَكِنْتُ مِنْ بُغْضِهِمْ مِثْلَ الّذِي زَكِنُوا	قعنب ابن أم صاحب	البسيط	٦١
	حرف الياء				
٦	فَقُلْتُ يَمينُ اللهِ أَبْرَحُ قاعِدًا	ولَوْ قَطَعُوا رأسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالي			٩٨

٤. ثبت المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**.
- ابن أبي الأصبع، عبد العظيم بن عبد الواحد، **بديع القرآن**، (ت: حنفي محمد شرف)، نهضة مصر، الفجالة، (١٩٥٧م).
- ابن الجبان، محمد بن علي، **شرح فصيح ثعلب**، (ط:١)، (ت: عبد الجبار القزاز)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، (١٩٩١م).
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، (ت: فخر صالح سليمان قدارة)، دار عمار، الأردن، دار الجيل، بيروت (١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م).
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، **الأمالي الشجرية**، (ط:١)، (ت: الطناحي)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤١٣هـ،١٩٩١م).
- ابن جني، عثمان بن جني، **المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، (ت: علي النجدي ناصف؛ عبد الحكيم النجار؛ عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر، (١٤١٥هـ، ١٩٩٤م).
- ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، (ت: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ).
- ابن سيدة، علي بن إسماعيل، **المخصص**، (ط:١)، (ت: خليل إبراهيم جفال)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٤١٧هـ، ١٩٩٦م).
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، **التحرير والتنوير**، الدار التونسية للنشر، تونس، (١٩٨٤م).
- ابن عصفور، مؤمن بن محمد، **شرح جمل الزجاجي**، (ط:١)، (ت: أنس بريوي)، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، (٢٠٠٣م).
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، **أدب الكاتب**، (ت: محمد الدالي)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (١٤٠٢هـ، ١٩٨١م).
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، (ط:٢)، (ت: سامي بن

محمد سلامة)، دار طيبة للنشر والتوزيع، (١٤٢٠هـ).

- ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، **لسان العرب**، (ط:٣)، دار صادر، بيروت، (١٤١٤هـ).
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **المغني**، (ط:١)، (ت: محمد محيي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٤١١هـ).
- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، (ط:١)، (ت: إميل يعقوب)، دار الكتب العلمية، (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م).
- أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، **أسرار العربية**، (ط:١)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م).
- أبو البقاء العكبري، عبد الله بن الحسين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (ط:١)، (ت: عبد الله النبهان)، دار الفكر، دمشق، (١٤١٦هـ، ١٩٩٥م).
- أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود، **مسند أبي داود الطيالسي**، (ط:١)، (ت: محمد التركي)، دار هجر، مصر، (١٤١٩هـ).
- الأشموني، علي بن محمد، **شرح ألفية ابن مالك**، (ط:١)، (ت: حسن بن حمد)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤١٩هـ، ١٩٩٨م).
- البارقي، عبد الرحمن بن حسن، **طبيعة معنى الحدث في العربية. دراسة تحليلية للنسق في العربية الفصحى**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، لبنان، (٢٠١٤م).
- البخاري، محمد بن إسماعيل، **صحيح البخاري**، (ط:١)، دار طوق النجاة، بيروت، (١٤٢٢هـ).
- البطليوسي، محمد عبد الله، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، (ت: مصطفى السقا؛ حامد عبد المجيد)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، (١٩٩٦م).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب العرب**، (ط:٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، (١٤١٦هـ، ١٩٩٦م).
- التهانوي، محمد بن علي، **كشاف اصطلاحات العلوم والفنون**، (ت: أحمد حسن بسج)، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠١٣م).

- الخضري، محمد بن مصطفى، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، التجارية، مصر، (د.ت).
- الزجاج، إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، (ط:١)، (ت: عبد الجليل شلبي)، عالم الكتب، بيروت، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م).
- الزركشي، محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، (ط:١)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، مصر، (١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م).
- الزمخشري، محمود بن عمرو، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، (ط:٣)، دار الكتاب العربي، بيروت، (١٤٠٧هـ).
- الزمخشري، محمود بن عمرو، **المفصل**، (ط:١)، (ت: علي بو ملحم)، مكتبة الهلال، بيروت، (١٩٩٣م).
- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، (ط:١)، (ت: عبد الرحمن اللويحق)، الرسالة، (١٤٢٠هـ).
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر، **مفتاح العلوم**، (ط ٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، (ت: نعيم زرزور)، (١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، (ت: أحمد محمد الخراط)، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، **شرح كتاب سيبويه**، (ط:١)، (ت: أحمد حسن مهدلي؛ علي سيد علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (٢٠٠٨م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، (ت: محمد أبو الفضل إبراهيم)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، (ط:١)، (ت: فؤاد علي منصور)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٨هـ، ١٩٩٨م).
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (ت: عبد السلام هارون؛ عبد العال سالم مكرم)، عالم الكتب، القاهرة، (١٤٢١هـ،

٢٠٠١م).

- الشاوش، محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية "تأسيس نحو النص"**، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، (٢٠٠١م).
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، (ط:١)، القاهرة، (١٣٢٨هـ).
- الصبان، محمد بن علي، **الرسالة البيانية**، (ت: مهدي أسعد عرار)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٩٧٢م).
- الصغاني، الحسن بن محمد، **العباب الزاخر**، (ط:١)، (ت: فير محمد حسن)، مطبعة المجمع العلمي العراقي، (١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م).
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، (ت: طارق عوض الله؛ عبد المحسن الحسيني)، دار الحرمين، القاهرة، (١٤١٥هـ).
- الطبراني، سليمان بن أحمد، **المعجم الكبير**، (ط:٢)، (ت: حمدي السلفي)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د.ت).
- الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، (ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي)، دار هجر، مصر، (١٤٢٢هـ).
- العدوي، محمد عبادة، **حاشية على شذور الذهب**، الحلبي، د ت.
- العمري، منجي العمري، **القيد التركيبي في الجملة العربية**، (ط:١)، الدار التونسية للكتاب، (٢٠١٥م).
- العووادة، ثامر بن سليمان، **أفعال المقاربة (دراسة لغوية)**، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة مؤتة، مؤتة، اللغة، قسم اللغة العربية وآدابها، (٢٠١١م).
- القرافي، أحمد بن إدريس، **الاستغناء في الاستثناء**، (ط:١)، (ت: محمد عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م).
- القرطبي، محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وأحكام الفرقان**، (ط:٢)، (ت: أحمد البردوني؛ إبراهيم أطفيش)، دار الكتب

المصرية، (١٣٨٤هـ ١٩٦٤م).

- القزويني، محمد بن عبد الرحمن، **الإيضاح في علوم البلاغة**، (ط:٣)، (ت: محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الجيل، بيروت، (د.ت).
- القشيري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، دار الجيل، بيروت، (مصورة عن الطبعة التركية في إستانبول)، (١٣٣٤هـ).
- القيسي، الحسن بن عبد الله، **إيضاح شواهد الإيضاح**، (ط:١)، (ت: محمد الدعجاني)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، (١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م).
- المبخوت، شكري المبخوت، **إنشاء النفي وشروطه الدلالية والنحوية**، جامعة منوبة، تونس، (٢٠٠٦م).
- المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، (ت: محمد عبد الخالق عظيمة)، عالم الكتب، بيروت، (٢٠١٠م).
- المجدوب، عز الدين بن محمد، **مفاهيم دلالية ولسانية لوصف العربية**، جامعة القصيم، بريدة، (١٤٤٠هـ).
- النحال، جمال محمد، **أساليب النفي والتوكيد في شعر شهداء انتفاضة الأقصى دراسة وصفية تحليلية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية/النحو والصرف، (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م).
- سيبويه، عمرو بن عثمان، **الكتاب**، (ط:٥)، (ت: عبد السلام هارون)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م).
- عمر، أحمد مختار عبد الحميد، **البحث اللغوي عند العرب**، (ط:٨)، عالم الكتب، (٢٠٠٣م).
- مالتشوك، إيغور مالتشوك؛ كلاس، أندري كلاس؛ بوغار، آلان بوغار، **مقدمة لمعجمية الشرح والتأليفية**، (ترجمة: هلال بن حسين)، المركز الوطني للترجمة، دار سيناترا، تونس، (٢٠١٠م).
- موشلر، جاك موشلر؛ ريبول، آن ريبول، **القاموس الموسوعي للتداولية**، (ط:٢)، (ترجمة عدد من الباحثين بإشراف: عز الدين المجدوب)، المركز الوطني للترجمة،

دار سيناترا، تونس، (٢٠١٠م).

- ميلاد، خالد ميلاد، **الإنشـــاء في العربية بين التركيب والدلالة دراســـة نحوية تداولية**، جامعة منوبة، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، (٢٠٠١م).
- ابن أبي شـيبة، عبد الله بن محمد، **مسـند ابن أبي شـيبة**، (ط:١)، (ت: عادل العزازي؛ أحمد المزيدي)، دار الوطن، الرياض، (١٩٩٧م).
- ابن جني، عثمان بن جني، **الخصائص**، (ط:٣)، (ت: عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، لبنان، (١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م).
- ابن جني، عثمان بن جني، **سـر صـناعة الإعراب**، (ط:١)، (ت: محمد حسـن محمد حسن إسماعيل؛ أحمد رشدي شحاتة عامر)، دار الكتب العلمية، لبنان، (٢٠٠٠م).
- ابن سـيدة، علي بن إسـماعيل، **المحكم والمحيط الأعظم**، (ط:١)، (ت: عبد الحميد هنداوي)، دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م).
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، (ط:١)، (ت: شعيب الأرنؤوط؛ محمد كامل قرة بللي)، دار الرسالة العالمية، بيروت، لبنان، (١٤٣٠هـ).
- البعيمي، إبراهيم بن سـليمان، **قضـايا (لن) في النحو العربي**، مجلة جامعة أم القرى، (٢٣)، الجامعة الإسلامية، كلية اللغة العربية، مكة، (١٤٢٢هـ،٢٠٠١م).
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **أسـرار البلاغة**، (ت: محمود محمد شاكر)، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة، (د.ت).
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، **دلائل الإعجاز**، (ط:٥)، (ت: محمود محمد شاكر)، مكتبة الخانجي، (١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م).
- الخوارزمي، القاسم بن الحسين، **التخمير**، (ط:١)، (ت: محمد السيد عثمان)، دار الكتب العلمية، بيروت، (٢٠١١م).
- الرضي، محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن الحاجب**، (ت: محمد نور الحسن؛ محمد الزفزاف؛ محمد محي الدين عبد الحميد)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م).

- الرضي، محمد بن الحسن، **شرح كافية ابن الحاجب**، (ط:٢)، (ت: يوسف حسن عمر)، جامعة قازان، بنغازي تونس، (١٩٩٦م).
- الرماني، علي بن عيسى، **معاني الحروف**، (ط:١)، (ت: عرفان حسونة)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م).
- السامرائي، فاضل بن صالح، **معاني النحو**، (ط:٥)، دار الفكر، عمان، (١٤٣٢هـ، ٢٠١١م).
- السيرافي، يوسف بن الحسن، (ت: ياسين محمد السواس)، **شرح أبيات إصلاح المنطق**، (ط ١)، الدار المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، (١٤١٢هـ، ١٩٩٢م).
- الصولي، محمد بن يحيى، **أدب الكتاب**، (ت: محمد بهجة الأثري)، المطبعة السلفية بمصر، المكتبة العربية ببغداد، (١٣٤١هـ).
- الضامن، حاتم بن صالح، **المخبل السعدي، حياته وما تبقى من شعره**، م ٢(١)، ص ص ١٢١-١٣٦، مجلة المورد العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، (١٩٧٣م).
- الفارسي، الحسن بن أحمد، **الإيضاح في علم النحو**، (ط:١)، (ت: سارة عبد الفتاح)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م).
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، **العين**، ت: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د.ت).
- المتنبي، أحمد بن الحسين، **ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري**، (ت: مصطفى السقا؛ إبراهيم الأبياري؛ عبد الحفيظ شلبي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت).
- المجدوب، عز الدين بن محمد؛ الدخيل، معاذ بن سليمان، **إعادة تبويب النحو على ضوء معاني الكلام**، مجلة اللسانيات العربية، (٣)، ص ص ٤١-٨٣، مركز الملك عبد الله لخدمة اللغة العربية، الرياض، (١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م).
- المرشد، أفراح بنت علي، **الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه**، (ط:١)،

كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية، (١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م).

- المصـــاورة، جزاء بن محمد، **الألفاظ الملازمة للنفي في تراكيب اللغة العربية (دراسة وصفية)**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، م ٣(٣)، ص ص ٨٩-١٠٦، مؤتة، (١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م).
- النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، (ط:٢)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١٣٩٢هـ).
- الهروي، محمد بن علي، **كتاب إسفار الفصيح**، (ت: أحمد بن سعيد بن محمد قشـــاش)، الجامعة الإســـلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية الســـعودية، (١٤٢٠هـ).
- امرؤ القيس، جندح بن حُجر، **ديوان امرئ القيس**، (ط:٢)، (ت: عبد الرحمن المصطاوي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م).
- حداد، حنا بن جميل، **من شـــعراء الكوفة المؤمل بن أميل الحارثي: حياته وما تبقى من شـــعره**، مجلة المورد العراقية، م ١٧(١)، ص ص ١٩٤-٢٠٥، وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية، (١٩٨٨م).
- سروجي، أمل بنت رشاد، **النواسخ في معاني القرآن للفراء**، رسالة ماجستير (غير منشـــورة) جامعة أم القرى، مكة، كلية اللغة العربية وآدابها، فرع اللغة والنحو والصرف، (١٤٣٣هـ).

٥. المحتويات

ملخص الرسالة ٣
المقدمة ٦
الفصل الأول: معايير الكلام المعقود على النفي..... ١١
تمهيد ١٢
المبحث الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى النحوي والصرفي والمعجمي ١٣
المطلب الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى النحوي ١٣
المطلب الثاني: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى الصرفي ٢٤
المطلب الثالث: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى المعجمي ٣٠
خلاصة المبحث الأول..... ٤٠
المبحث الثاني: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى البلاغي ٤١
المطلب الأول: تجليات النفي في اللغة العربية على المستوى البلاغي ٤١
المطلب الثاني: التمييز بين النفي الصريح والنفي المستفاد من أثناء الكلام ومضمونه ٤٦
المطلب الثالث: علاقة النفي بالاستفهام الإنكاري ٤٩
خلاصة المبحث الثاني..... ٥٤
خلاصة الفصل الأول..... ٥٥
الفصل الثاني: الخصائص النحوية للكلام المعقود على النفي..... ٥٦
تمهيد..... ٥٧
المبحث الأول: النفي في الجملة الفعلية..... ٥٨
المطلب الأول: النفي في الجملة الفعلية البسيطة..... ٥٩
المطلب الثاني: النفي في الجملة الفعلية المركبة..... ٦٤
خلاصة المبحث الأول..... ٧٦
المبحث الثاني: النفي في الجملة الاسمية..... ٧٧
المطلب الأول: النفي في الجملة الاسمية البسيطة ٧٧
المطلب الثاني: النفي في الجملة الاسمية المركبة ٨٥

ملحق: جملتا القسم ٩٤
خلاصة المبحث الثاني..... ١٠٢
خلاصة الفصل الثاني ١٠٣
الفصل الثالث: الخصائص الدلالية للكلام المعقود على النفي..... ١٠٤
تمهيد ١٠٥
المبحث الأول: دراسة محط النفي وعلاقته بغيره من المعاني (الإثبات، النهي، الحصر، الاستثناء)..... ١٠٦
المطلب الأول: مفهوم محط النفي في الجملة الخالية من التقديم والتأخير ١٠٦
المطلب الثاني: تغير محط النفي بتقديم عناصر الجملة الفعلية أو الاسمية.....١١٨
المطلب الثالث: علاقة النفي بالإثبات والحصر والاستثناء والنهي ١٢٦
خلاصة المبحث الأول..... ١٣٩
المبحث الثاني: علاقة النفي بأقسام معاني الكلام: الواجب وغير الواجب، الخبر والإنشاء..... ١٤٠
المطلب الأول: علاقة النفي بالواجب وغير الواجب ١٤٠
المطلب الثاني: علاقة النفي بالخبر والإنشاء ١٤٦
خلاصة المبحث الثاني..... ١٥٦
خلاصة الفصل الثالث..... ١٥٧
الخاتمة..... ١٥٨
الفهارس ١٦١
١. فهرس الآيات ١٦٢
٢.فهرس الحديث النبوي والآثار.....١٦٩
٣.فهرس الأبيات والأشطار الشعرية ١٧٢
٤. ثبت المصادر والمراجع ١٧٣
٥.المحتويات.....١٧٩

The Grammatical and Semantic Features of Negated Speech Act via Text Quoted from the Holy Qur'an and the Prophetic Tradition

By

Amenah A. Albulaihy

B.A., Arabic Langauge, Qassim University, Saudi Arabia, 2006

Abstract

The study analyzed the negated speech, considered as one of the meanings of speech, and explains that not all words indicate the negation is a negated speech act. To do the analysis, the researcher used a wide range of applied models of the Qur'an, Sunnah and some quotations from original Arabic people in which all these language features demonstrated the characteristics of negated speech and explained the difference between negated speech and the similar semantic element of it. The current research is built on an introduction, three chapters, and a conclusion.

In the first chapter, the study highlighted the difference between the categories of negation and its levels, indicating that that the dualism of explicit negation and implicit negation is not sufficient to know the negated speech act. Moreover, it showed the role of negation in controlling the constructs of independent sentences and conjunctive sentences.

The second chapter illustrated that the duality of explicit and implicit

contradiction is not adequate for understanding the negation speech. It also found that the question of denial even when it is implied, it does not function as negation.

The third chapter investigated the characteristics of speech negation on verbal and nominal (simple and complex). In the first chapter, it is clear that most of what negation speech used for emphasis, not perpetuation.

The fourth chapter examined the position of negation on nominal sentences. For instance, the progressive verbs showed the contraction between negated speech at the level of structural explicit negated sentences in which does not accept exception. Thus, the exemption became an critical distinction tool under which the devices of negation are classified.

The fifth chapter deepened into looking from the features of negation speech on explicit negation. The study ended with studying the relations between negation and speech meaning types.

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry of Education
Qassim University
College of Arabic Language & Social Studies
Department Of Arabic Language & Literature

The Grammatical and Semantic Features of Negated Speech Act via text quoted from the Holy Qur'an and the Prophetic Tradition

Thesis Submitted to Fulfill the Requirements of obtaining a Master Degree in Language Studies

Prepared by the student
Amenah Abdullah Mohammad Albulaihy
341215779

Supervisered By
Prof. Ezzeddine Mohammad Majdoub
Professor of Linguistics
Department Of Arabic Language & Literature in Qassim University

Year: 2019